عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

تداعيات زلزال شباط 2023 على المشهد السوري

إعداد: مجموعة باحثين

ملف تحليلي

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 31 آذار / مارس 2023

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

فريق البحث

محسن المصطفى	نوار شعبان	مناف قومان
يمان زباد	حلا حاج علي	رهف اللحام
أسامة شيخ علي	محمد العبدالله	فاضل خانجي

إشراف وتحرير

معن طلَّاع

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي..... 1

مدخل..... 4

أولاً: قراءة كميّة للأضرار والاحتياجات شمال غرب سورية 5

ثانياً: حركية المساعدات الدولية في عموم سورية..... 9

ثالثاً: "منظومة الاستجابة المحلية" في شمال غرب سورية..... 15

رابعاً: إطلالة على سياسات الإيواء وضرورات التطوير..... 21

خامساً: ديناميات التعافي الاجتماعي والنفسي في شمال غرب سورية 23

سادساً: استجابة أجسام المعارضة الرسمية لكارثة الزلزال 30

سابعاً: استجابة النظام و"القطاع المدني"..... 33

ثامناً: قراءة في استجابة "الإدارة الذاتية" لزلزال شمال سورية 40

تاسعاً: الاستجابة الدولية الإنسانية لكارثة الزلزال في شمال غرب سورية..... 42

عاشراً: دبلوماسية الكوارث: سياسات التطبيع مع النظام في سورية..... 51

تأكيدٌ ختامي: التضامن كفرصة لاسترداد البعد الوطني 56

ملخص تنفيذي

- بلغ عدد ضحايا الزلزال الذي ضرب شمال غرب سورية 4.537 قتيلاً، منهم 3.014 في إدلب و1.523 في حلب، كما بلغ عدد الأفراد المتضررين منه بشكل مباشر ما يقارب 1.05 مليون نسمة في حصيلة غير نهائية (حوالي 23% من عدد السكان الموجودين في شمال غرب سورية). كما بلغ عدد النازحين من المناطق المنكوبة 195+ ألف نسمة، وعدد النازحين القاطنين في مراكز إيواء +97.9 ألف نازح، موزعين على 201 مركز إيواء مستحدثة/ خيام، بالإضافة لـ 270 مبنى تحول لمركز إيواء مؤقت، منها 46 مدرسة. وقد سجلت عملية المسح حوالي 1.789 مبنىً مدمراً تدميراً كلياً، و8.659 مبنى تضرر بشكل لم يعد صالحاً للسكن، و3.500 منزل آيل للسقوط، و10.743 منزلاً ظهرت عليه تصدعات مختلفة. ووجود أضرار في 323 منشأة تعليمية، و55 مرفق صحي، و43 نقطة خاصة بالمنظمات العاملة.
- تطرح قضية تفاعل المجتمع الدولي والوكالات الأممية مع كارثة الزلزال نفسها في ضوء مؤشرات تعكس عطالة دولية واضحة في الاستجابة الإنسانية لهذه الكارثة، فقد بدأت قافلات المساعدة الإنسانية بالدخول إلى شمال غرب سورية في 11 شباط 2023، أي بعد خمسة أيام من وقوع الزلزال. ووصل عدد الشاحنات التي أدخلت مساعدات لمناطق سيطرة المعارضة إلى 1.436 شاحنة، فيما بلغ عدد شاحنات المساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة والتي دخلت شمال غرب سورية منذ 9 شباط حتى 14 آذار2023، وتدفع هذه الحركية باتجاه "المحاسبة" وفتح تحقيق اتجاه السلوك الذي مارسته كوادر الوكالات الأممية، والذي أدى إلى تأخير المساعدات للمنكوبين.
- في شمال غرب سورية؛ وعلى الرغم من التحديات والصعوبات، فقد أثبت الفاعل السوري (فرداً أو كياناً أو منظمة) خلال الأيام الأولى للكارثة، مقدرة في تشكيل آلية استجابة فورية استطاعت التصدي لتلك التحديات. ولتمتين نموذج الاستجابة ينبغي الدفع باتجاه تأسيس مؤسسة إدارة الكوارث والطوارئ في ريف حلب وإدلب، يتولى إدارتها فريق الدفاع المدني ويتم دعمها من المجالس المحلية والمنظمات العاملة كافة، وإيجاد آلية موحّدة لإحصاء وتقدير الأضرار، وضرورة التنسيق بين أقسام الإيواء في المنظمات العاملة في الشمال السوري، وتفعيل دور الكيانات الهندسية الرسمية وغير الرسمية. ناهيك عن تعزيز القدرة المجتمعية في سبيل مواجهة تداعيات الكارثة في مرحلة ما بعد الاستجابة الطارئة، مع التنويه إلى أهمية التخطيط بعيد المدى لصيانة رأس المال الاجتماعي وتطويره، خاصة بعدما أثبت المجتمع السوري قدرته على صنع شبكاته المحلية، ووضع خطط استجابة طارئة قادرة على امتصاص بعض آثار الكارثة، في ظل تلكؤ المجتمع الدولي في تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية، كما ربطت الورقة بين خطة التعافي المفترضة والبعد الاجتماعي والنفسي، باعتبارهما ركناً رئيساً لإعادة إعمار ما دمرته الكارثة.
- حاولت أجسام المعارضة الاستجابة وفق الإمكانيات المتاحة، التواصل مع الجهات والشخصيات المعنية الدولية والمحلية والجاليات السورية في المهجر، كما قامت أجهزتها التنفيذية بتيسير وصول المساعدات والإشراف على تقديم بعض الخدمات أو تيسير تقديمها. ورغم ما يعترض عمل الأجسام السياسية من عوائق داخلية أو خارجية، أو متعلقة بقبول البيئة المحلية؛ إلا أنها بذلت جهداً مهماً، لكنه لم يكن كافياً وينتظر تحسين مستوى التنسيق مع الفاعلين

الدوليين والمحليين من أجل إعداد وتنفيذ خطة متكاملة الأركان للمرحلة القادمة، مع استمرار القيام بحملات مناصرة للضغط على الدول المتجهة نحو التطبيع مع النظام.

- من جهته حرص نظام الأسد منذ الساعات الأولى للزلزال على اغتنام فرصة الكارثة الإنسانية، واستثمارها لتحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية، عبر إطلاق حملة إعلامية واسعة النطاق تسعى إلى الترويج لروايته التي تحمّل مسؤولية تردّي الأوضاع الإنسانية داخل سورية للعقوبات الاقتصادية، وتطالب برفع العقوبات الدولية بحجّة عرقلتها جهود الاستجابة الإنسانية للمتضررين من الزلزال، وتحرمهم من المساعدات الإنسانية. وتزامنت هذه الحملة مع تحركات سياسية ودعوات من مسؤولي النظام للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لرفع العقوبات، بذريعة أنها تعوق وصول السوريين إلى الإمدادات والخدمات الطبية.
- أظهرت الاستجابة العاجلة لأجسام الإدارة الذاتية حرصاً وتماسكاً واضحين في مركزة عملية الاستجابة وتوحيد قنوات الدعم وجمع التبرعات، وتأطيرها ضمن المؤسسات الرسمية التابعة لها ليسهل مراقبتها والإشراف عليها، والتحكم بآليات ووجهات صرفها. ولم تخلُ تلك الاستجابة من الاستثمار السياسي، من خلال تصدير الإدارة الذاتية لدى المجتمع الدولي كجهة منضبطة ومستعدة لتلقي المساعدات الدولية في حال إعادة فتح معبر اليعربية على الحدود العراقية، ومن جهة أخرى، حرصت الإدارة أن تبدو للرأي العام السوري والدولي كطرف مرن سياسياً، ومبادر للتعاون مع الأطراف السورية المختلفة، من خلال إحراج النظام والمعارضة السورية في قضية قوافل الوقود التي مُنعت من الدخول إلى المناطق المتضررة من الزلزال.
- بيّنت أدوات الرصد والمتابعة ظهور عدد مهم من فاعلي القطاع المدني (السوري وغير السوري) في عملية الاستجابة المدنية للزلزال في مناطق النظام، دون وجود أية إحصائيات دقيقة، سواء عن حجم العمل والتمويل، أو نتائج الأعمال، أو الصعوبات، إذ لم تظهر معظم معرفات تلك المنظمات ذلك، وهو أمر جعل "السيولة" والتضخيم الاعلامي" عملية ادعائية وشكلانية. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه تقليل أهمية التفاعل المدني في الاستجابة للكارثة الإنسانية، إلا أن الخلل الممنهج في البنية القانونية الناظمة للعمل المدني وربطه المستمر بفلسفة النظام الأمنية سيجعل أي عمل مدني محل تقييم مستمر، لا سيما مع توافر العوامل لربطه بذراع النظام التنموي والمتمثل بـ"الامانة السورية للتنمية".
- بعد يومين من الزلزال أعلن تحالف منظمات المجتمع المدني في شمال شرق سورية إطلاق حملة "هنا سورية" لجمع المساعدات والتبرعات العينية والمادية لإغاثة المتضررين من الزلزال، وضمن الدفعة الأولى تمكنت الحملة من إدخال 82 شاحنة محملة بالمساعدات إلى المدن المتضررة في إدلب وشمال حلب، كما بدا لافتاً خلال هذه الفترة حرص الأهالي في مختلف مدن شمال شرق سورية على المشاركة في حملات شعبية ومبادرات أهلية لجمع التبرعات وإغاثة المنكوبين، منها حملتا "العشائر" و"أهل الفرات"، اللتان نظمتهما عشائر دير الزور، وحملة "الفزعة الرقاوية" إضافة إلى "مبادرة أهالي قامشلو" التي ضمت أموالاً وُزعت على المنكوبين في جنديرس وعفرين وبلدات شمال حلب المتضررة، وبلغت مجموع هذه الحملات أكثر من 120 سيارة وشاحنة ومساعدات مالية.

- يرى هذا الملف عموماً أن دبلوماسية الكوارث وسياسة التطبيع الإقليمي التي بدأت تتزايد بعد الزلزال لن تسهم في كسر عزلة النظام دولياً، في ظل استمرارية العقوبات الأمريكية والأوروبية، والتي تأتي استثناءاتها الأخيرة المؤقتة ضمن ملف إدارة الشأن الإغاثي والإنساني، من غير وجود مؤشرات عن دلالات سياسية لذلك. كما أنه من غير المرجَّح أن يكون لكارثة الزلزال أثرٌ في إعادة تأهيل النظام دولياً، أو حدوث تغيُّر على المستوى الكلّي في السياسة الأمريكية أو الأوروبية تجاه النظام، لا سيما مع استمرار حالة الاستقطاب الغربي – الروسي. بالمقابل لا تبدو تلك العقوبات الأمريكية والأوروبية بشكلها الحالي عائقاً أمام تطبيع العلاقات بين النظام ودول الإقليم، إلا أنها ستبقى محدِّدة لمستوى وشكل هذا التطبيع، لا سيما أنها مرتبطة أيضاً بسلوك النظام في ملفات المعتقلين وتهريب المخدرات، وطبيعة العلاقة مع إيران، وعودة اللاجئين.
- لا شك أن الاستجابة السورية كانت ملفتة، وقد أثبت السوريون خلالها قدرتهم على الوقوف إلى جانب بعضهم، وقدرتهم على التجاوب السريع واستثمار الخبرات في تنظيم الحملات ومواجهة الكوارث الصعبة، بما يفوق سرعة الاستجابة الدولية، إلا أن هذه المرونة والعملياتية في مواجهة المأساة ليست بالضرورة اللحظة الفارقة التي تثبت استعداد السوريين لإنهاء ما خلفته عقود من الاستبداد والتفرقة والتهميش، إذ لطالما كانت المعاناة السورية العابرة للهويات الضيقة العامل المشترك الأبرز بين السوريين.

مدخل

ساهم الزلزال الذي ضرب سورية في 6 شباط/ فبراير 2023 في بلورة أسئلة ملحة على أصعدة المشهد السوري كافة، إذ عزز الأداء الدولي التحديات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والتنموية وجعلها أسيرة التجاذب السياسي الذي يتعدى الجغرافية السورية ليرتبط مع ملفات إقليمية ودولية، وما تفرضه من تعقيدات وشبكة مصالح متضاربة. كما دللت آليات الاستجابة المحلية في عموم مناطق سورية على أبعاد إيجابية وسلبية في آن واحد، دون أن تخفي حجم الصعوبات والتحديات، لا سيما في ظل تغلب منطق "الاستثمار السياسي" الذي يعززه واقع الاستعصاء والجمود المسيطر على المشهد عموماً.

سيحاول مركز عمران في هذا الملف، وتقييم نماذج الاستجابة بكل مستوياتها، ليقيس تداعيات هذا الزلزال على المشهد السوري، إذ ينطلق ببدايته في قراءة كمية لحجم الأضرار والاحتياجات المادية والاجتماعية والنفسية في شمال غرب سورية، مقدماً أيضاً تصوراً مستقبلياً للاحتياجات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يقرأ الملف كمياً حركية المساعدات البرية والجوية المقدمة للنظام والمعارضة، مقيّماً السياسات الإنسانية للدول والوكالات الدولية، لا سيما في ظل معطيات التقاعس والتقصير، ثم يوضح الملف بمحور آخر سياسات الاستجابة ونماذجها في مناطق سيطرة النظام والمعارضة والإدارة الذاتية، راصداً حركية القطاع المدني في هذه الجغرافيات، دون أن ينسى المحورُ تقديم حزمة من التوصيات لشمال غرب سورية، لتمتين عملية الاستجابة وجعلها مستدامة، بالاستفادة من فرصة مواجهة القطاع المدني للزلزال في أيامه الأولى منفرداً، رغم ما تعيشه هذه المنطقة من تحديات مركبة. ويركز الملف على أثر هذا الزالزال على المشهد السياسي ومتغيراته، وعلى ملفي الهوية والعقد الاجتماعي الذي انتعش جراء التضامن الشعبي الواضح.

استند الملف في المعلومات المستخلصة كافة على أداوت الرصد والمتابعة، سواء للمصادر المفتوحة أو لما سجلته فرق المركز الميدانية المتخصصة بجمع المعلومات وتحليل البيانات. كما اعتمد الملف في خلاصاته وتوصياته على ملاحظات الفريق البحثي الذي زار المنطقة في 2023/2/7، وشهد تشكل نموذج الاستجابة والتفاعل المحلي معه، إضافة إلى العديد من النقاشات والورش الداخلية التي انشغلت في معظم تلك الأسئلة وتداعياتها على الاستحقاقات السورية.

يقدم هذا الملف بأقسامه العشرة فهماً مهماً للواقع وتطوراته بعد الزلزال، ويدفع باتجاه الاستفادة من هذه القراءة الواسعة، لتشكيل أجندة عمل تراعي الواقع الجديد، وتحدد نوع التحديات المستقبلية وحجم الاحتياج وما يتطلبه من تفعيل آليات وتنسيقات وديناميات وطنية، تسهم بمكان ما في تحسين الواقع الإنساني وعمليات التعافي. كما يحدد أثر الاستثمارات والتوظيفات السياسية في القضايا الإنسانية وما تحمله من تداعيات سلبية على ديناميات الاستقرار.

أولاً: قراءة كميّة للأضرار والاحتياجات شمال غرب سورية

ضرب الزلزال محافظتي حلب وإدلب في شمال غرب سورية في 2023/2/6. توزعت المناطق المتضررة على 9 مناطق رئيسة في148 مدينة وبلدة وقرية[1]، وقد بلغ عدد الضحايا 4.537 قتيلاً، منهم 3.014 في إدلب، و1.523 في حلب. وعدد الإصابات 8.786 إصابة، منهم 6.859 في إدلب، و1.927 في حلب. يعاني أكثر من 2000 منهم من متلازمة "الهرس" نتيجة سقوط الأنقاض عليهم وموت العضلات نتيجة نقص التروية عنها[2]. يقدر عدد الأفراد المتضررين من الزلزال بشكل مباشر ما يقارب 1.25 مليون نسمة في حصيلة غير نهائية، ويشكل هذا العدد حوالي 27% من عدد السكان الموجودين في شمال غرب سورية. وبلغ عدد النازحين من المناطق المنكوبة +237 ألف نسمة في حصيلة غير نهائية، أما عدد النازحين القاطنين في مراكز إيواء فبلغ +110 ألف نازح موزعين على 201 مركز إيواء مستحدثة/ خيام، بالإضافة لـ270 مبنى تحول لمركز إيواء مؤقت، منها 20 مدرسة، كما يوجد +28.15 ألف نازحين قدماء في بعض مراكز الإيواء.

كما تعرضت البنية التحتية لضرر مباشر وعنيف بسبب الزلزال المدمر، بالإضافة للهزات الارتدادية التي تبعته منذ لحظة حدوثه، فقد بينت عملية مسح الأبنية المتضررة أن معظم المباني المتأثرة طابقية تتكون من 3 طوابق وما فوق، ويضم الطابق نمطياً 4 شقق سكنية. وقد سجلت المسوحات وجود 1.789 مبنىً مدمراً تدميراً كلياً، و8.659 مبنىً غير صالح للسكن، و3.500 منزل آيل للسقوط، و10.743منزل ظهرت عليها تصدعات مختلفة. انظر الشكل رقم (1).

ففي القطاع التعليمي: تم رصد أضرار ضمن 438 منشأة تعليمية (4 مدارس سويت بالأرض وتحتاج إعادة بناء من جديد، 23 مدرسة دمارها كبير، فيها تهدمٌ في الأسقف والجدران والأعمدة الأساسية، وتحتاج أعمالاً إنشائية لبناء الأجزاء المهدمة، وقد يتطلب الأمر هدم بعضها وإعادة البناء كلياً، 59 مدرسة دمارها متوسط، ويشمل تشققات في بعض الجدران، 7 مدارس دمارها أكبر من متوسط يشمل الأدراج والممرات والحمامات ومخازن الوقود، 345 منشأة تعليمية تحتاج إصلاحات). وبلغ عدد المدارس المتضررة في محافظة إدلب: 285 مدرسة، وفي محافظة حلب: 153 مدرسة، وتجدر الإشارة إلى تحول 46 مدرسة لمراكز إيواء مؤقتة، وانخفض العدد لاحقاً إلى 20 مدرسة مع بدء الفصل الدراسي.

أما بما يتعلق بالقطاع الصحي: فقد تم رصد 55 مرفق صحي مدمر بشكل جزئي أو كلي، تحتاج وفق تقديرات القائمين عليها قرابة مليون دولار[3]، إضافة لمقتل 50 شخص من الكوادر الطبية العاملة نتيجة الزلزال. وفي ظل الضغط المتواصل على هذا القطاع تزداد الحاجة للأدوات والأجهزة والمساعدات الطبية المساعدات عامة والطبية خاصة[4]. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع أعداد وفيات مرض الكوليرا في شمال غربي سورية إلى 21 وفاة، والمصابين إلى 567 حالة، إضافة إلى أنه ومنذ

[1] هذه البلدات موزعة وفق الآتي: محافظة حلب: (عفرين: عفرين – جنديريس – معبطلي – بلبل – شيخ حديد – شران – راجو. اعزاز: اعزاز – أخترين – مارع – صوران. الباب: الباب – الراعي. جبل سمعان: الأتارب – دارة عزة. جرابلس: جرابلس – جرابلس تحتاني – الغندورة) ومحافظة إدلب: (إدلب: إدلب – سراقب – تفتناز – معرة مصرين. حارم: حارم – أرمناز – الدانا – سلقين – قورقينا – كفرتخاريم. جسر الشغور: جسر الشغور – بداما – دركوش – الجانودية. أريحا: أريحا – احسم – محمبل)

[2] جميع المعلومات الواردة في هذه الفقرة مستمدة من تقارير وحدة تنسيق الدعم ومنسقو الاستجابة حتى تاريخ 2023/3/20، إضافة لمعلومات جمعها مدخّلو ومحللو البيانات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

[3] اتصال هاتفي أجراه الباحث مع وزير الصحة في الحكومة السورية المؤقتة بتاريخ 2023/02/19.

[4] فعلى سبيل المثال: توجد حاجة ماسة لأجهزة غسيل الكلى نتيجة استخدامها بكثرة من أجل علاج قسم كبير من المصابين الخارجين من تحت الأنقاض والذين يعانون من متلازمة "الهرس".

وقوع الزلزال تم توقف دخول مرضى السرطان إلى تركيا، بما ينذر بكارثة بحق هؤلاء المرضى وزيادة الضغط على القطاع الصحي في شمال غرب سورية.

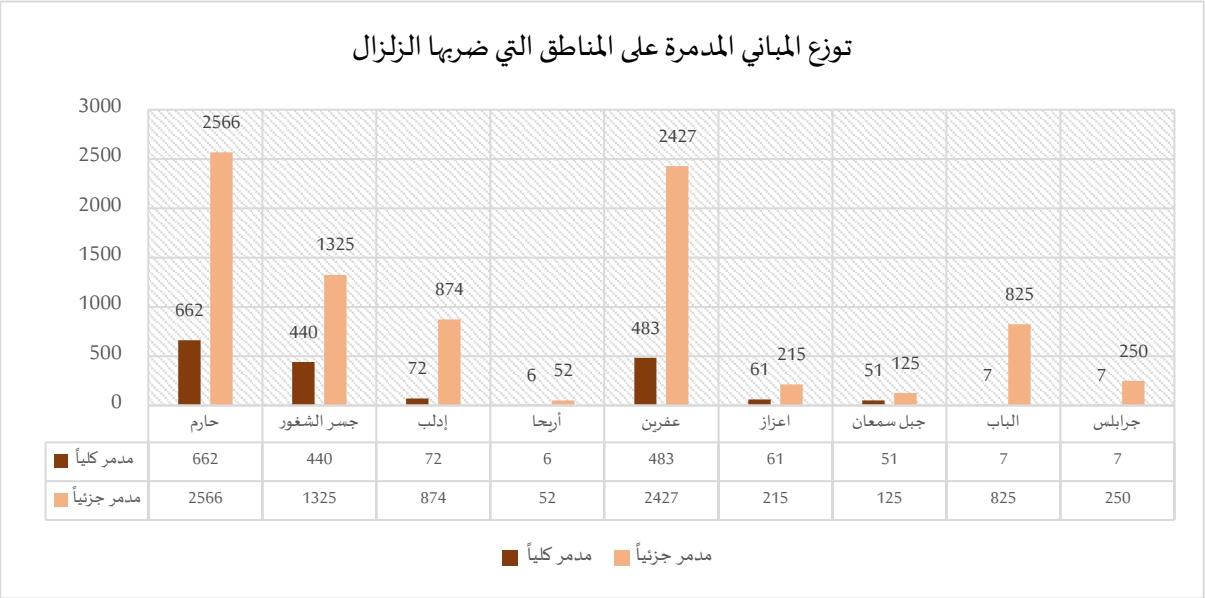

الشكل رقم (1): توزع المباني المدمرة كلياً وجزئياً في شمال غرب سورية

كما سجلت عملية الرصد تضرر 117 كم من شبكة الطرق الرئيسية والفرعية، وتم رصد أضرار في 140 منشأة موزعة على: الأسواق، المساجد، خزانات مياه رئيسية، شبكات الصرف الصحي، وحدات خدمية وغيرها. كما سُجّل ضررٌ في 43 نقطة خاصة بالمنظمات العاملة في شمال غرب سورية، كما تم رصد تشققات في سد ميدانكي في عفرين، بالإضافة لارتفاع منسوب سد التلول الترابي بالقرب من سلقين بمنطقة حارم، فقد شهدت قرى عدة هي: (التلول – الحردانة – دلبيا – جكارة – الحمزية) التابعة لسلقين فيضاناً، مما أدى إلى نزوح ما يقرب من 7 آلاف نسمة، وتضرر 1000 منزل فيها نتيجة وصول المياه إليها. كما لوحظ ارتفاع منسوب مياه نهر العاصي وغمره العديد من الأراضي الزراعية في قرية العلاني غربي مدينة سلقين في ريف إدلب الغربي، مع ظهور شروخ عميقة وطويلة في الأراضي الزراعية، وانكسار أحد الطرقات وانخسافه إلى ما دون مستواه جراء الزلزال المدمر.

والجدير بالذكر والتنويه سماح السلطات التركية بمنح اللاجئين السوريين إجازة لمدة 3 أشهر على الأقل و6 أشهر. ويوضح الشكل رقم (2) عدد اللاجئين العائدين لسورية والمارّين من المعابر كافة حتى نهاية يوم 20 آذار 2023.

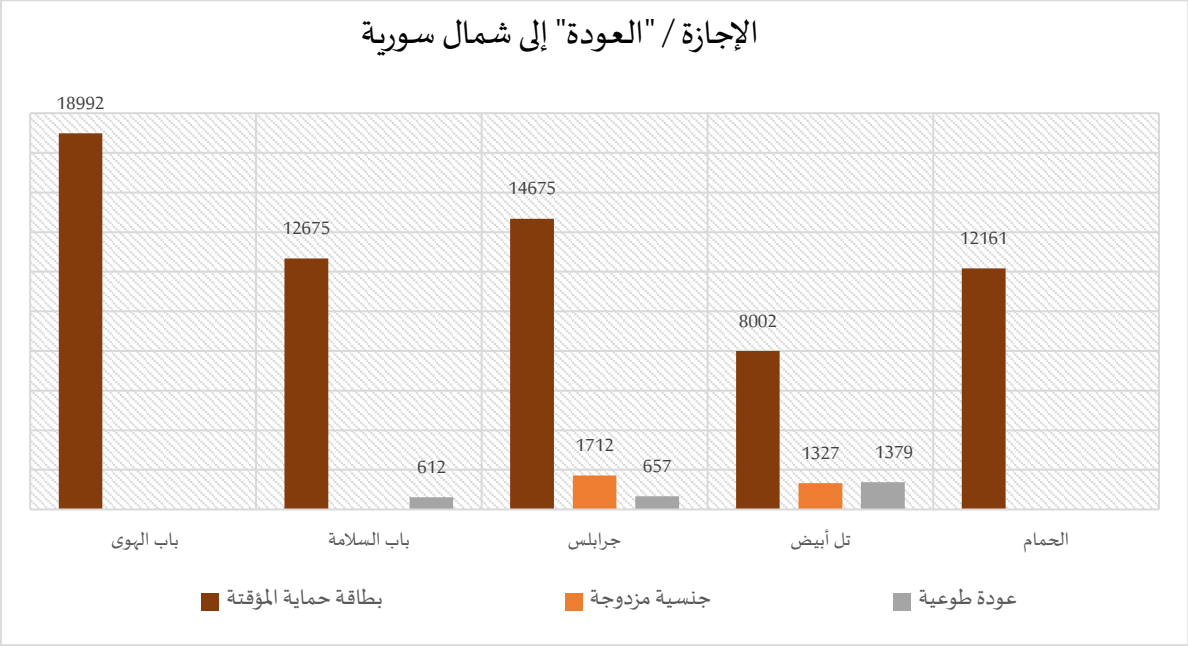

الشكل رقم (2): عدد اللاجئين العائدين من تركيا

وفيما يرتبط بالاحتياجات فهي تزداد يومياً بشكل مطرد نتيجة الكارثة الناجمة عن الزلزال، ويمكن حصرها بالآتي:

- مراكز الإيواء والمواد غير الغذائية: الخيام: 17.477 خيمة على الأقل. البطانيات: 174.660 بطانية. الاسفنجات: 174.660 اسفنجة. المدافئ: 19.461 مدفأة. الوقود: 8.1 مليون لتر وقود تدفئة شهرياً. المياه: 27.500 صهريج مياه شهرياً بسعة 3م3، وقد قدر 25 لتر لكل شخص يومياً.
- سلل الكرامة: 58 ألف سلّة. سلل النظافة: 58 ألف سلّة. الملابس: توجد حاجة ماسة ومستعجلة لتوفير الألبسة – بما فيها ألبسة داخلية – بمختلف المقاسات لعدد كبير من النازحين الجدد، والذي يقدر عددهم بحوالي 110 ألف نسمة على الأقل.
- المواد الغذائية: الخبز: 3.1 مليون ربطة شهرياً. الوجبات: 220 ألف وجبة يومياً، من ضمنها وجبات يتم توزيعها أيضاً على النازحين القدامى. السلل الغذائية/ سلة كبيرة: 58 ألف سلة شهرياً لكل عائلة. سلل طعام معلب: 400 ألف سلة شهرياً[5].

ستزداد أرقام الاحتياجات المستقبلية بشكل مطرد ريثما تبدأ الأمور بالاستقرار قليلاً، خصوصاً في حال عادت عجلة الحياة لتدور مجدداً بالتزامن مع دخول أموال التبرعات وأموال المساعدات الممنوحة للشمال السوري، ولكن حتى ذلك الوقت المقدر بثلاثة أشهر على الأقل مع بدء دخول الصيف يمكن القول: إن المنطقة في حال سد فجوة الاحتياجات السابقة وبقاء عدد النازحين المحتاجين للخدمات عند عتبة 97،9 ألف نسمة ستكون بحاجة إلى:

[5] تظهر الحاجة لهذه السلل نظراً لانعدام قدرة النازحين على القيام بالطبخ بشكل مُستدام.

أولاً: مراكز الإيواء والمواد غير الغذائية: الخيام: 12 – 17 ألف خيمة على الأقل، يقطن عدد كبير من النازحين ضمن الخيمة نفسها، أو ضمن الغرف نفسها الموجودة في الأبنية التي تحولت إلى مراكز إيواء، وبالتالي فهذا الوضع غير المحتمل سيجبر النازحين على المطالبة بخيام لعوائلهم، وسيزداد الطلب عليها أيضاً مع قُرب انتهاء فصل الشتاء وقرب دخول الربيع، بالإضافة أيضاً ستكون المنطقة بحاجة لتجديد بعض الخيام المهترئة نتيجة الظروف الجوية السيئة. البطانيات: تتناسب الحاجة إليها طرداً مع عدد الخيام، ليكون لكل خيمة /10/ بطانيات على الأقل. الاسفنجات: يتناسب عددها طرداً مع عدد الخيام وعدد البطانيات، ليكون لكل بطانية اسفنجة على الأقل. المدافئ: سيقل الطلب على المدافئ، ولكن حتى دخول شهر نيسان على الأقل ستكون هناك حاجة لما يقل عن /5/ آلاف مدفأة، لتعود الحاجة لاحقاً إلى ما لا يقل عن /5 – 10/ آلاف أخرى مع بدء شهر تشرين الأول 2023. الوقود: حوالي 24 مليون لتر على الأقل حتى انتهاء فصل الشتاء. المياه: 82.500 صهريج مياه شهرياً بسعة 3م^3 (25 لتر لكل شخص يومياً). سلل الكرامة: 147 ألف سلة خلال ثلاثة أشهر. سلل النظافة: 147 ألف سلة خلال ثلاثة أشهر. الملابس: استمرار الحاجة لتوفير ألبسة صيفية بمختلف المقاسات.

ثانياً: المواد الغذائية: الخبز: /9/ مليون ربطة، بمعدل حوالي 3 مليون ربطة شهرياً. **الوجبات:** 20 مليون وجبة خلال ثلاثة أشهر، بمعدل حوالي 6.6 مليون وجبة شهرياً. **السلل الغذائية/ سلة كبيرة:** 174 ألف سلة خلال ثلاثة أشهر.

ثانياً: حركية المساعدات الدولية في عموم سورية

تعهدت مجموعة من الدول والوكالات الأممية بتقديم الدعم بمختلف أشكاله للمناطق المتضررة من الزلزال كافة، بما قيمته 863.302.881 $

#	التاريخ	الجهة	نوع التعهد	معلومات عن التعهد	القيمة ($)	المصدر
1	07-Feb	الأمم المتحدة	دعم مادي	منظمة (CERF) للمساعدة في" بدء الاستجابة للزلزال في شمال غرب سورية	$25.000.000	UNOCHA
2	08-Feb	السعودية	مؤتمرات تبرع	منصة ساهم (الحملة الشعبية لإغاثة متضرري الزلزال بسورية وتركيا (عطاؤكم يخفف عنهم)	$97.686.493	ساهم
3	08-Feb	كندا	غير محدد	غير محدد	$148.093.122	CNN
4	09-Feb	بريطانيا	دعم مادي	دعم مادي للخوذ البيضاء لدعم جهود البحث والإنقاذ	$45.656.050	GOV.UK
5	09-Feb	الأمم المتحدة	مؤتمرات تبرع	سيعقد الاتحاد الأوروبي مؤتمراً خاصاً للمانحين في الأشهر المقبلة لجمع الأموال لضحايا الزلزال في تركيا وسورية.	غير محدد	APNEWS
6	09-Feb	ألمانيا	دعم مادي	ستقدم وزارة الخارجية الألمانية دعماً لصندوقي إغاثة تابعين للأمم المتحدة، ومليون يورو لمجموعة الإغاثة الألمانية Malteser.	$29.867.190	APNEWS
7	14-Feb	الأمم المتحدة	دعم مادي	أطلق الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة دعم مادي لمساعدة ما يقرب من 5 ملايين ناج من الزلزال في شمال غرب سورية.	$397.000.000	APNEWS

8	09-Feb	فرنسا	دعم مادي	تقديم 12 مليون يورو كمساعدات طارئة لشمال غرب سورية: 5 ملايين يورو لصندوق الأمم المتحدة، و5ملايين يورو لمنظمات غير حكومية، 2 مليون يورو مساعدات غذائية عاجلة.	$13.000.000	AFP
9	14-Feb	الأمم المتحدة	دعم مادي	تلقى الصندوق الإنساني عبر الحدود لسورية (SCHF) مساهمات تم التعهد بها، تهدف إلى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في شمال غرب سورية، بما في ذلك الاستجابة للزلزال، وتبلغ قيمة المساهمات المتعهد بها لصندوق SCHF حوالي 50 مليون دولار.	$57.000.000	UNOCHA
10	20-Feb	KSA	دعم مادي	مؤتمر الملك سلمان	$49.000.000	
11	Feb 26	اليابان	دعم مادي	قال المتحدث باسم الحكومة اليابانية وكبير أمناء مجلس الوزراء هيروكازو ماتسونو إن بلاده ستقدم دعماً مادياً كمساعدات إنسانية طارئة لتركيا وسورية	$27.000.000	المصدر
					863.302.881 $	

جدول رقم (1): تعهدات الدعم من قبل الدول والمنظمات الدولية لمناطق شمال غرب سورية

ويوضح الجدول رقم 2 حجم المساعدات البرية المقدمة لمناطق المعارضة والتي بلغت حتى 8/آذار 2023 ما يقارب 939 شاحنة، وبشكل وسطي سعة الشاحنة الواحدة يتراوح بين 9 إلى 13 طناً، أي إن كمية المساعدات التي دخلت شمال غرب سورية يتراوح بين 5300 و7000 طن[6].

	التاريخ	الدولة/ الجهة	عدد الشاحنات	معبر دولي	معبر داخلي
1	11-Feb	SAM	1	باب السلامة	
2	11-Feb	السعودية	4	باب الهوى	
3	12-Feb	جمعية بارزاني الخيرية	12	باب السلامة	
4	12-Feb	جمعية عثمان بن عفان	2	باب السلامة	
5	12-Feb	IHH	41	باب السلامة	
6	12-Feb	وقف الديانة التركية	10	باب السلامة	
7	13-Feb	جمعية بارزاني الخيرية	28	باب السلامة	
8	13-Feb	سوريون في المهجر	6	باب السلامة	
9	13-Feb	سوريون في المهجر	34	الراعي	
10	13-Feb	الكويت	3	باب السلامة	

[6] نسبة الخطأ في هذه المعادلة تتراوح ما بين5-10%.

11	13-Feb	عشائر الشرقية	80		عون الدادات
12	23-Feb	GOAL	3	باب السلامة	
13	23-Feb	IHH	8	باب السلامة	
14	23-Feb	منظمة الأسرة المتكاملة	19	الراعي	
15	23-Feb	جهات إغاثية متعددة	29	الحمام	
16	26-Feb	الهلال الأحمر الكويتي	9	باب الهوى	
17	27-Feb	أهالي تل أبيض	6	باب السلامة	
18	01-Mar	السعودية	1	باب الهوى	
19	01-Mar	منظمة كير	1	باب السلامة	
20	01-Mar	الأسرة المتكاملة	3	الراعي	
21	02-Mar	الهلال الأحمر التركي	1	باب السلامة	
22	02-Mar	منظمة باكلا نان	4	باب السلامة	
23	02-Mar	منظمة الأسرة المتكاملة	13	الراعي	
24	03-Mar	ليبيا	6	باب الهوى	
25	05-Mar	منظمة كير	3	باب السلامة	
26	05-Mar	منظمة جيل القران	1	الراعي	
27	05-Mar	مكتل الشؤون الاجتماعية	9	باب السلامة	
28	08-Mar	منظمة الأسرة المتكاملة	144	الراعي	
29	Mar-08	عشائر الشرقية	40		عون الدادات
30	Mar-08	جمعية بارزاني الخيرية	43	باب السلامة	
31	Mar-08	Goal	32	باب السلامة	
32	Mar-08	ليبيا	6	باب السلامة	
33	Mar-08	السعودية	26	باب السلامة	
34	Mar-08	منظمة كهاتبين	21	باب السلامة	
			649		

الجدول رقم(2): حجم المساعدات البرية التي وصلت إلى شمال غرب سورية من 4 معابر

فيما بلغ عدد شاحنات المساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة والتي دخلت شمال غرب سورية منذ 9 شباط 2023 حتى 14 آذار، **787. انظر الشكل رقم 3:**

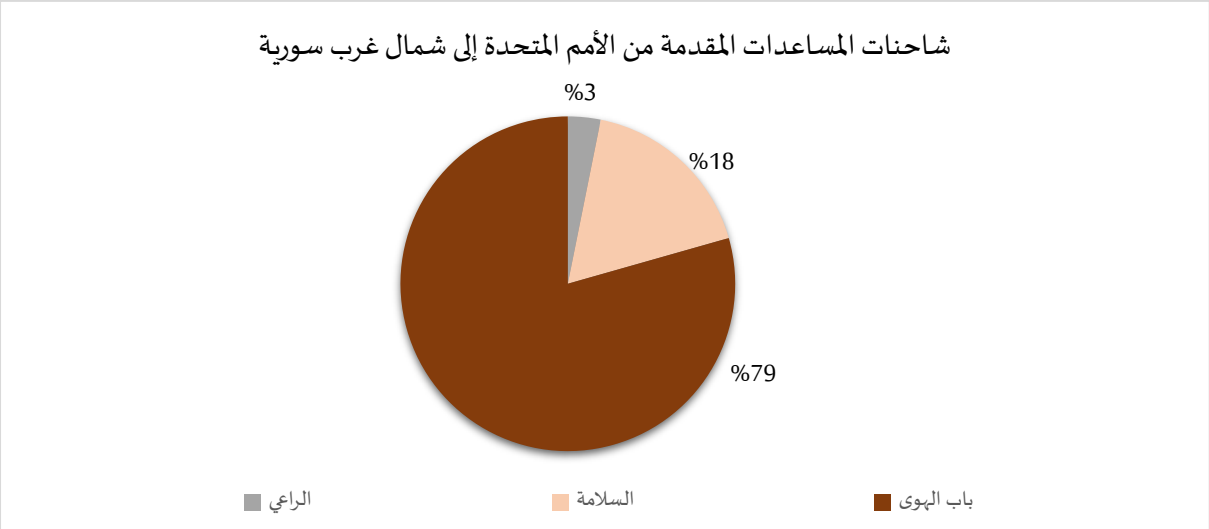

الشكل رقم (3): عدد شاحنات المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة إلى شمال غرب سورية

أما فيما يتعلق بمناطق سيطرة النظام، فقد كررت حكومة النظام مطلبها بضرورة التعامل معها، وقد قامت 34 دولة والأمم المتحدة بإرسال أطنان من المساعدات الإنسانية واللوجستية عبر مطارات النظام (دمشق، حلب، اللاذقية)[7].

توضح كل من الأشكال أدناه (4،5،6،7،8) تفاصيل المساعدات التي استلمها النظام، سواء عن طريق الجو، أو عن طريق المعابر البرية من تاريخ 6 شباط إلى 16 آذار 2023:

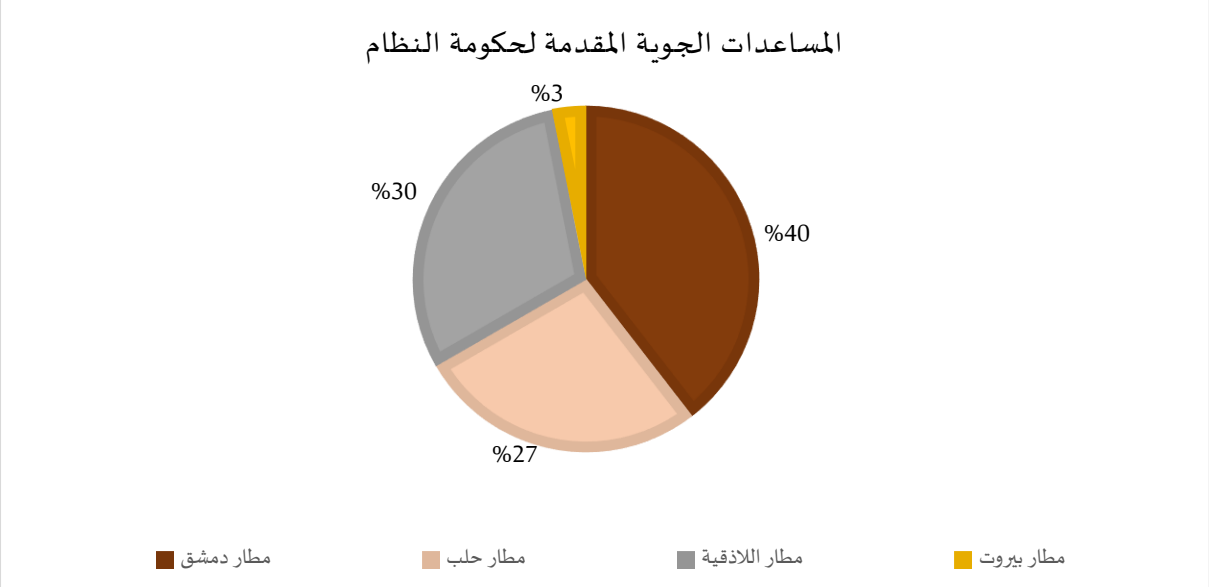

الشكل رقم (4): شحنات المساعدات الجوية المقدمة لحكومة النظام

[7]اعتمد الباحث في رصد الشحنات الجوية التي وصلت للنظام على برامج رصد حركة الطائرات في مطارات النظام السوري في الفترة ما بين 6 شباط حتى 21 شباط، بالإضافة إلى مقاطعة المعلومات الخاصة بما تقوم "سانا" بنشره على موقعها الرسمي.

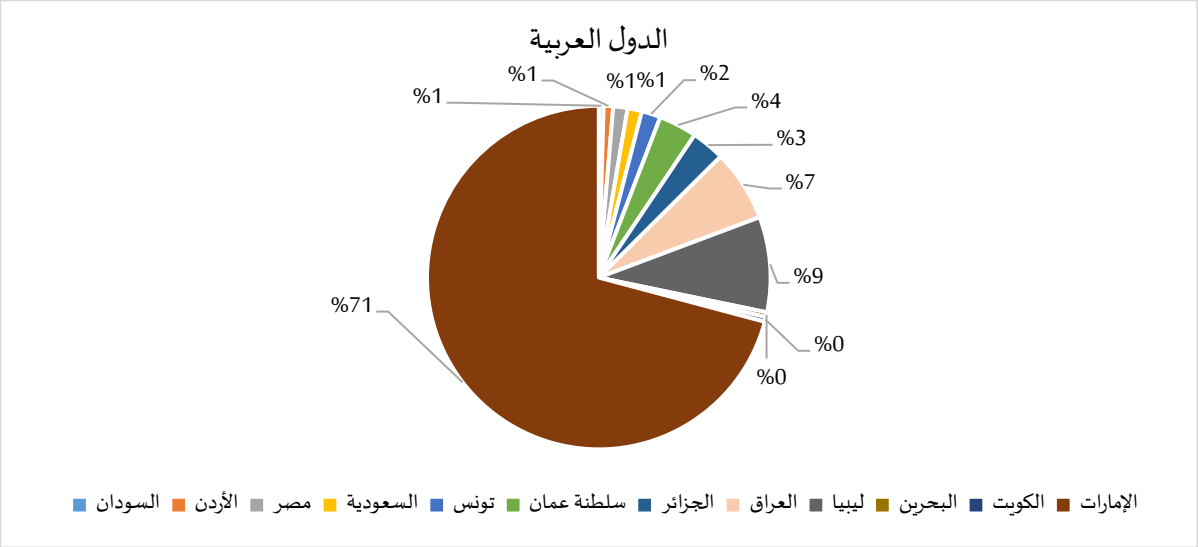

الشكل رقم (5): عدد الشحنات المقدمة من الدول العربية للنظام

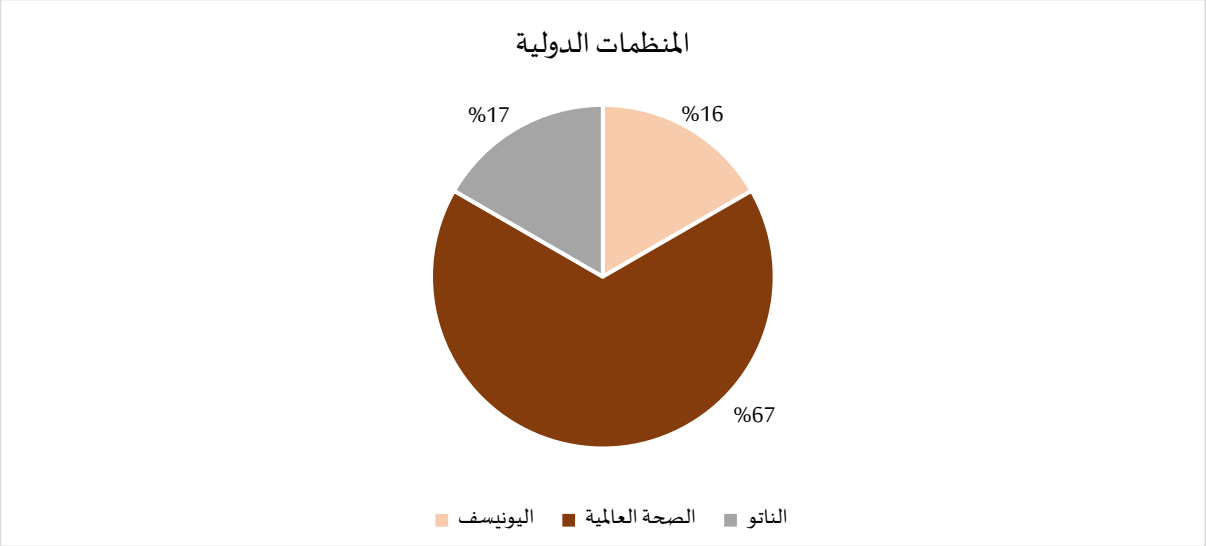

الشكل رقم (6): عدد الشحنات المقدمة من المنظمات الدولية للنظام

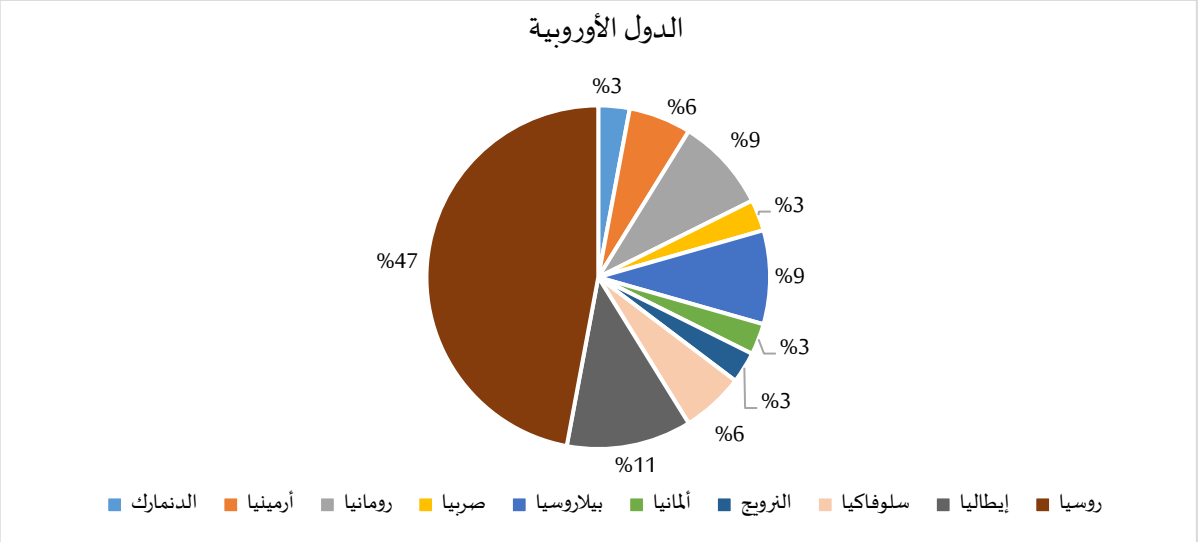

الشكل رقم (7): عدد الشحنات المقدمة من الدول الأوروبية للنظام

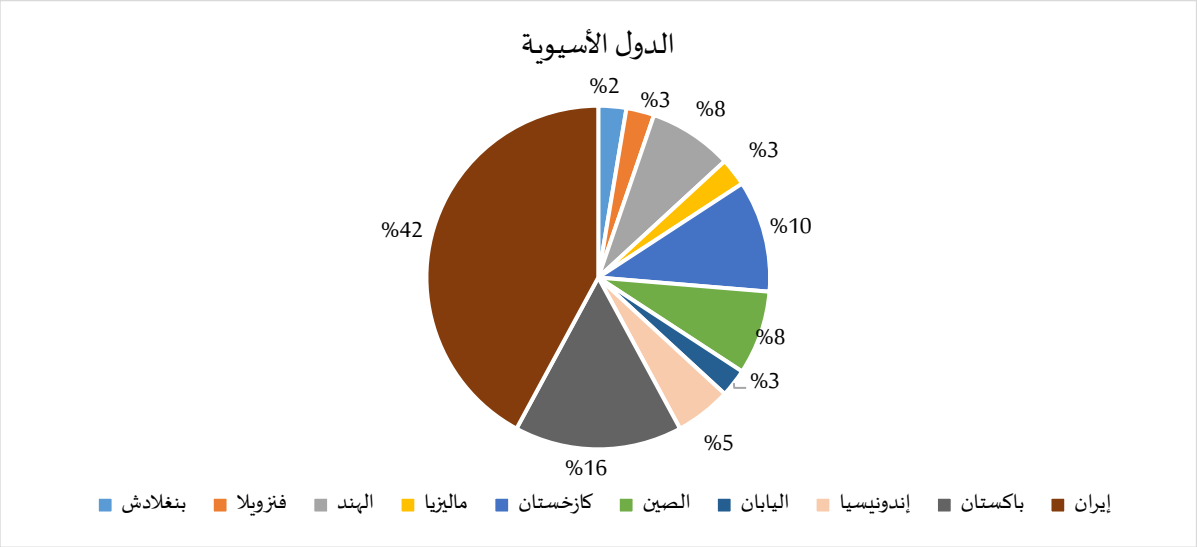

الشكل رقم (8): عدد الشحنات المقدمة من الدول الأسيوية للنظام

كما وصلت بعض السفن المحملة بالمساعدات إلى ميناء اللاذقية وميناء بيروت. تم رصد وصول ثماني سفن حتى تاريخ 2023/3/17، 6 في ميناء اللاذقية، و2 في ميناء بيروت، من: باكستان، مصر ، الهند، إيران، والإمارات.

	قوافل المساعدات البرية للنظام السوري حتى 7 اذار					
	عدد الشاحنات (تقريبي)	معبر البوكمال	معبر نصيب	معبر الجديدة	معبر العريضة	
%0.52	3	0	1	0	0	الإمارات
%0.52	3	0	2	0	0	سلطنة عمان
%0.52	3	0	0	0	1	كشافة الرسالة الإسلامية
%0.69	4	0	0	1	0	القومية العربية الناصرية
%0.69	4	0	0	0	1	مسلمون حول العالم
%1.22	7	0	1	0	0	الهيئة الخيرية الأردني
%2.43	14	0	3	0	0	الأردن
%2.43	14	0	0	0	2	الحزب القومي السوري
%3.82	22	1	0	0	0	العتبة الحسينية في العراق
%17.88	103	0	0	5	0	لبنان
%25.52	147	0	0	0	6	حزب الله اللبناني
%12.50	72	0	0	1	0	القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان
%31.25	180	7	0	0	0	العراق
	576	8	7	7	10	
		%25.00	%21.88	%21.88	%31.25	

الجدول رقم (3): قوافل المساعدات البرية المقدمة للنظام

ثالثاً: "منظومة الاستجابة المحلية" في شمال غرب سورية

شرعت المنظمات والمجالس المحلية والفعاليات (الحملات الشعبية التي نُظّمت في الداخل والخارج) باتخاذ أشكال الاستجابة الطارئة كافة، كل في تخصصه وعمله، وبدون تخطيط مسبق، لتنسيق الأعمال فيما بينها. وفي ظل شح المساعدات الدولية وتأخر وصولها، تبرز مجموعة من التحديات التي تواجه "منظومة الاستجابة" والفاعلين فيها، وهو ما ستحاول ورقة السياسات التالية الخوض فيه واقتراح جملة من التوصيات تساعد في الخروج من أزمة الكارثة.

وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة، استطاعت المجالس المحلية بالتنسيق مع المنظمات العاملة تنفيذ ما يربو على 5000 مشروع على مدار 4 سنوات في ريف حلب وإدلب، ضمن قطاعات اقتصادية مثل المياه والزراعة والصناعة والتجارة والكهرباء والنقل والخدمات الاجتماعية والإسكان والتعمير وغيرها، ساهمت في دفع عملية الاستقرار وتعافي المنطقة نسبياً[8]. إلا أن نموذج الاستجابة عموماً بقي يعاني من تحديات وصعوبات عدة، لعلّ أبرزها:

أولاً: التحديات الحوكمية: ساهمت الهوّة الحاصلة بين المجالس المحلية ونقص التنسيق فيما بينها وتعدد تبعية المجالس المحلية لأكثر من والٍ تركي في تعميق حالة الهشاشة في البنية الحوكمية، وغياب التنسيق والتخطيط الاستراتيجي، وهو ما انعكس بشكل واضح على عمل قطاعات عدة، وفي مقدمتها قطاع الاستجابة.

كما أدى غياب التنسيق المحلي ما بين منظمات الإغاثة المحلية، سواءً في تقدير الاحتياجات أو في تحقيق الشمولية وضمان "عدالة التوزيع"، إلى عدم التفكير بمقاربات تنسيقية تكون إطاراً تنفيذياً لمواجهة "حالة الطوارئ" واستحقاقاتها الملحّة. كما تجدر الإشارة في سياق تحديات الحوكمة إلى أثر غياب قيم الشفافية والمحاسبة والرقابة على عملية البناء والإسكان، والتي ظهر أنها لا تتوافق مع معايير البناء السليم والمقاوم للزلازل ولو بالحدود الدنيا.

ولا يمكن فصل تحديات الحوكمة عن السياق الأمني المحلي والاضطرابات التي أحدثتها الاختراقات والعمليات الأمنية التي هددت مؤشرات الأمن والاستقرار في المنطقة، ناهيك عن الاقتتالات الفصائلية التي لطالما هددت حركية الاستجابة وعرقلتها.

ثانياً: الاحتياج الإغاثي: بحكم تزايد الكثافة السكانية في المنطقة، إذ يتواجد فيها ما يقرب من 5.5 مليون نسمة في إدلب وريف حلب ومنطقتي رأس العين وتل أبيض، بحسب إحصائية "وحدة تنسيق الدعم". كما تحتوي على 1633 مخيماً يقطنها 1.811.578 نسمة، بحسب "منسقو استجابة سورية". أكثر من 4 ملايين منهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا)، ويعتمدون بشكل أساسي على المنظمات والمساعدات. تسبب هذا الوضع في ضغوط متزايدة على المنظمات لتلبية احتياجات النازحين وحل مشاكل المخيمات، وبالتالي ذهاب قسم كبير من الأموال الممنوحة للاستجابة الطارئة والإغاثة.

[8] مناف قومان: "التعافي الاقتصادي المبكر في مناطق المعارضة خلال النصف الأول من 2022"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، رابط: https://cutt.us/vOqXV

ثالثاً: تحديات سياسية: تشكل هذه التحديات ضغطاً واضحاً على مسار حركية الاستجابة، والتي ترتبط بشكل أو بآخر بعاملين: كفاءة الفاعل السياسي، ووضوح المسار السياسي. يلاحظ أن كفاءة الفاعل (الائتلاف والحكومة المؤقتة) كانت لأسباب ذاتية وموضوعية، تعاني من تحديات عدة، أثرت على حركيتها في ميدان التفاعل والفاعلية. أما ما يرتبط بعامل وضوح المسار السياسي، فقد ساهم تعطيل محركات الحل السياسي، ومحاولات تعويم النظام من قبل بعض الدول، والضغوط الروسية على الدول والأمم المتحدة لتحويل المساعدات من "الحدود" إلى "الخطوط" في انخفاض معدلات الاستجابة الإنسانية من المنظمات الدولية، بنسبة 40% خلال عام 2022 وحده[9]، وجمع نداء الأمم المتحدة للحصول على أموال لعام 2022 أقل من نصف ما هو مطلوب: 2.12 مليار دولار من أصل 4.44 مليار دولار[10]. ولعب الأداء الأممي دوراً مثبطاً بعدما حصرت خيار المساعدة بالآلية الدولية المعتمدة في إيصال المساعدات الإنسانية لسورية.

رابعاً: تحديات اقتصادية: تسبب نقص الموارد وسوء الأوضاع الأمنية وضعف القوة الشرائية للمواطن في إضعاف أدوار القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي، ما انعكس سلباً على قطاعات التجارة والزراعة والصناعة ومناخ الاستثمار، وعدم خلق فرص عمل، وهو ما زاد من حجم الاحتياج في قطاع الاستجابة عموماً.

وفيما يرتبط بنموذج الاستجابة المتشكل:

تفاعلت التحديات أعلاه مع بعضها بعضاً مع بزوغ صباح يوم السادس من شباط/فبراير، ليستيقظ السكان على هول الكارثة التي حلَّت بهم إثر زلزالين ضربا جنوب تركيا وشمال غرب سورية، بلغت شدتهما 7.8 و7.6 على التوالي[11]، لتظهر مناطق ريف حلب وإدلب أمام أزمة مركبة قللت من فاعلية الاستجابة المبكرة للزلزال، إذ عانى فريق الدفاع المدني (الخوذ البيضاء) من نقص في الآلات الثقيلة والمعدات اللازمة والوقود، خلال عملية إنقاذ الأحياء من تحت الأنقاض، وطالب بفتح تحقيق دولي حول تأخر وصول المساعدات اللازمة للاستجابة لأضرار الزلزال في شمال غرب سورية[12]، وغصّت المشافي بالجرحى والمصابين جراء الأعداد الكبيرة، وخروج بعض المؤسسات الصحية عن العمل بعد تضررها، وسط حالة من العجز عن علاج بعض الإصابات نتيجة عدم توفر الأجهزة الطبية والأدوية المناسبة، أو الحاجة لأطباء ذوي اختصاصات غير متوفرة في المنطقة. وعانت المنطقة أيضاً من نقص حاد في أعداد الخيام والسلل الإغاثية للنازحين والمتضررين، لعدم توفر مخزون استراتيجي أو مصانع محلية، وعدم دخول مساعدات دولية عبر معبر باب الهوى أو من المعابر الأخرى، فضلاً عن انشغال تركيا بالأضرار الجسيمة التي خلّفها الزلزال في مناطقها، وظهور التخبط في عملية إحصاء أرقام الوفيات والمصابين والمنازل المدمرة والمتضررين من الزلزال.

---

[9] منسقو استجابة سورية: الاستجابة الإنسانية للمخيمات انخفضت 40% عام 2022، تلفزيون سورية، 2022/12/30، رابط: https://cutt.us/WtYNw

[10] ليبراسيون: نقص المساعدات الدولية سبب آخر للوضع الكارثي في شمال سورية، 2023/02/7، القدس العربي، رابط: https://cutt.us/E0iDF

[11] قتلى وعالقون تحت الأنقاض إثر زلزال بقوة 7.8 درجات ضرب جنوب تركيا، العربي الجديد، 2023/02/6، رابط مختصر: https://cutt.us/XjMyn

[12] الدفاع المدني يطالب بفتح تحقيق دولي حول تأخر وصول المساعدات، 2023/02/10، راديو سوا، رابط: https://www.radioalkul.com/p462112/

في المقابل، تمثّلت استجابة المجالس المحلية والمنظمات للكارثة وفقاً لما يقتضيه الواجب الإنساني وبدون تخطيط مسبق عبر ثلاثة مستويات تداخلت فيما بينها: **المستوى الأول**: إنقاذ العالقين تحت الأنقاض، **والمستوى الثاني**: الاستجابة الطارئة عبر تقديم خدمات إغاثية للنازحين والمتضررين، **والمستوى الثالث**: القيام بعملية إحصاء وتقييم للأضرار، والماكينة الإعلامية، كما يظهر في الشكل الآتي:

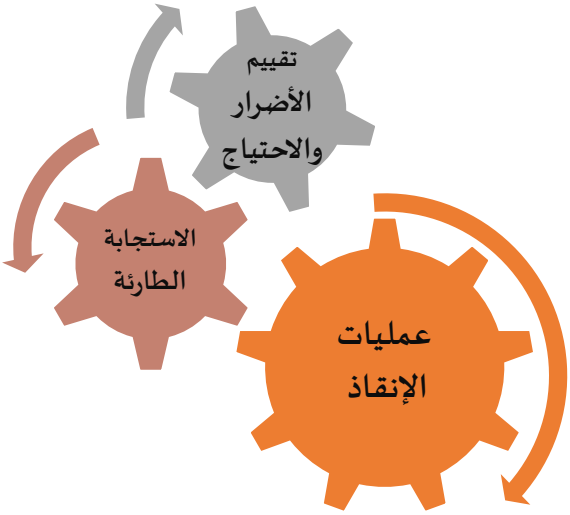

المستوى الأول: تولت فرق الدفاع المدني (الخوذ البيضاء) مهمة إنقاذ الأحياء العالقين تحت الأنقاض، أسعفها في ذلك خبرتها التي اكتسبتها أثناء القصف والمعارك، وأمام نقص الآليات الثقيلة والمعدات الضرورية؛ سارع الأهالي والمنظمات والمجالس المحلية في وضع كل ما يملكونه لمساعدة فرق الدفاع المدني في عملية انتشال الضحايا وإنقاذ الأحياء من تحت الركام. على الطرف المقابل سارعت المنظمات في تنفيذ عمليات إغاثة عاجلة عبر إنشاء مخيمات مؤقتة وتقديم الغذاء والملبس والاحتياجات الأساسية لمن فقدوا منازلهم وتضرروا جراء الزلزال. وظهرت شراكات طارئة بين بعض المنظمات الإغاثية، كما حصل بين مؤسسات "الدفاع المدني" و"المنتدى السوري" و"سامز" من أجل حشد الموارد والجهود، وتوحيد قنوات التمويل لجمع التبرعات لإغاثة المتضررين.

المستوى الثاني: أمام عدم دخول المساعدات وإغلاق المعابر تشكلت على الفور مبادرات أهلية في المناطق التي لم تتعرض لأضرار، مثل الحملات الشعبية في اعزاز والباب وشمال شرق سورية، والحملات الشعبية في الخارج، التي سعت بدورها لجمع الأموال والمساعدات العينية لإغاثة النازحين والتطوع مع فرق الدفاع المدني للمساعدة في عمليات الإنقاذ من تحت الأنقاض.

المستوى الثالث: أقدمت المجالس المحلية والمؤسسات الرسمية، مثل وحدة تنسيق الدعم ومنسقو استجابة سورية وغيرها، على إحصاء أعداد الوفيات والإصابات، وتقييم الأضرار، من مبانٍ مهدمة بشكل كامل وجزئي، وإصدار تقارير يومية بشأن الاحتياجات العاجلة، وتولت الفصائل تأمين الأحياء المنكوبة منعاً لعمليات النهب والسرقة والفوضى.

توضح الأشكال رقم 9 و10 و11 و12 نوع الأعمال المقدمة في إطار المجالس المحلية والمنظمات المحلية (التي بلغ عددها 152 منظمة)[13].

[13] تم استخلاص الأرقام في هذه الأشكال من المسوحات الخاصة التي قام بها فريق مدخلي البيانات بمركز عمران، وذلك عبر رصد الأعمال كافة وأنواعها، وفق معرفات المجلس المحلي.

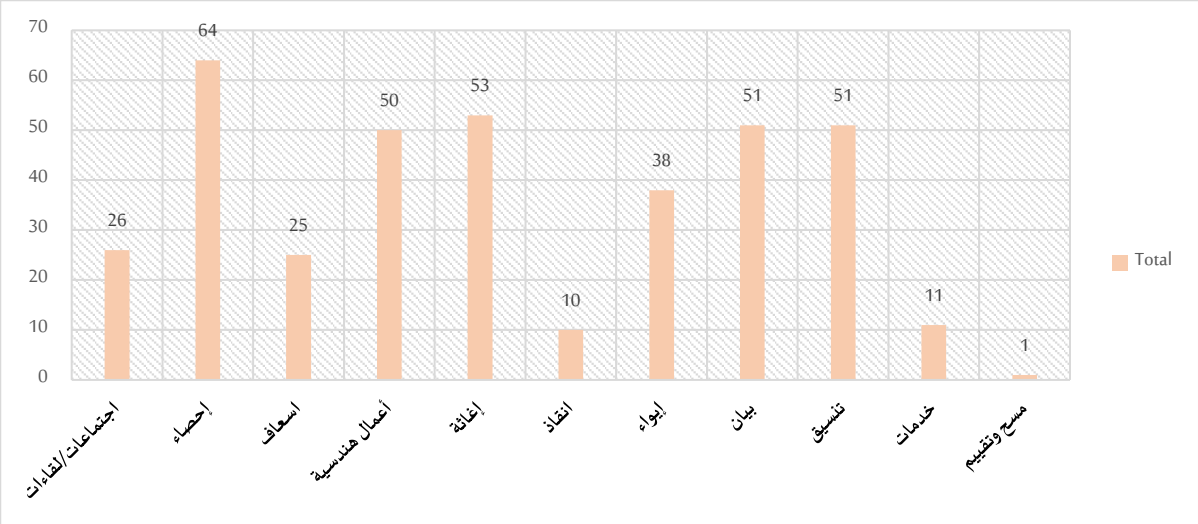

الشكل رقم (9):نوع الأعمال التي قدمتها المجالس في إطار الاستجابة

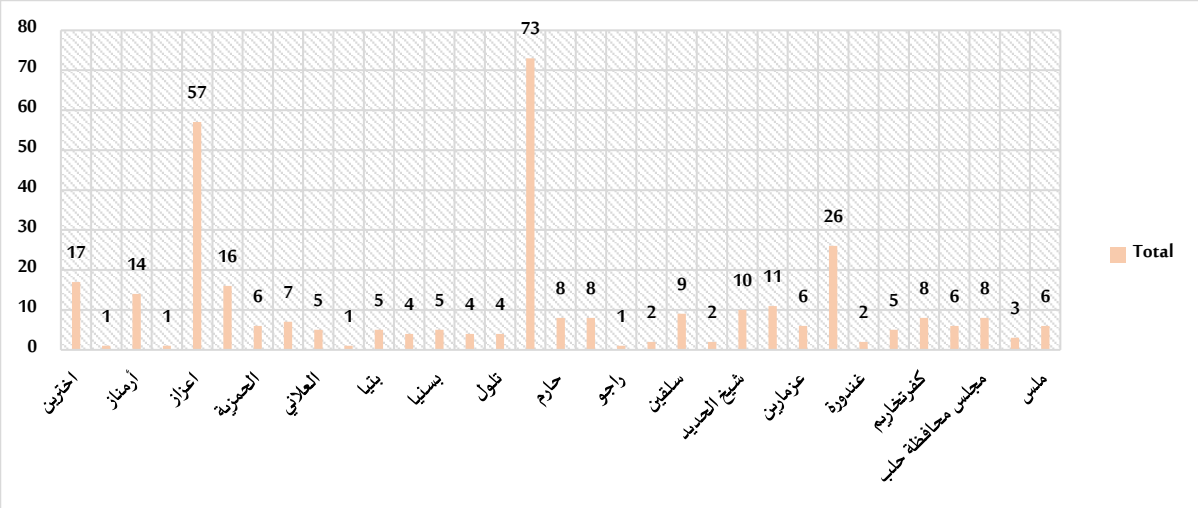

الشكل رقم (10): عدد الأعمال المسجلة للمجالس في إطار الاستجابة

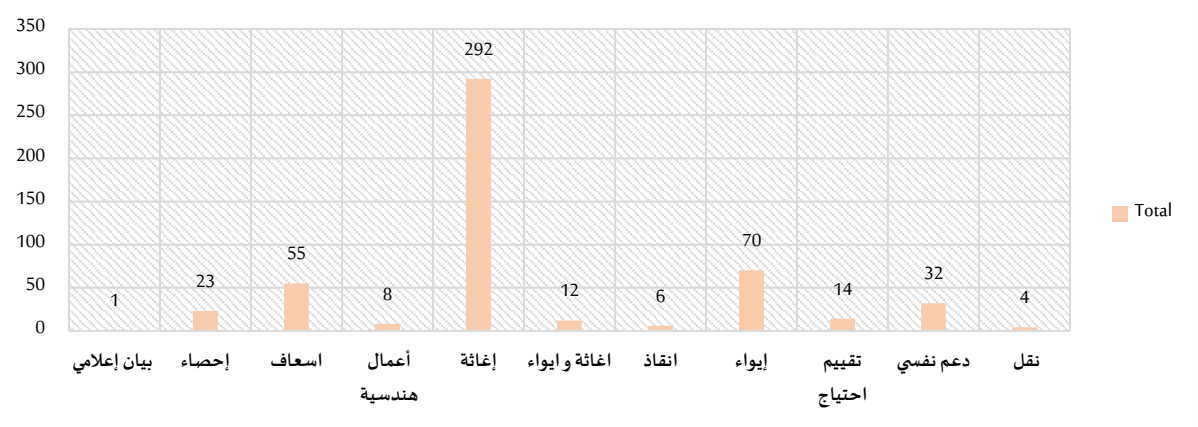

الشكل رقم (11): عدد الأعمال المسجلة للمنظمات في إطار الاستجابة وفقاً للقطاع

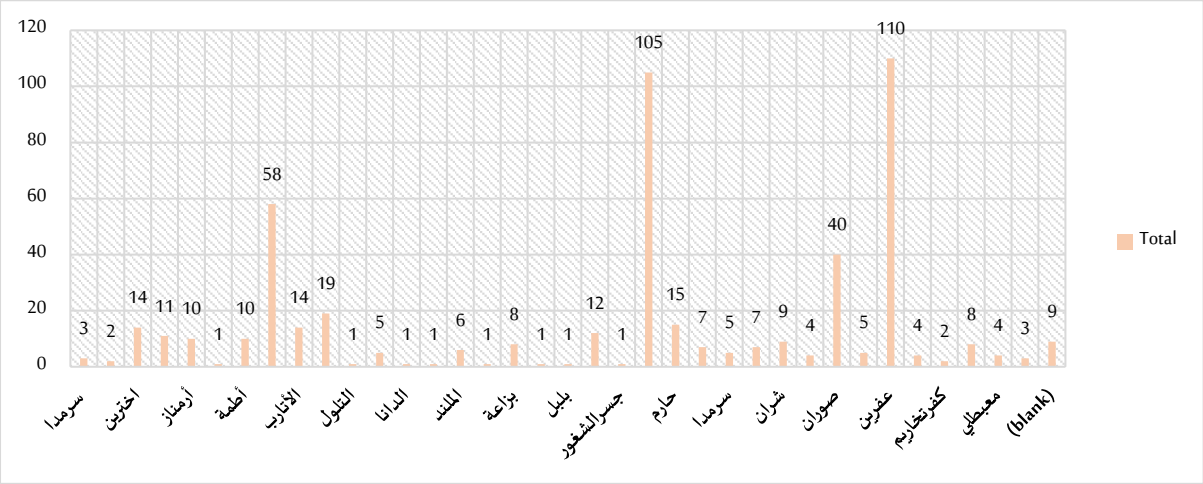

الشكل رقم (12): عدد الأعمال المسجلة للمنظمات في إطار الاستجابة وفقاً للقطاع الجغرافي

وفيما يتعلق بتحديات ما بعد الزلزال، وسبل تدعيم "منظومة الاستجابة" : فمع إعلان فرق الدفاع المدني إيقاف عمليات البحث عن ناجين تحت الأنقاض ستواجه المجالس المحلية والمنظمات تحديات عدّة، لابد من تضافر الجهود من أجل النهوض بالمنطقة مجدداً، يمكن تلخيص تلك التحديات في مستويين:

1. تحديات سياسية: ناجمة عن استثمار النظام وحلفائه لأزمة الزلزال، لاستعادة العلاقات السياسية، وتحقيق مكاسب سياسية تتمثل في رفع العقوبات بذريعة إيصال المساعدات الإنسانية للمنكوبين، فأكثر من 25 دولة أرسلت مساعدات للنظام بعد إطلاق الأمم المتحدة نداء استغاثة للاستجابة للكارثة[14]. ومن شأن تطور هذا المسار تجميد مسارات الحل السياسي الأممية، والتضييق على أجسام ومناطق المعارضة، ومواجهة صعوبات في آلية تمديد نقل المساعدات الأممية عبر الحدود خلال الستة أشهر القادمة، واستبدالها بالنقل عبر "الخطوط".
2. تحديات اقتصادية: ساهمت الكارثة في تعميق أضرار البنية التحتية من طرقات ومياه وكهرباء واتصالات، وزيادة أعباء إدارة ملف الإسكان، مع تبعاته الاقتصادية والأمنية والاجتماعية من جهة أخرى، ومن شأن نقص الأموال والمساعدات الدولية التسبب بآثار سلبية على مسار التعافي المبكر في المنطقة، وسوء أوضاع النازحين، واتساع أعداد الفقراء.

ومن أجل مواجهة الكارثة التي أتى بها الزلزال على ريف حلب وإدلب والتحديات التي انبثقت عنها، يوصى بالآتي:

أولاً: آلية الاستجابة الوطنية: أثبت السوريون في خضم الكارثة والحصار الذي واجهته المنطقة خلال الأيام الأولى للزلزال؛ آلية استجابة تقوم بشكل كامل على العامل الوطني، ابتداءً من الضحية والمتضرر إلى كل من استجاب للأزمة، من مجالس ومؤسسات ومنظمات وفعاليات محلية وحملات شعبية للسوريين المغتربين في الخارج. ومع انتهاء المرحلة الأولى التي تتضمن إنقاذ أكبر عدد من الناجين من تحت الأنقاض، وتقديم المساعدات العاجلة للمتضررين من مأوى وغذاء وعلاج تبدأ

[14] الشبكة السورية: النظام السوري يستغل كارثة الزلزال لاستعادة العلاقات السياسية، تلفزيون سورية، 2023/02/21، رابط مختصر: https://cutt.us/xzeVi

المرحلة الثانية التي تقوم على محورية التعافي السريع من أثر الكارثة، والتي تقوم على تقييم الأضرار والخسائر الاقتصادية ووضع خطة طوارئ للشروع في إعادة الإعمار. ومن جملة ما يمكن القيام به في هذا السياق:

- تأسيس إدارة للكوارث والطوارئ في ريف حلب وإدلب، يتولى إدارتها فريق الدفاع المدني، تنحصر مهامها بكل ما يتعلق بالكارثة على اختلاف تصنيفاتها وتعريفاتها، سواءً كانت طبيعية مثل الزلازل، أو صحيّة مثل الأمراض والأوبئة، أو القصف وإزالة الركام ومعالجة النفايات.. إلخ. مع تصميم استراتيجية على المدى البعيد تسمح للمؤسسة بالاستجابة العاجلة للطوارئ مهما بلغت صعوبتها، ويجدر بالمنظمات والمجالس المحلية والمؤسسات تذليل الصعوبات أمامها وتقديم التسهيلات والموارد كافة، التي تتيح لها العمل بمرونة وفاعلية عالية.
- إيجاد آلية موحّدة لإحصاء وتقدير الأضرار عبر مؤسسة تعمل على إصدار تقارير بمنهجية رصينة، وتتحول إلى إصدار بيانات اقتصادية واجتماعية تقدّم لأصحاب المصلحة، في سبيل النهوض بالمنطقة وتعافيها من الحرب والكارثة.
- إعداد برنامج وطني للتعافي، ويتم إطلاقه عبر منصة إعلامية خاصة، تضم هيئة منتخبة من المنظمات والمجالس، على أن يسعى القائمون عليها لإيكال المشاريع للقطاع الخاص، وحشد التمويل المطلوب لتنفيذ هذا البرنامج، باستخدام الأدوات والطرق المالية المتنوعة، على أن تراعي المشاريع التخطيط العمراني السليم، وتسهم في خلق فرص عمل مستدامة، وتحريك العجلة الاقتصادية.

ثانياً: الاستفادة من دروس الزلزال: ويمكن تقديم جملة من الدروس التي لُحظت بعد الكارثة:

- تحديد نقاط الضعف التي فاقمت الخسائر البشرية جراء الزلزال، ومحاسبة المسؤولين المحتملين عن التسبب في إزهاق الأرواح، والتشدد في سياسات البناء، وتعزيز الرقابة على المهندسين، عبر تحديد جملة من المعايير، حتى يراعي البناء مقاومة الزلازل، وتحديد العقبات التي أسفرت عن تأخير الاستجابة للمتضررين والمصابين.
- القيام بحملات مناصرة مستمرة في أروقة الأمم المتحدة، للدفع باتجاه استمرار إدخال المساعدات عبر الحدود، عن طريق الأمم المتحدة ودون ولاية مجلس الأمن وقرارته محدودة المدة، بالاستناد إلى الحجج القانونية التي تشرّع هذا التحرك وتدحض الفرضية الروسية التي تصنّف إدخال المساعدات كخرق للسيادة، وهي عديدة وفقاً لدراسة قانونية معمقة أجريت في هذا الإطار[15]، أبرزها: عدم مصادقة سورية على البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربع والذي يشترط موافقة الحكومة الرسمية، مما يعني أن إدخال المساعدات سيكون قانونياً حسب المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف، والتي تشرع إدخال المساعدات الإنسانية بموافقة أطراف النزاع، إضافة للاستناد إلى سوابق قانونية قضت فيها محكمة العدل الدولية - بصفتها السلطة الأعلى في تفسير القانون الدولي الإنساني - كقضية نيكاراغوا ذات السياق المشابه للسياق السوري، من حيث تصنيف النزاع، ووجود سلطات الأمر الواقع، وآلية عمل المنظمات الإنسانية في إدخال المساعدات.

[15] أصدر تحالف الإغاثة الأمريكي من أجل سورية ARCS دراسة تتحدث عن قانونية إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر الأمم المتحدة ومؤسساتها دون الحاجة لقرار من مجلس الأمن الدولي. للاطلاع عليها انظر الرابط: http://bit.ly/3Ejbx6I

- دعم التنسيق البيني للمنظمات العاملة على الأرض بهدف توفير الجهود وعدم تكرارها، وحشد الموارد لتحقيق الأهداف المنشودة.

رابعاً: إطلالة على سياسات الإيواء وضرورات التطوير

اعتمدت المنظمات على مشاريع التجمعات السكنية لإيواء العائلات المهجرة من قراها، بعد عجز الكرفانات والخيم العازلة عن أن تكون حلاً متوسط الأمد، وتنطلق سياسة الإيواء بشكل عام للمنظمات من محددات عدة:

1. المستفيدون : يتم اختيار المستفيدين الذي سيحصلون على الشقق ضمن التجمعات السكنية بناءً على عاملين: أولهما مدى أهلية المخيم التي تقيم فيها العائلات، وقدرتها على تحمل الظروف الجوية، ثانيهما وجود معيل للعائلة وعدد الأطفال فيها، وتواجد حالات مرضية مزمنة ضمنها. ولكن ما بعد الزلزال أصبحت الشريحة المستهدفة هي أصحاب البيوت المُهدمة بشكل كامل، والتي بلغ عددها 550 مبنى، و1570 مبنى مدمر بشكل جزئي، وآلاف المباني والمنازل التي تصدعت بالمُجمل.
2. الإعمار واختيار الأراضي : يتم عادةً شراء الأراضي من أجل الإعمار من أصحابها، ولا تُقام مشاريع الإيواء على الأراضي المشاع أو التي تتبع للحكومات في الشمال، مما يعطي المنظمات القائمة على تلك المشاريع مساحة حرية في عملها. وتحمل هذه المساحة المكتسبة وجهاً سلبياً وهو غياب الجهة التقنية المُشرفة أو المراقبة لتلك المشاريع، إذ تعتمد المنظمات على أقسام الإيواء في اختيار الأراضي المناسبة، ورسم المخططات الهندسية وتنفيذ الأبنية، مما يؤدي إلى غياب معايير ثابتة للأبنية، مما لا يسمح بالتأكد من أهلية تلك الأبنية وكفاءتها من الناحية الهندسية لمقاومة الزلازل أو التغيرات الطبيعية بشكل عام.

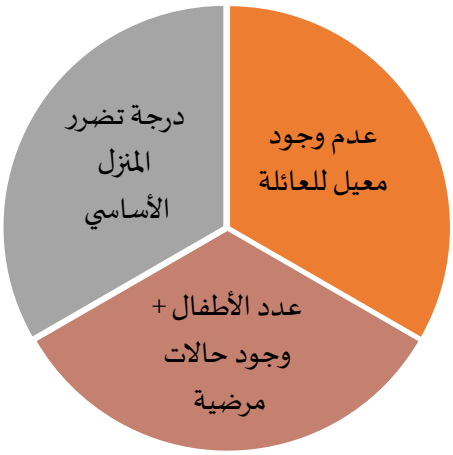

3. المعايير التقنية: كمساحة العمران ضمن الأراضي، والتي تتراوح بين 35 - 40% من المساحة الكلية، وباقي المساحة للمرافق العامة من حدائق وطرقات وخدمات ضمن التجمعات. كما تم اعتماد أن يكون الارتفاع الطابقي لكل بناء 4 طوابق، وذلك من أجل توفير تكلفة إنشاء مصاعد ضمن الكتل السكنية، ويتم توزيع العائلات بين الطوابق السفلى والعليا بناءً على وجود مسنين أو مرضى أو عجزة في العائلات. أيضاً تم اعتماد الكود السوري في البناء، والذي يضم نسب المواد وفواصل التمدد اللازمة للزلازل، ومقاومة الرياح والأحمال. ناهيك عن أن كل مشاريع الإيواء تكون قريبة من الطرقات وخدمات المواصلات.

يسجل على سياسات الإيواء ملاحظات عدة:

- تُمنح التراخيص بشكل عشوائي وغير مضبوط تقنياً من قِبل المجالس المحلية، مما يجعل الجانب العمراني في تلك المناطق يواجه خطر الانهيار في حال حدوث أي متغيرات طبيعية أو اهتزاز الأرض بفعل القصف.
- عدم وجود مكاتب هندسية ضمن المجالس المحلية، ناهيك عن عدم تفعيل دور نقابة المهندسين الأحرار في متابعة تنفيذ المشاريع السكنية، سواء للمنظمات أو المشاريع الخاصة، وهذا الغياب يؤدي إلى صعوبة التأكد من أهلية المباني المُنشأة قبل حدوث الكوارث.
- غياب التنسيق بين أقسام الإيواء في المنظمات، مما يؤدي إلى غياب التنظيم العمراني للمدن ككل، بسبب اعتماد كل منظمة على شكل تخطيط داخلي للمجمعات المُنشأة مختلف عما تعتمده منظمة أخرى.
- تُشكلِ التبرعات الصغيرة والفردية عنصراً فاعلاً في قطاع الإيواء، إلا أن الاعتماد على تقديم نموذج غير مكلف كان له سلبيات عدة، الأمر الذي انعكس على جودة السكن وملاءمته.

بعد أن ضرب زلزال شباط 2023 مناطقَ في الجنوب التركي وبعض المدن السورية؛ تبين أن الانهيارات في البنية التحتية غير مرتبطة فقط بالعمر الزمني للبناء ولكن بمدى صحة إنشاء تلك الأبنية، بحسب المواصفات المُعتمدة من قبل وزارة البيئة وتخطيط المدن في تركيا، أو المواصفات المعتمدة من قِبل وزارة الإدارة المحلية في سورية بشكل عام، مما أظهر إشكاليات عدة متعلقة بقطاع الإيواء والإعمار في الشمال السوري، ومدى صلاحية الأبنية المُحدثة في مواجهة الكوارث أو العوامل الطبيعية بشكل عام. وعلى الرغم من محاولة المنظمات السورية تعويض غياب الدولة عبر إنشاء تجمعات سكنية تكون بديلة للمخيمات، لكن اعترى قطاع الإيواء بعض الإشكاليات المتعلقة بضعف التنسيق بين الجهات العاملة فيه، وغياب الجهات المراقبة للبناء، مما أدى لتساؤلات عديدة عن مدى صحة مشاريع الإيواء وسلامتها وأهليتها للسكن، في ظل غياب السلطة المركزية المانحة لتراخيص البناء.

لذا لا بد من التنبيه لإشكاليات قطاع الإيواء لكي يكون ضمن قطاعات التعافي المبكر، والذي يُشكل عنصراً مهماً فيه، من أجل تفاديها، وأن تكون الجهود المتسارعة للمنظمات من أجل إعادة الإعمار تصب ضمن فلسفة إعادة الإعمار الدائم وليست الحلول المؤقتة التي تعوض عن الخيام فقط.

يغيب التنسيق بين أقسام الإيواء في المنظمات العاملة في الشمال السوري، مما يؤدي إلى أن تُصبح تلك التجمعات المُنشأة أو المراد إنشاؤها مجرد كتل اسمنتية متباينة التخطيط والتنفيذ، ولا يمكن إدخالها ضمن عملية تخطيط المدن مستقبلاً، بالإضافة أن غياب التنسيق يحرم أقسام الإيواء من تبادل التجارب والخبرات بينهم، لا سيما أنه لا يوجد تجارب مماثلة يمكن الاستفادة منها، أي إنه لا يوجد حالة سورية أو غير سورية كان فيها بناء التجمعات والمدن يفتقر لوجود سلطة مركزية تُشرف على العملية من حيث أشكال الأبنية أو مراقبة مراحل البناء ومدى تطابقها مع الشروط اللازمة للإعمار.

في حالات وجود الدولة تعمل وزراة الإدارة المحلية عبر مجالسها المحلية على منح أذونات البناء، ولكن في الشمال االسوري هناك حالة من اللامركزية في عمل المجالس المحلية، بالتزامن مع غياب وجود لجان هندسية تابعة للمجالس، والتي يجب

أن تكون مهمتها معاينة الأراضي، والمساهمة في منح تلك الأذونات، ويُضاف إليه عدم فعالية الدور الإشرافي أو الرقابي لنقابة المهندسين الأحرار في متابعة مخططات الأبنية والتأكد من كفاءة المهندسين أو المتعهدين لتلك التجمعات، وبالتالي تتشكل فجوة عدم القدرة على معرفة أهلية تلك التجمعات وقدرتها على مقاومة العوامل البيئية، إلا بعد حدوث الكارثة وسقوط الضحايا.

أخيراً، يُطرح التساؤل دائماً عن ماهيَّة الآلية المتبعة في اختيار العائلات التي يجب نقلها إلى التجمعات المُنشأة، وهذا التساؤل يولّد تخوفات عند المنظمات المانحة الدولية حول إمكانية حدوث تغيير ديمغرافي لتلك الأماكن، في ظل غياب الآليات المشتركة لاختيار العائلات، مما يُفضي إلى غياب الدعم والمنح لهذا القطاع على الرغم من أهميته، ويشكل هذا الأمر فجوة ثقة بين المؤسسات الدولية والمنظمات السورية، مما يُفضي إلى أهمية **إيجاد آلية مشتركة سواء موحدة أو تنسيقية لتقديم تصور عام لمعايير اختيار وتقييم العائلات المُنتقلة من الخيم إلى التجمعات المُنشأة.**

عموماً، أظهر قطاع الإيواء في المنظمات السورية تطوراً وتسارعاً كبيراً في السنوات الثلاث الأخيرة، ولوحظ تغير في آليات عمل المنظمات لإنهاء الصعوبات المتكررة التي يواجهها السكان المهجرون داخلياً، بسبب البرد الشديد والحر الشديد، وبالتالي تطوير قطاع الإيواء لإنشاء تجمعات سكنية بدلاً من الخيم، تكون أكثر عزلاً للحرارة، وهذا هو الحل الأنجع للمناطق الجغرافية الخارجة عن سيطرة الأسد، بعد تثبيت مناطق النفوذ نتيجة تفاهمات عدة. **وستكون الشهور المقبلة فرصة سانحة لمعالجة الإشكاليات أعلاه بما يضمن تطور قطاع الإيواء ككل، وزيادة التنسيق بين المنظمات والجهات المرتبطة به. ومن جملة التوصيات التي يمكن عرضها للفترة القادمة:**

- تفعيل دور هياكل وتنظيمات المهندسين عبر ثلاث نقاط، أولها: التأكد من صحة الشهادات الهندسية للمشرفين على قطاع الإيواء في المنطقة، ثانيها: تشكيل لجان لتقييم الأبنية التي تم إنشاؤها سابقاً، سواء على صعيد المشاريع المُنجزة من قِبل المنظمات أو التجمعات التجارية الخاصة، ثالثها: تشميل الخبرات الهندسية السورية خارج إطار الجغرافية السورية.
- إنشاء آلية تنسيق لقطاع الإيواء بين المنظمات العاملة في الشمال السوري، تكمن مهمته في توضيح آليات اختيار العائلات المُراد نقلها من المخيمات إلى التجمعات، بالإضافة لتقديم ملفات شفافية متعلقة بالمواد المستخدمة بالبناء، والمعايير التقنية لنقابة المهندسين، كما تقوم الآلية بالإشراف على عملية التخطيط العمراني للتجمعات المُنشأة بحيث يكون هناك هوية متقاربة للتجمعات المستقبلية.

خامساً: ديناميات التعافي الاجتماعي والنفسي في شمال غرب سورية

أن التدخل البشري في حالة الكوارث الطبيعية يرتبط بـ"كيفية التعامل البشري" ومدى لحظها لحجم التحديات والمهام المطلوبة بعيد لحظة وقع الكارثة، وأنه مهما بلغت صلابة البنى التحتية فلا بد لها من إدراك مخاطر "انهيار المجتمع"، وسيشكل التآلف ما بين الكيفية المادية والمجتمعية عاملاً مهماً في صيانة المنطقة المتعرضة للكارثة، وإذا ما تم إسقاط هذه المقدمات المنطقية على ما حصل في شمال غرب سورية، وبعد ما يقارب الشهر من وقوع الزلزال الذي ضرب المنطقة،

وما رافقه من تلكؤ دولي في المساندة والدعم؛ فإننا نجد أن المجتمع السوري بأفراده وجماعاته قد واجه هذا الحدث الطارئ والمفاجئ، ورغم فاعلية النموذج الذي تشكل في الاستجابة، إلا أن هناك تداعيات عابرة للمادية (اجتماعية ونفسية) تفرض نفسها، ولا بد من مواجهتها، إذ ستشكل احتواءً بالغ الأهمية للخسائر المباشرة وغير المباشرة،

تُعمق الكارثة الإنسانية من حجم معاناة الأشخاص الأضعف في المجتمع، بسبب دورهم الإجتماعي، أو عوامل الملكية ودرجة الهشاشة الاقتصادية، أو جنسهم، ويلعب العمر دوراً في تعزيز الضعف، إضافة للمرض المزمن، والإصابات الجسدية، ومدى تمتعهم بصحة جسدية ونفسية وعقلية تمنحهم القدرة على العيش الكريم. وتصنف الفئات الأكثر ضعفاً حسب قدرتها على الوصول للموارد العامة والخاصة، على قدم المساواة مع باقي المجتمع، وتعطى هذه التصنيفات أولوية في البرامج الدولية والمحلية، سواء تلك التي ترتكز إلى القوانين الدولية وحقوق الإنسان، أو إلى أهداف التنمية المستدامة، التي تعتمد على مرتكزات المساواة وعدم التمييز في توزيع الخدمات الطبيعية، أو المؤسساتية، أو المجتمعية، والاستفادة منها بدون أي استغلال أو سيطرة. وفي شمال غرب سورية يحتاج معظم السكان لدعم وإغاثة وخدمات زاد حجمها بعد الزلزال. وهنا تتوضح أهمية إيلاء الأولوية في الاستجابة لمجموعات قبل مجموعات، لأن قدرتها على الصمود تكون أقل صلابة، **لذا نرصد المجموعات التالية كمجموعات معرضة للخطر، وعلى أساسها يجب وضع تصور أولي حول آليات الاستجابة، والحد الأقصى من الزمن لتحقيق هذه الاستجابة:**

أولاً: العائلات التي فقدت مكان إقامتها: وهذا يتطلب التركيز على الخطوات التالية:

- الاستمرار في تنظيم حملات تبرع مخصصة لقطاع المأوى، إضافة إلى الضغط على المنظمات الدولية لزيادة مخصصات خطة الاستجابة.
- تجهيز المخيمات الفارغة، وإعادة ترميم ما يمكن ترميمه، من أجل استيعاب النازحين الجدد إثر الزلزال.
- العمل على إحصائيات مفصّلة وواضحة، تثبت ملكيات الناس التي هدمت، بالتعاون مع المجالس المحلية ومكاتب الحكومة المؤقتة.

ثانياً: الأطفال دون سن 12 سنة: فهم عرضة للعديد من المخاطر، كتدهور الحالة الصحية والنفسية، أو الخطف، أوالتسخير بأعمال غير قانونية، لا سيما إذا كانوا محرومي الرعاية من الأهل أو الأقارب، ويتفرع عن هذه المجموعة الفئات التالية:

- **فاقدو كلا الوالدين**: إذ ينبغي أن تتوفر لهم رعاية آمنة، عبر "آليات إحالة" متعارف عليها بين المنظمات العاملة المعنية، (إحالة الطفل إلى الجهة المعنية برعاية الأطفال ضمن ظروف الكوارث والأزمات)، إضافة لضرورة تفعيل آليات قانونية للبحث عن أصولهم، والتأكد من درجة القرابة، والعمل على إرجاعهم لأحد أفراد الأسرة في حال رغب في ذلك، كما ينبغي تخصيص مبالغ شهرية كتأمين الرعاية المادية للطفل حتى وهو لدى الرعاية الأسرية البديلة.
- **الأطفال فاقدو المعيل من أحد الوالدين**: إذ ينبغي تخصيص مبالغ نقدية للأم، والعمل على تشميلها ببرامج المساعدة الشهرية، وتوفير مكان آمن للأم والأطفال، يتسم بالخصوصية ضمن أماكن وتجمعات سكنية.

- الأطفال ممن لديهم سوء تغذية: إذ ينبغي شملهم ببرامج الدعم الإغاثي الغذائي، وتأمين العناية الصحية التي تهتم بتعويض الفاقد من الطاقة في أجسادهم[16].

ثالثاً: المراهقون ممن هم بين 12 -18 سنة: تتسم هذه الفئة أساساً بحساسيتها، وانفعاليتها الشديدة، والرغبة بالتمرد وقابلية الاستغلال بأعمال غير قانونية، وتتفرع عنها هذه الفئات: 1) فاقدو الرعاية الأسرية: ينبغي تأمين رعاية بديلة من الأقارب، أو وضعهم في دور إيواء مؤقتة، مع وجود كوادر تربوية إرشادية، إضافة إلى ضرورة التعاون مع المنظمات التي ترعى هذه الفئة من أجل ضمان وجودهم مع الأقارب منعاً لاستغلالهم. 2) المراهقون خارج التعليم: الذين كانوا خارج المدرسة، والذين يقدر عددهم بـ318 ألف طالب متسرب في شمال غرب سورية، في أحدث إحصائية صادرة عن وحدة تنسيق الدعم، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة في ظل الكارثة وتبعاتها، لا سيما إذا ما ربطت هذه النسبة مع فقدان العديد من الأسر للمعيل، لذلك يوصى بضرورة التوجه لهذه الشريحة ببرامج مجتمعية وتطوعية، ودمجهم بأعمال الإغاثة، مع ضرورة التنويه بسن "قانون عمل" الذي يضمن عدم عملهم بأعمال خطرة.

رابعاً: النساء حسب الاحتياج للحماية:

تنقسم هذه الفئة بدورها إلى: 1) النساء الناجيات من العنف: لا سيما بعد توقف أنشطة المنظمات التي تكفل الحماية للنساء ضد العنف عبر برامجها المختلفة، كبرامج التمكين والتعليم، ومن المرجح ازدياد نسب العنف، وعدم قدرة النساء على الوصول للخدمة، ويمكن في هذا الإطار أن يتم تعيين عدداً من عاملات حماية في نقاط تجمع المخيمات، ورصد حالات العنف وإحالتها إلى النقاط المسؤولة. 2) النساء الحوامل والمرضعات: اللواتي يحتجن إلى تغذية صحية للأم الحامل، والبحث عن شراكات مع مشافي التوليد ليتم نقل الأم إليها دون إجراءات روتينية، من أجل سرعة تلقي الخدمة، والتعاقد مع أكثر من طبيب أطفال يكون مرتبطاً بأكثر من نقطة استجابة.

خامساً: أصحاب الأمراض المزمنة والإعاقات

وتأتي الأولوية على الترتيب التالي: الأطفال المعاقون – النساء المعاقات - الرجال المعيلون لأسر ومعاقين – المسنون المعاقون – الرجال غير المعيلين لأسر ومعاقين. مع الأخذ بالاعتبار أنه وبسبب كثرة الإصابات الجسدية التي سوف تلي فترة العلاج بالمشافي سيكون هناك نقص بالوسائل المساعدة على الحركة، كالكراسي المتحركة والأطراف الصناعية، لذلك ينبغي أن تكون خطة الاستجابة مرتبطة مع منظمات تعمل بالشأن الطبي. كما ينبغي لحظ من لديهم أمراض بحاجة لأدوية علاج مستمر (ضغط – سكر -قلب – كلى) وضرورة تخصيص صندوق خاص بالمرضى، وإحصائهم وتصنيفهم ضمن خانات في النقاط الخاصة بالمنظمات التي تقدم معونات مالية.

سادساً: النازحون أكثر من مرة

[16] تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن برنامج الأغذية العالمي قد أعلن عن حاجته لـ300 مليون دولار لمواصلة برنامجه للمساعدة الغذائية في جميع أنحاء سورية، لمساندة 5.5 مليون شخص كل شهر، وإلا فسيضطر البرنامج لتعليق مساعدته لـ3.8 مليون سوري في غضون أشهر. منظمة الصحة العالمية، نشرة أخبارية، 2023/02/25، https://2u.pw/arcbU0

لا سيما النازحون إلى أكثر من ثلاث مناطق، والذين يعانون من صدمة مركبة، وعدم الإحساس بالأمان بسبب تغير مكان الإقامة، ومن الضروري الاهتمام بالصحة النفسية والاجتماعية، والبدء ببرامج تماسك اجتماعي بين سكان المخيمات الأصليين ومن سكن معهم بشكل طارئ إثر الزلزال، إذ قد يخلق توزيع المساعدات على المتضررين حساسية بين أفراد المجتمع.

سابعاً: الأكثر فقراً

كالأشخاص الذين لا يتلقون مساعدات أبداً قبل الكارثة، وهذا يتطلب تحديثاً لقوائم التوزيع، وتقديم بطاقات إغاثية لمن انقطعت المساعدات التي كانوا يتلقونها، وضرورة تدارس بديل دعم دائم للفقر، عبر صناديق الإغاثة أو المعونات النقدية. وتبرز ضمن هذه المجموعة فئة العمال المياومون الذين يتقاضون أجراً يومياً لقاء عملهم، إذ ساهمت الكارثة بتوقف أعمال المياومة من زراعة وأعمال بناء، لذا ينبغي أن يتم إدراج هذه الفئة ضمن أي خطة دولية لتعافي المنطقة، كما تبرز فئة من العمال الذين فقدوا عملهم الوحيد، إذ يمكن لحظهم في أعمال إزالة الأنقاض ضمن المشاريع والمعونات التي سوف تقدم في هذا المجال.

وفيما يتعلق بخطة الاستجابة فينبغي أن تكون على مراحل زمنية ثلاث: سريعة وفورية – متوسطة وعاجلة – بعيدة المدى، وعلى مستويات عدة، ولقياس شدة الاحتياج حتى يتم تقدير زمن الاستجابة يمكن وضع درجات معينة:

- كل فئة تكون ضمن تصنيف الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة التوجه لها فوراً نحو استجابة سريعة، ما بين شهر إلى 3 شهور، وكذلك الأسر التي تسجل أكثر من ثلاث نقاط ضمن المجموعات جميعها.
- الاستجابة التي يمكن أن تأخذ وقتاً أكثر 3- 6 شهور هي ضمن المجموعات الخامسة والسادسة والسابعة، كما تشمل الأسر التي تُسجل ضمن مجموعتين من الفئات الأكثر تضرراً.
- الاستجابة التي يمكن تقسيمها على 12 شهراً تقع ضمنها الأسر التي يتم تقييمها وانتقالها من مرحلة الحاجة إلى مرحلة القدرة على إعادة توازنها والاستمرار بحياتها الطبيعية.

تزداد لدى الأفراد المتضررين بعيد مرحلة الاستجابة الأولى مؤشرات الانعزال والاغتراب الاجتماعي عن المحيط، إذ سيدرك الفرد حقيقة ما تم أكثر مما كان عليه في المرحلة الأولى، كما سينتبه للخسائر وحجمها مع استحالة تعويضها، إذ يجد الأفراد أنفسهم حالياً أمام حجم تحديات نوعية جديدة تضاف إلى تلك التحديات التي فرضها السياق العام في شمال غرب سورية، لا سيما تلك الأزمات التي أثرت على تفكك نسيج المجتمع، والتي كان أكثرها حدة موجات النزوح المتكررة إثر قصف النظام لتلك المنطقة، وجراء الأعمال القتالية. سيشكل ترك المنزل جراء الزلزال صدعاً في مشاعر الأمان والانتماء، فالمنزل والحي يحمل بعداً رمزياً يعبر عن جزء من هوية الإنسان، ويعطيه الإحساس بنوع من السيطرة على مساحة معينة من حياته، في ظل ظروف اجتماعية وسياسية مقيدة للحرية، لذلك سيحتاج الفرد عندئذ إلى مستوى عالٍ من الدعم الاجتماعي الرسمي والمجتمعي، ومما يزيد صعوبة هذا الدعم أنه يتم في منطقة تعاني صعوبات حوكمية، ويغيب عنها التنسيق الفاعل بين الفواعل المحلية.

أما الجماعات: فتنتهج في حالات الخوف سلوكاً فطرياً يتمثل بالابتعاد عن مصدر الخطر، دون إدارك مستوى الأمان، سواء في طريقة الابتعاد، أو في المكان الذي يتم اللجوء إليه، لذلك ومع وجود هزات ارتدادية والتي لا يمكن التنبؤ بحدوثها، تتكررت حالات القفز من النوافذ والركض الجماعي للقاطنين في المنازل والأبنية نفسها[17].

لقد عانت المنطقة ما قبل الكارثة من موجات النزوح الجماعية لمدن وبلدات أكثر أمناً، وهذا خلق مشكلات معقدة ومتراكبة، منها: عدم الاستقرار الديمغرافي، وتركز النازحين في أماكن أكثر من أماكن أخرى، وهذا ما أكدته منظمة تنسيق المخيمات العالمية في تقريرها السنوي لعام 2022، إذا سجلت أن عدد النازحين داخلياً في سورية بلغ (2.661.051). وكانت الإزاحة (حركات النزوح الداخلي) تبلغ 86.318 سجل في السنة نفسها، عند شهر كانون الثاني 10.349حركة، وفي شهر أيار 7.292 حركة، ليصل في شهر أيلول إلى 12.326 حركة. مما يعبر عن تذبذب حركة النازحين واستمرارها في فترات زمنية قصيرة[18].

ومع صغر المساحة وارتفاع عدد السكان[19]، تتفجر مشكلة الكثافة السكانية، والأزمات الاجتماعية التي تتوالد منها، مثل:

- **الضغط على الخدمات**: التي لا تؤدي نصف دورها المطلوب ما قبل الكارثة، وعند قياس حجم الكارثة على السكان نجد أعداد النازحين الموثقين في مراكز الإيواء، حسب "منسقو استجابة سورية" في نشرة 23 شباط، قد بلغ 55.362 نازح. يشكل الأطفال والنساء والحالات الخاصة 65% منهم[20].
- **الضغط على القطاع الطبي**: والذي يعاني أساساً من الاستنزاف، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الكادر والكوادر، مما يزيد من صعوبة استيعاب هذا القطاع للضحايا وإعطائهم عناية طبية متكاملة، منذ مرحلة الإنقاذ إلى العلاج ثم مرحلة التعافي، الأمر الذي دفع بالمشافي إلى التركيز على طلب الاحتياجات الطبية العاجلة، مثل: الدم المعقم والشاش والضمادات والمسكنات، ومستلزمات مداواة الجروح والكسور، وأدوات الدفن المانعة من انتشار الأوبئة، إلى جانب الحاجة الماسة للوقود لتأمين وإيجاد حلول مستعجلة لأزمة الكهرباء.
- **ازدياد فجوات التعليم**: والذي يعاني أساساً من فجوات حوكمية ونقص في البنى المادية والبشرية، مما ينذر بزيادة أعداد الطلاب داخل الصفوف المكتظة أساساً بسبب نقص المدارس في بعض المناطق. كما تعاني المخيمات، خصوصاً العشوائية والتي تبلغ أضعاف عدد المخيمات النظامية، والتي توافد إليها الناجون من الزلزال، من عدم

---

[17] أبلغت الأوتشا يتاريخ 20 شباط، أي بعد أسبوعين من الكارثة، عن 150 إصابة جديدة، بفعل الكسور والرضوض نتيجة انهيار المنازل، للمزيد انظر:
OCHA , Situation Report,NORTH-WEST SYRIA،2023-2-25, https://2u.pw/anZwY1

[18] Displacement update NW Syria ،- Annual Summary(updated on September 2022) , https://2u.pw/O6OisU

[19] يقدر عدد السكان بـ5 ملايين نسمة في مناطق شمال غرب سورية، حسب آخر إحصاءات وحدة تنسيق الدعم. وبلغ عدد سكان محافظة إدلب، حوالي 3 ملايين ونصف، 51 في المئة منهم من النازحين، وينتشرون على مساحة قدرها ما يقارب 5 آلاف كم2. في المقابل بلغ عدد سكان منطقة "درع الفرات" بريف حلب، أكثر من مليون نسمة، 49 في المئة منهم من النازحين، على مساحة قدرها تقريباً 1000 كيلومتر مربع، كما بلغت أعداد سكان منطقة عمليات "غصن الزيتون" (مدينة عفرين وريفها)، أكثر من نصف مليون نسمة، بينهم 76 في المئة من النازحين، على مساحة قدرها تقريباً ألف كيلو متر مربع. وسجلت منطقة عمليات "نبع السلام" (تل أبيض ورأس العين وأجزاء من أريافها)، حوالي 274 ألفاً، نسبة 7 في المئة فقط من النازحين، على مساحة قدرها لا يتجاوز 4 آلاف كيلو متر مربع، للمزيد انظر: إحصاء جديد لسكان سورية، السورية نت،2022/12/12، https://2u.pw/trwen7

[20] منسقو استجابة سورية، 23-2-2023، https://2u.pw/clWY4c

توفر مدارس ثانوية، وندرة المدارس الإعدادية في محيطها، إضافة لوجود مدارس لا يثق الأهالي بمتانة أساساتها بعد الزلزال، فقد رصد فريق "منسقو الاستجابة" أضراراً ضمن 293 منشأة تعليمية في المنطقة، وفي حالات الصدمات الجمعية يعتبر الهاربون من الموت أن الأولوية هي النجاة وتأمين الغذاء، ومحاولة البحث عن بديل سكن آمن، وهذا من شأنه جعل التعليم يتراجع على سلم أولويات السوريين في المرحلة الحالية.

- **زيادة الاحتياج**: ستتضاعف تقديرات الاحتياج والمساعدة، إذ ستشمل خارطة المستهدفين منكوبي الزلزال والنازحين في المخيمات، والذين يعانون عجزاً اقتصادياً وشحاً سابقاً في المعونات، إذ إن منظمة الأغذية العالمية دقت ناقوس الخطر في تقريرها بعد أسبوع من الكارثة، بأن أموال جهود الإغاثة من الزلزال في سورية تنفد، ولن تكفي لأكثر من 60 يوماً [21] مما يعرض 4.1 من السكان في شمال غرب سورية الذين يعتمدون على المساعدات الأممية (80% منهم من النساء والأطفال) إلى خطر العوز الشديد[22]. وهنا تظهر مشكلة انعدام الأمن الغذائي، متمثلاً بنقص التغذية والحالات المرضية، وازدياد نسبة وفيات الشباب.
- **تحديد المتضرر**: لا سيما مع تنامي بعض المؤشرات الدالة على استغلال البعض للكارثة، واستخدامهم لأدوات توحي بالتضرر بغية الحصول على المعونات، وهو أمر يدفع باتجاه دفع المبادرات الفردية نحو الانسجام والتنسيق مع المؤسسات والمنظمات العاملة، التي تنطلق وفق تقدير للاحتياج وإحصاء للمتضررين.
- **أزمة السكن**: لا سيما في المدن التي تعاني أساساً من أزمات في الإيجار، وعدم وجود منازل فارغة مثل مدينة اعزاز، فقد يصل ايجار البيت إلى 70 دولاراً شهرياً ما قبل الكارثة، وتجدر الإشارة إلى توقع زيادة أساليب الكسب غير المشروع في هذا الجانب لا سيما في ظل استمرار عدم وجود سياسات تحد من غلاء الأسعار.

أما على المستوى النفسي يبرز خطر النتائج السلبية للحدث الصادم، فقد تقطعت الحدود الفاصلة بين دوائر التفاعل عند السوري، وأصاب الأذى المساحات الشخصية والاجتماعية والرسمية في حياته، ففقد الشخص أحد أفراد عائلته أو أكثر، إضافة إلى فقد مكان إقامته وعمله في بعض الأحيان، سيكون له ارتدادات نفسية عميقة. وستتبلور هذه الأزمة في تمظهرات عدة، كآثار ما بعد الصدمة، مع شعور العجز والقلق المستمر. فعلى الرغم من أن البيئة هي بيئة حرب، وعلى مدار أكثر من اثني عشر سنة، كان الناس قد اعتادوا على ظروف استثنائية خطيرة، من انتظار قصف واشتباكات واعتقال ونزوح وتشرد؛ إلا أن هذه الكارثة الطبيعية غير المتوقعة قد عمقت من مستوى الخطر وجذرته، وعمّقت من آثار الفقد لا سيما المرتبطة بفقدان العائلة والمنزل، وما يعنيه كدينامية دفاعية ضد الخطر، وإحساس بالأمان والرعاية والسكينة والاستقرار، وتأثير الكارثة على دوائر تفاعل الإنسان الاجتماعية، وما تقدمه له من احتياجات نفسية واجتماعية، كالتواصل والتفاعل والانتماء، وعلى دوائر عمله ومصدر رزقه، وعلاقاته مع المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، وعلى مدى اندماجه أو انعزاله عن الشأن العام. ويمكن إضافة آثار صدمة النزوح المتكرر مع ما يحمله من ضغوط نابعة من

[21] زلزال تركيا وسورية، 18-2023، الجزيرة نت، https://2u.pw/8kYQsT

[22] شمال غرب سورية: حياة ورفاهية 4.1 مليون شخص يعتمدون على مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود، الأوتشا، حزيران ،2022 ، https://2u.pw/1zMBRZ

تغير البيئة والأشخاص، وغياب سياسات تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات النازحة والمضيفة، مما يعزز شعور اللاستقرار.

ومما يزيد عبء الضغوط النفسية ويجعلها هاجساً يفرض نفسه على سلم الأولويات والأجندة السورية تعدد وتنوع المخاطر التي عاشها السوريون، وانعكاسات ذلك على الصحة النفسية والعقلية، وهو ما أشارت إليه تقديرات لمنظمة الصحة العالمية حول السياق السوري، إذ نوهت أنه "ونتيجة لاستمرار الحرب لسنوات طويلة في سورية بقي الإنسان بحالة من الاستنفار النفسي والجسدي المؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة العقلية، وأنه من بين الأشخاص الذين شهدوا حروباً أو نزاعات أخرى خلال العشر سنوات الماضية، سيُصاب واحد من كل خمسة (22%) بالاكتئاب أو القلق أو اضطراب الكرب التالي للرضح أو الاضطراب الثنائي القطب أو الفصام"[23].

وفي سياق الحديث عن ضرورات التعافي ينبغي اتخاذ مجموعة من الخطوات، وهي خطوات تأسيسة واجبة، إذ ينبغي التركيز أثناء الخروج من مرحلة ما بعد الاستجابة الملحة إلى مرحلة التعافي من الصدمة على نقاط عدة بالغة الأهمية، ويمكن تسميتها خطة التعافي الاجتماعي والنفسي من آثار كارثة الزلزال، تستند هذه الخطة إلى وجود المتطلبات التالية:

- وجود مرجعية لتدراس الإحصاءات والبيانات وإخراجها وفق نظام القائمة الرسمية، إذ يمكن الاستناد إلى دور وحدة التنسيق والدعم في هذا السياق، ثم تأسيس دينامية ينضم إليها المجالس المحلية وكبرى المنظمات السورية العاملة، لا سيما التي لها مجال عمل ضمن قطاع اجتماعي ونفسي، لتشكل هذه القائمة مرجعاً رسمياً لجل المبادرات.
- تعزيز الحالة الإيجابية للتكافل الاجتماعي وتطويرها، عبر دعم التحالفات والشراكات التي تقوم بالداخل السوري بين المنظمات السورية، بما يسهم في تنسيق العمل وتكامله، ويمنع الهدر وتكرار الاستجابة في مناطق معينة على حساب أخرى، ولصالح فئات على حساب فئات أشد تهميشاً.
- دمج خدمات التعليم والمجتمع ضمن خطة التعافي، إذ كانت مشاريع وخطط الاستجابة الإنسانية التي تضعها الأمم المتحدة ومكاتبها تغطي قطاعات مختلفة حسب شدة الاحتياج، وكانت بعض القطاعات يتناقص تمويلها بشكل واضح في السنوات الأخيرة، مثل دعم التعليم والأنشطة المجتمعية، لذلك بات لزاماً ايلاء قضايا التعليم والمجتمع أهمية كبرى، سواء على مستوى التمويل أو على مستوى المؤسسات.
- تأسيس آلية وطنية لرصد الحالات التي تحتاج لدعم نفسي وتقديمها للجهات والمنظمات العاملة، وهو دور كانت تقوم به منصة تنسيق الاستجابة الإنسانية لشمال غرب سورية بشكل كبير، ولكن بحكم الضرر الفيزيائي لبعض المكاتب وعامليه، وفي ظل غياب ملحوظ للآليات الأممية الخاصة بالكوارث في شمال غرب سورية؛ فإن تأسيس هذه الآلية يعد خطوة ضرورية.
- تقييم نموذج الاستجابة وإدارة الكارثة بغية الوصول لنموذج استجابة نوعي، فعلى الرغم من نجاحه النسبي في ظل الظروف والمعطيات التي جعلت المجتمع والفواعل السورية تواجه منفردة هذه الكارثة، إلا أن حالة من العشوائية

[23] الصحة النفسية في حالات الطوارئ.. منظمة الصحة العالمية، 16 -3-2022, https://2u.pw/CjqVPT

والفوضى وغياب الاستراتيجية الواضحة سادت في إدارة الكارثة، وهو أمرٌ يبرره غياب التجارب السابقة المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وغياب السلطة والإدارة المركزية فيما يخص إدارة الأزمة، ومن الجيد الاعتماد على تجارب دول سابقة عانت من كوارث طبيعية وأخذ الدروس وتطبيقها على المجتمع السوري، مع مراعاة الخصوصية الثقافية السورية.

- ضرورة توجه الفرق التطوعية والمبادرات المحلية نحو حقل المعالجة الاجتماعية لآثار الزلزال، وزيادة مستويات التنسيق مع الجهات الفاعلة في الداخل لضمان تناغم العمل وتكامله.

وعند معالجة البعد النفسي للكارثة لا بد من الانطلاق عبر الفاعلين الأساسيين، وأهمهم: منظمات المجتمع المدني التي لديها خبرة في برامج الدعم النفسي الاجتماعي والتعامل مع الاضطرابات التالية للكرب، وذلك عبر جهود تنسيقية تنظيمية حوكمية سريعة الخطوات ومنها:

- بناء نظم صحية مستدامة، تتولى رعاية سكان المناطق المنكوبة ثم باقي المدن، التي تحت تأثير الصدمة والتي تعاني من ترقب وهلع من تكرار الحادثة، باعتبار أن الجغرافية واحدة، وجعل قضايا الصحة النفسية أولوية في الأنظمة الصحية، ويتم تخصيص مبلغ مالي ضمن بنود أي خطة طوارئ لصالح الاستجابة الصحية النفسية للأزمات الطارئة، والتي تحتاج موارد صحية أكبر من الموارد المطلوبة بدون وقوع كوارث جماعية.
- دعم جهد إحصائي نوعي مرتبط بالمعلومات والبيانات كافة الدالة على الحالات النفسية، وتصنيفها حسب توقع مدة العلاج، مع مراعاة خصوصية المعلومات، وجعل مخرج هذا الجهد متاحاً لكل العاملين بالصحة النفسية في المنطقة، عبر منصة إلكترونية تشرف عليها جهة محلية ذات خبرة عالية بالتعامل مع الأزمات.
- تنسيق جهود المنظمات العاملة في تقديم الرعاية النفسية وتسجيل الحالات وتصنيفها حسب شدة المرض النفسي، وربطها مع جهود المنظمات التي تقدم خدمات إغاثية ومعونات للإبلاغ عن أي حالات يجدون أنها تنذر باضطراب نفسي، وهذا يتطلب إجراء تدريبات للعاملين حول أسس التقييم النفسي الأولي..
- برامج معالجة القلق والهلع والاكتئاب، فرغم انتشار خدمات الدعم النفسي بسبب ازدياد الحاجة التي فعلتها ظروف الحرب؛ إلا أن الاحتياج حالياً أصبح مضاعفاً، إذ لا تتوقف أعراض الصدمات على من واجه آثار الكارثة بشكل مباشر وإنما على جميع سكان المنطقة.
- زيادة عدد الأطباء النفسيين في المنطقة، عبر عقود توظيف خارجية، فخطوة الدعم النفسي الاجتماعي هي فقط لامتصاص الصدمة النفسية، ولكن كل الأعراض الشديدة التي تظهر تباعاً تحتاج متابعة من طبيب نفسي، مع تأمين طرق سهلة وموارد للوصول للطبيب، وجعلها أولوية ضمن برامج العلاج الجسدي.

سادساً: استجابة أجسام المعارضة الرسمية لكارثة الزلزال

عانى الشمال السوري من أزمات متراكبة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، فقد كان الزلزال الأخير اختباراً صعباً لسكانه وبناه المتهالكة، وقطاعاته التي خرج معظمها عن الخدمة، خلال عقد شهد شتى أنواع القصف والاستهداف، ولعله

كان اختباراً أصعب للمؤسسات السياسية الممثلة للمعارضة، فهي من جهة أولى مضطرة لتعويض غياب كامل للدولة ومؤسساتها في حين أنها لا تمتلك رسوخ مؤسسات الدولة ولا سيادتها ولا قدراتها، ومن جهة ثانية مضطرة لإدارة منطقة مليئة بالتحديات والاحتياجات الإنسانية والفواعل المتعددة، لكنها في الوقت نفسه مقيدة سياسياً من حيث القدرة على الفعل، واقتصادياً من حيث الاعتماد على تركيا وما يدخل إلى المنطقة من دعم دولي لا يغطي الاحتياجات.، ومن جهة ثالثة تعاني تلك المؤسسات من تحديات داخلية هيكلية، وأخرى في إثبات استحقاقها وقدرتها على كسب الشرعية المحلية الكافية نتيجة ضعف أدائها. فيما أظهر الزلزال تحدياً جديداً يتمثل في مدى جدية الاعتراف الدولي بالائتلاف الوطني كممثل عن السوريين، في ظل التسابق الدولي نحو التطبيع مع النظام السوري، وإرسال المساعدات الإنسانية الدولية إليه، وتجاهل شمال غرب سورية - باستثناءات قليلة لا تتناسب وحجم الكارثة - رغم أنه أكثر تضرراً من حيث الضحايا والبنى وضعف القدرة على تنفيذ الاستجابات اللازمة.

من هنا تأتي ضرورة تفحص استجابة المؤسسات الرسمية الممثلة للمعارضة للكارثة، والتي حاولت (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وهيئة المفاوضات السورية، والحكومة السورية المؤقتة) الاستجابة وفق الإمكانيات المتاحة، عبر التواصل مع الجهات والشخصيات المعنية الدولية والمحلية، كما قامت بتيسير وصول المساعدات والإشراف على تقديم بعض الخدمات أو تيسير تقديمها. ويمكن تصنيف استجابة الأجسام السياسية والتنفيذية الرسمية الممثلة للمعارضة السورية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام - باستثناء إدلب - ضمن محورين:[24]

أولاً. التحركات السياسية: وتتمثل بتحركات الائتلاف وهيئة التفاوض، وقد كانت وفق الآتي:

1. **التواصل مع الدول والجهات الدولية المعنية:** وتركز التواصل على شرح أضرار الزلزال والمطالبة بإدخال المساعدات بشكل عاجل وفوري، عبر اتصالات ولقاءات واجتماعات افتراضية مع وزراء وسفراء ومبعوثين وممثلي دول، ورسائل مناشدة أرسلت لعدد من الدول (بلغت 16 دولة وجهة خلال اليوم الأول فقط)، وقد كان التركيز منصباً على الدول الداعمة كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فضلاً عن الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية، واستقبال الوفود الدولية على قلة ما وصل منها إلى الشمال، إضافة إلى عقد فعالية فيزيائية في اسطنبول جمعت ممثلين عن الدول والجهات المعنية والفواعل المحلية، قدمت إحاطات عن الأوضاع والاستجابة والمساعدات والاحتياج. كما تم التواصل والتنسيق مع الحكومة التركية فيما يخص فتح المعابر، وإدخال المساعدات، ودخول السوريين الراغبين بزيارة الشمال، وتسليم جثث الضحايا.
2. **التواصل مع الفواعل المحلية في الداخل والخارج:** وقد شمل التواصل مع الجهات والشخصيات المؤثرة، وزيارات ميدانية للمناطق المتضررة لتفقد الأوضاع، وللجهات الفاعلة كالدفاع المدني والمجالس المحلية وبعض المنظمات، مع تحفيز الجاليات المقيمة في الخارج على المساعدة، والترحيب بالمبادرات المحلية القادمة من مناطق النفوذ الأخرى،

[24] قام الباحث برصد ومتابعة المواقع والمعرفات الرسمية لكلٍ من: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وهيئة المفاوضات السورية، والحكومة السورية المؤقتة حتى تاريخ 2023/3/5 (أي قرابة شهر من بدء الزلزال).

وعقد المؤتمرات الصحفية لتوضيح ما تم عمله، وأسباب نقص المساعدات رداً على التساؤلات والتهم بالتقصير التي تطال هذه الأجسام.

3. **إبراز المواقف السياسية من تطورات الأحداث**: وذلك عبر إصدار البيانات الصحفية والتصريحات واللقاءات الإعلامية والرسائل الموجهة للدول، والتي تعكس موقف الائتلاف والهيئة من الأحداث المتعلقة بالزلزال؛ كاستغلال النظام للمأساة وسرقة المساعدات، والتخاذل الدولي وتأخر استجابة الأمم المتحدة ودحض حججها، ورفض تحميل المعارضة مسؤولية عدم وصول المساعدات كما ورد في تصريح لمنظمة الصحة العالمية، والتأكيد على الحل السياسي ورفض التطبيع مع النظام، والحث على إيجاد آلية فعالة لمرافية توزيع المساعدات وإيصالها.

ثانياً: المهام التنفيذية والاستجابة الإنسانية: وتتمثل باستجابة أجهزة الائتلاف ولجانه والحكومة المؤقتة من خلال خطة طوارئ، إضافة إلى بعض المبادرات الفردية. وقد كانت استجابة الحكومة المؤقتة الأعلى نسبياً بين الأجهزة نظراً لطبيعة مهامها وعمل وزاراتها؛ فقد تمحورت استجابتها ضمن استنفار جميع أجهزة ووزارات الحكومة والجيش الوطني لضبط المنطقة وتأمين الطرقات واستخدام الآليات المساعدة، وإصدار قوائم احتياجات المناطق وإرسالها إلى الدول، وإصدار التقارير الفنية وأبرزها ما يتعلق بحالة السدود والتهديدات المحتملة، والزيارات التفقدية، واستقبال الوفود الدولية والصحفيين والأفراد واصطحابهم بجولات فيزيائية لبعض المناطق المتضررة خاصة جندريس، والعمل على تنسيق بعض الجهود بين الجهات العاملة على الأرض كالمنظمات والمجالس المحلية، والتنسيق بين صندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية ووزارات الزراعة والصحة لتوزيع الخبز يومياً والأدوية والمستهلكات الطبية على المشافي والمراكز الطبية، وتيسير وصول المساعدات القادمة عبر المعابر أو من المناطق الشرقية، والإشراف على توزيع بعضها وتقديم إحصائيات مفصلة حولها، ونصب مخيمين في عفرين وجندريس بإشراف وزارة الإدارة المحلية، والتنسيق فيما يخص عمليات الإيواء.

كما لعبت اللجان الأخرى للإئتلاف أدواراً كان أبرزها دور صندوق الائتمان الذي أعد خطة طوارئ تبدأ مرحلتها الأولى بـ1.3 مليار يورو لتغطية الاحتياجات الأولية، وكذلك وحدة تنسيق الدعم التي عملت بشكل يومي على إصدار إحصائيات شاملة لأعداد الضحايا والأضرار وحالة المباني وكم المساعدات، تليها اللجنة السورية التركية المشتركة في متابعة أوضاع اللاجئين المقيمين في تركيا من متضرري الزلزال فيما يخص أذون السفر والتنقل والإقامة والتعويض، ولجنة الحج العليا التي ألغت الدرجة المميزة لصالح الاقتصادية، وحثت غير المضطرين على التبرع بمبالغ حجهم لدعم المتضررين.

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية حول تقييم هذه الاستجابة:

- بدأت الاستجابة السياسية خلال وقت قصير بعد بدء الزلزال عبر التواصل مع الدول والجهات المعنية، وقد تمثل أول تواصل علني منشور في المؤتمر الصحفي الذي عقده الائتلاف صباح السادس من فبراير في مقره باسطنبول، أما التواجد الفيزيائي لرؤساء تلك الأجسام – باستثناء الحكومة المؤقتة كون مقرها في الداخل - فقد أتى بعد 7 أيام الأمر الذي يعتبر متأخراً نسبياً وإن سبقه تواصلات افتراضية.

- كانت وزارة الصحة الأبرز حضوراً ومناشدة نظراً للحاجة الناجمة عن تهالك القطاع الطبي مسبقاً نتيجة القصف، ناهيك عن نقص الكوادر الذي تعاني منه المنطقة، مع حضور متوسط لوزارات أخرى، وسط غياب غير مبرر لوزارة التعليم رغم تأثير الكارثة بشكل كبير على هذا القطاع.
- بحسب المنشور على صفحات الأجسام الثلاثة، لم تتم مخاطبة الرأي العام الأجنبي، وهو ما يفقد القضية ورقة هامة، كما لم يتم تفعيل دور الجاليات المقيمة في الخارج بالشكل الأفضل، باستثناء الأمريكية الفاعلة أصلاً والفرنسية التي قامت ببضعة نشاطات، وكان الائتلاف في الحالتين السابقتين مشاركاً لا منظماً.
- شكل موقف هذه الأجسام من تجاهل الحديث عن إغلاق المعابر التركية من جهة، وعدم إدخال المساعدات القادمة من قسد "حتى تدخل بصفة غير سياسية"؛ موقفاً شعبياً محتقناً في وقت كانت فيه المعاناة بذروتها.
- رغم بذل جهود كبيرة مقارنة بحجم الكارثة وضعف هذه الأجسام، لكن استجابتها ما تزال تصنف كمتوسطة، نظراً لما كان يمكنها أن تفعله باتخاذ الدور القيادي في تنسيق الاستجابة وتنظيمها.
- أعلن الائتلاف عن خطة طوارئ لتوحيد الجهود لم تشمل المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة، كما أعلن صندوق الائتمان - الذي يشرف على إدارته الائتلاف مع ممثلين عن الدول المانحة - عن خطة طوارئ من مرحلتين لم يعلن عن ثانيهما، ناهيك عن إشراك الجهات الفاعلة في التنفيذ، الأمر الذي يحتاج لتدقيق ومتابعة.

في إطار تكامل نموذج الاستجابة، يوصي هذا الملف بالآتي:

- إعداد خطة مفصلة لما تتطلبه المرحلة الثانية والثالثة لما بعد الكارثة، تتضمن خطط الإيواء والإسكان والاحتياجات وأولوياتها، وطرحها من خلال اجتماعات موسعة مع المانحين الدوليين والفواعل المحليين والمنفذين على الأرض، للمواءمة بين خطط الاحتياج التي يتم تحديثها يومياً وكيفية إدارة ملف توزيع المساعدات وطلبها، تجنباً للهدر وتكرار الجهود وللاستفادة من التجارب السابقة للعاملين على الأرض.
- تكثيف التمثيل الدبلوماسي والتواجد الفيزيائي والإعلامي عربياً وعالمياً، والحديث عن الاحتياجات الإنسانية، دون التراجع في زخم ذلك مع الوقت، نظراً لما يترتب على هذه الكارثة من آثار طويلة الأمد.
- القيام بحملات حشد ومناصرة للتأكيد على الحل السياسي، والحد من وتيرة التطبيع مع النظام، وإقرار آليات لإدخال المساعدات خارج نطاق مجلس الأمن ودون موافقة النظام، وتسليط الضوء على ما تعانيه المنطقة من حصار حتى في ظل كارثة إنسانية.

سابعاً: استجابة النظام و"القطاع المدني"

لطالما استثمر نظام الأسد في مآسي السوريين ونكباتهم لتمرير مشاريعه ومصالحه، والحصول على مكاسب سياسية واقتصادية، وتجديد مساعيه للسيطرة على المساعدات الإنسانية الدولية والأممية، والتحكم بطرق إيصالها إلى المناطق المتضررة، ضمن محاولاته الحثيثة لإيجاد متنفّس اقتصادي في ظل الأزمة الاقتصادية الكارثية التي يمرُّ بها، ومتنفّس سياسي عبر الدفع لاستعادة شرعيته على المستوى الدولي والإقليمي. وقد حاول النظام تجيير ذلك كله لخدمة آلته العسكرية، عبر

استثمار عضويته كممثل "شرعي" وحيد لسورية في الوكالات والمؤسسات الدولية لا سيما الأمم المتحدة، في ظل دعم حلفائه في مجلس الأمن، روسيا والصين، وتقاعس المجتمع الدولي وتحديداً الغرب، وهو ما يعني فعليًاً تعزيز قبضته على السلطة.

حرص نظام الأسد منذ الساعات الأولى للزلزال على اغتنام فرصة الكارثة الإنسانية، واستثمارها لتحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية، عبر إطلاق حملة إعلامية واسعة النطاق من خلال إعلامه الرسمي، ومن حسابات التواصل الاجتماعي لفنانين وإعلاميين وأعضاء في مجلس الشعب ومؤيديه، تسعى هذه الحملة إلى الترويج لروايته التي تحمّل مسؤولية تردّي الأوضاع الإنسانية داخل سورية للعقوبات الاقتصادية، وتطالب برفع العقوبات الدولية بحجّة عرقلتها جهود الاستجابة الإنسانية للمتضررين من الزلزال، وتحرمهم من المساعدات الإنسانية، وتتزامن هذه التحركات الإعلامية مع تحركات سياسية ودعوات من مسؤولي النظام للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة برفع العقوبات، بذريعة أنها تعوق وصول السوريين إلى الإمدادات والخدمات الطبية، فقد طالب وزير خارجية النظام، فيصل المقداد، برفع العقوبات وإرسال مساعدات فورية للمتضررين.

كما رحّبت مستشارة بشار الأسد بأي مبادرة تقدّمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية للمساعدة في مواجهة الآثار الكارثية للزلزال، "شريطة أن يتم ذلك دون تسييس"، واتهمت الدول الغربية بتقديم المساعدة "للإرهابيين في المناطق الواقعة خارج سيطرة الدولة السورية"، متهمة هذه الدول بأنها "تهتم بالدرجة الأولى بحماية داعش وجبهة النصرة والخوذ البيضاء"، واشترطت "حصر وصول المساعدات عبر التنسيق والتعاون مع النظام". كذلك أعرب رئيس منظمة الهلال الأحمر السوري في مؤتمر صحفي، عن استعداد المنظمة لإرسال قوافل مساعدات إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في إدلب عبر الأمم المتحدة، مطالبًا المجتمع الأوروبي برفع الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة. كما سارع النظام بإرسال طلبات رسمية للاتحاد الأوروبي لإرسال مساعدات إنسانية ورفع العقوبات الاقتصادية، وتفعيل آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي، بهدف مواجهة الأضرار التي خلّفها الزلزال[25].

إذاً؛ حاول النظام استغلال الكارثة (دون أن يعلن يوم حداد وطني)، عبر بروبغاندا منظمة من أجل التهويل من حجم الكارثة وتبعاتها بشكل كبير، كما استغل الاتصالات واللقاءات وكذلك المساعدات التي وصلت لمناطقه من أجل إعادة التطبيع معه عربياً ودولياً. أما على الصعيد الداخلي (والإجرائي) فقد برز دورا الجيش والشرطة في عملية الاستجابة، فقد كانت أولى الاستجابات المُعلن عنها مشاركة وزير الدفاع في حكومة النظام في الاجتماع الطارئ الذي عقده بشار الأسد في رئاسة مجلس الوزراء، تلاه إعلان الوزارة "استنفار كافة وحداتها وتشكيلاتها في جميع المحافظات لتقديم العون الفوري والمساعدة العاجلة للسكان المتضررين من الزلزال"، مع التأكيد على "البحث عن الأشخاص العالقين تحت الأنقاض وإسعاف المصابين". بالفعل بدأت وحدات قوات النظام المنتشرة بكثرة في المحافظات المتضررة بالاستجابة لكارثة الزلزال، فقد شارك عدد كبير من عسكريي الجيش بأدوات يدوية بسيطة في عمليات البحث والإنقاذ ورفع أنقاض بعض الأبنية التي انهارت بفعل الزلزال، كما ظهرت أيضاً ومنذ اليوم الأول معدات هندسية ثقيلة تتبع للجيش تُشارك في جهود الإنقاذ، وهو ما بدا مستغرباً نتيجة

[25] علي فياض: نظام الأسد واستغلال مأساة الزلزال لأهداف سياسية، نون بوست، 2023/2/15، https://2u.pw/m68ohD

استخدامها مبكراً من اليوم الأول مما قد يسبب انهيارات تامة في بعض الأبنية المدمرة جزئياً والتي من الممكن وجود أشخاص على قيد الحياة تحتها، بالمجمل اختفت أي أدوات يدوية مخصصة لعمليات الإنقاذ والوصول للعالقين تحت الأنقاض.

بالتوازي مع عمليات الإنقاذ والتدخل العشوائي الذي قام به عسكريو الجيش، بدأت المشافي العسكرية في استقبال المصابين نتيجة الزلزال بغض النظر عن كونهم مدنيين أو عسكريين، وتم تقديم الخدمات الطبية اللازمة لهم والمتاحة قدر الإمكان، كما قامت نوادي الجيش المنتشرة في المحافظات المتضررة باستقبال الأهالي، وعرضت وزارة الدفاع مقاطع مصورة لتوزيع بعض المساعدات اليومية البسيطة عليهم، دون معرفة ما إذا كان الأهالي المُستقبلون في النوادي من ذوي العسكريين أو المدنيين.

في اليوم التالي للزلزال، زار وزير الدفاع في حكومة النظام العماد محمود علي عباس، عدداً من المحافظات المتضررة، واطلع برفقة المحافظين على أعمال الإنقاذ ورفع الأنقاض، كما التقى اللجان الخاصة بعمليات الإغاثة، بالإضافة لتنفيذه جولات على المشافي العسكرية التقى خلالها الكوادر الطبية بالإضافة لبعض المصابين الذين يتلقون العلاج فيها.

من جهتها استنفرت وزارة الداخلية جميع الوحدات الشرطية للمشاركة في عمليات الإنقاذ وإزالة الأنقاض، كما زار الوزير منذ اليوم الأول للزلزال محافظتي حماة وحلب، بالإضافة لتلقيه عدداً من الاتصالات من وزراء بعض الدول، أو لقائه بمسؤولين دوليين، وتواجدت الوحدات الشرطية بشكل مشابه لوجود عسكريي الجيش، وشاركت في عمليات الإنقاذ ورفع الأنقاض، كما استقبلت مشافي الشرطة عدداً من المصابين دون تمييز ما بين عناصر الشرطة أو المدنيين، وذلك بشكل مشابه لما قامت به وزارة الدفاع.

كما شاركت الوحدات الشرطية في عمليات توثيق أسماء الضحايا والمصابين، بالإضافة للمتعلقات الشخصية والمبالغ المالية أو المصاغ الذهبي من أجل الوصول لأصحابها لاحقاً، كما قامت الشرطة بضبط وحفظ النظام في مراكز الإيواء التي تم إنشاؤها بعد كارثة الزلزال، إضافة لذلك قامت الوحدات الشرطية الموجودة في مراكز الإيواء بتنظيم الضبوط اللازمة للوثائق الشخصية أو وثائق الملكية أو المتعلقات الشخصية التي تم فقدانها في الزلزال.

<u>أما فيما يرتبط بالقطاع المدني</u>: فقد كانت هناك حملات استجابة للمرة الأولى بشكل واسع في مناطق سيطرة نظام الأسد، فقد تنوعت أشكال الاستجابة، بناءً على المنطقة الجغرافية والجهة والعلاقة بينها وبين المؤسسات المدنية التابعة للنظام بشكل مباشر. سيحاول التحليل أدناه تأطير هذه الحركية الناشئة، وفهم حدود استثمارها من قبل النظام وغاياته، وذلك من خلال رصد وتقييم الاستجابة المدنية للزلزال، وتفصيل أنواعها بناءً على أقدمية المؤسسات ونوع نشاطها وانتشارها الجغرافي، وفهم دور "الامانة السورية للتنمية" ضمن هذه الحركية[26].

في مناطق النظام، أُسست الأمانة السورية للتنمية بشكل رسمي عام 2007 لتكون مظلة للعمل المدني في سورية، والواجهة الخارجية أمام الدول والمؤسسات الدولية للحراك المجتمعي في سورية، تحركت "الأمانة" في استجابة ما بعد الزلزال بشكل

[26] تمت عملية المسح بناء على مُعرّفات المنظمات والمبادرات والنقابات، إضافةً إلى صفحات الأمانة السورية للتنمية، وتم إعداد جدول كامل بـ134 جهة شاركت في الاستجابة العاجلة للزلزال، بالإضافة إلى انتشار تلك الجمعيات وقطاعات عملها وارتباطها بالأمانة السورية بناءً على المشاريع السابقة المُنفذة.

واسع، ساعيةً لإعادة تموضعها داخلياً وخارجياً بالتعاون مع شراكات خارجية عدة، إضافة إلى إشرافها على عمل منظمات ومبادرات محلية. وعلى الرغم من تمكن "الأمانة" التي تتبع لأسماء الأسد من عقد شراكات عدة، سواء مع المجلس النرويجي للاجئين[27]، أو تجديد اعتمادها ثلاث مرات مع اليونسكو[28]، إلا أنها بقيت عاجزة عن تشكيل مصدر دخل للنظام من الأموال المرصودة للمساعدات الإنسانية، إذ لم تتجاوز المنح المقدمة إليها من الأمم المتحدة أكثر من 6 ملايين دولار، خلال أعوام 2016 -2017-2018[29]، وظهرت الحاجة لتفعيل دور الأمانة السورية للتنمية بشكل أكبر ما بعد 2019 بسبب عقوبات قيصر والعقوبات الغربية المتتالية على مسؤولي النظام السوري، مما جعل وجود نافذة خلفية لجلب التمويل أمراً مُلِحاً، وانعكس الأمر على كارثة الزلزال بناءً على الحراك المدني الذي نَشط في مناطق سيطرة الأسد.

تم تصنيف الجهات التي شاركت في الاستجابة العاجلة إلى: نقابات ومنظمات مرخصة، ومبادرات سورية أُنشِأت بهدف الاستجابة العاجلة للكارثة، ومنظمات ومبادرات غير سورية، ومنظمات مرتبطة بالأمانة السورية للتنمية، وبلغ عدد الجهات والمبادرات المدنية السورية وغير السورية المشاركة في الاستجابة العاجلة ما يقارب من 134 جهة مدنية، ولا يشمل هذا الرقم الوفود الرسمية أو الحكومية الخارجية التي زارت نظام الأسد، أو المساعدات المباشرة التابعة للدول التي أرسلت المساعدات إلى مطارات النظام.

يظهر الشكل (13) أن أكثر من 45% من المنظمات (سورية وأجنبية) التي شاركت في استجابة الزلزال تربطها بالأمانة السورية للتنمية علاقة شراكة أو تبعية[30]، وفي الوقت ذاته تم تحشيد عدد جيد من المتطوعين للاستجابة دون أن يكون هناك ضبط كامل لهم من قِبل النظام، في صورة تُشابه سلوكه مع بعض الجماعات الدينية في دمشق ما بين 2006 و2009 من أجل تخفيف عبء العمل الإغاثي عنه، بعد عجزه عن تلبية الاحتياجات الإغاثية للطبقات الفقيرة في العاصمة[31]. في الجانب المقابل لم تتلقَ الأمانة السورية للتنمية أي دعم مباشر من جهات دولية أو دعم حكومي غير سوري، بل كانت تعمل بالشراكة معهم.

تسعى الأمانة للنشر المُكثَّف على حساباتها عن الوفود أو المساعدات الدولية أو المدنية المُقدمة لمتضرري الزلزال[32]، مع تجاهل تلك الجهات الأجنبية للأمانة السورية إعلامياً، مثل المنظمة الباكستانية الإنسانية، ومنظمة الهلال الأحمر الإماراتي[33].

---

[27] صفحة الأمانة السورية للتنمية على الفيسبوك 2023/03/02 https://bit.ly/3FwJvWH

[28] موقع رئاسة الوزراء، الأمانة السورية للتنمية منظمة معتمدة في اليونسكو لأربع سنوات قادمة 2021/12/22 https://bit.ly/3YVQqiY

[29] دور العمل الخيري في الحرب السورية: المنظمات غير الحكومية برعاية النظام والجمعيات الخيرية التابعة للجماعات المسلحة، مركز روبرت شومان للدراسات العليا في معهد الجامعة الأوروبية، أيمن الدسوقي وسنان حتاحت 2020/07/06 https://bit.ly/3LB0Amt

[30] يقصد التبعية المؤشرات التالية: 1- التمويل الحصري من قبل الامانة، 2- الإشراف المباشر.

[31] حدود "التحديث السلطوي" في سورية: الضمان الاجتماعي الخاص، الجمعيات الخيرية الإسلامية، وصعود جماعة زيد، ترجمة معهد العالم للدراسات عن المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، توماس بيريه وكيتيل سيلفيك، العدد 41 (2009) https://bit.ly/3mQavtO

[32] صفحة الأمانة السورية للتنمية على الفيسبوك عن شراكاتها مع المنظمة الباكستانية الإنسانية 2023/03/03 https://bit.ly/3kM8pL1

[33] . انظر: صفحة المنظمة الباكستانية الإنسانية على الفيسبوك 2023/03/03 https://bit.ly/3JOKWma، وصفحة الهلال الأحمر الإماراتي على الفيسبوك 2023/02/18، https://bit.ly/3JuNsN1

ضرب الزلزال محافظات سورية عدة، وهي حلب وحماة وإدلب وطرطوس واللاذقية مع أريافهم، كما أعلنت "اللجنة العليا للإغاثة" في حكومة النظام "أن عدد الأسر المتضرّرة جراء الزّلزال بلغ 91 ألفاً و794 أسرة، وأن عدد الأبنية غير الصّالحة للاستخدام بلغ 4444 مبنى، والتي تحتاج لتدعيم 29 ألف مبنى، أمّا المباني الآمنة وتحتاج لصيانة فقد بلغ عددها 30 ألفاً، بينما هُدم 292 مبنى كان معرّضاً للسقوط". وحسب ما أعلنت وزارة الصّحة في 14 شباط، فقد بلغ عدد الوفيات نتيجة الزلزال 1414 حالة وفاة، و2357 إصابة[34]. من جهته أصدر "البنك الدولي" في 3 آذار 2023 تقريراً للخسائر المادية للزلزال الذي ضرب أربع محافظات سورية، قدر فيه قيمة الأضرار بنحو 5.1 مليار دولار أمريكي، بينما – وفي تضارب واضح – فقد صرح بشار الأسد أن التمويل المطلوب لإعادة تأهيل المناطق السورية المتضررة من الزلزال، يصل إلى 50 مليار دولار[35]، الأمر الذي يعتبر دلالة واضحة على استثمار النظام للزلزال مالياً ليستفيد أكثر من المساحة التي أتاحتها استثناءات العقوبات الأمريكية والغربية.

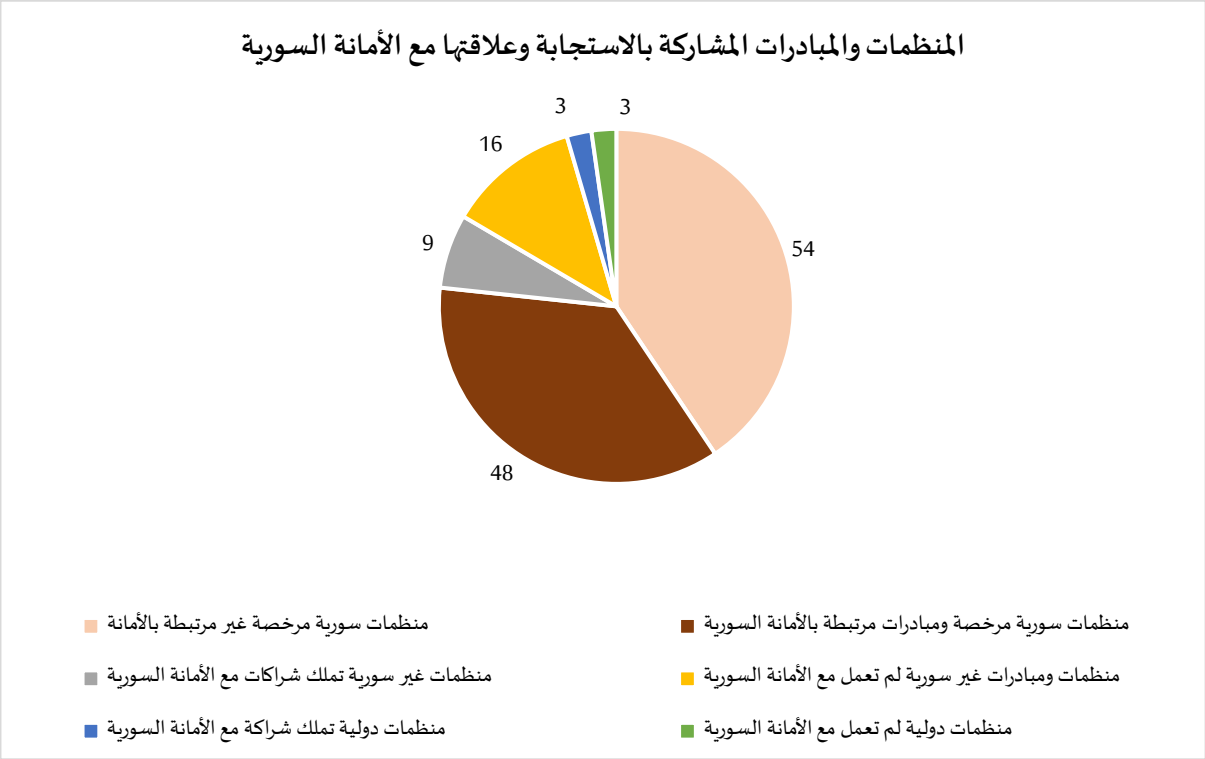

الشكل رقم (13): عدد المنظمات والمبادرات المشاركة بالاستجابة وعلاقتها مع الأمانة السورية للتنمية

[34] ديب سرحان: " ما هي الحصيلة النهائية للزلزال المدمّر في سورية؟"، قاسيون ، 2023/3/4، الرابط: https://2u.pw/QHlhB2

[35] الأسد يقدّر أضرار الزلزال بعشرة أضعاف تقديرات "البنك الدولي"، عنب بلدي، 2023/3/16، الرابط: https://2u.pw/6Yeyc4

في ظل هذا الاستثمار، تفاوتت الاستجابة المدنية في كل محافظة، إذ يشير الشكل (14) إلى عدد المنظمات العاملة في كل محافظة متضررة تحت سيطرة نظام الأسد، إذ بلغ عددها في محافظة حلب 85 منظمة، وفي اللاذقية 76، وفي حماة 66.

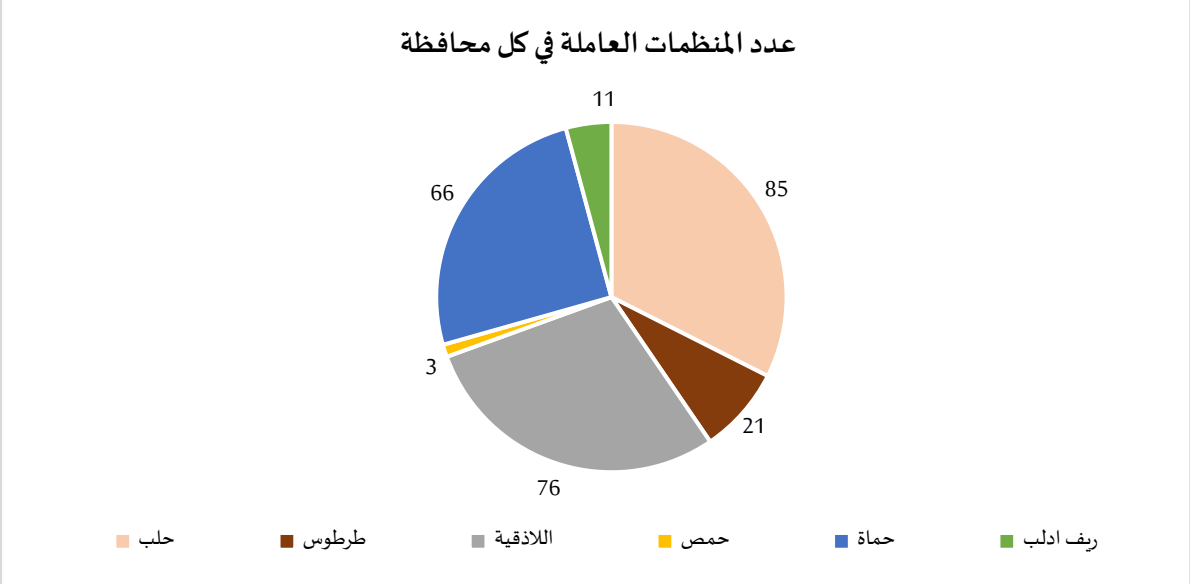

الشكل رقم (14): عدد المنظمات الفاعلة في كل محافظة خلال الاستجابة

وتتمركز مقرات أغلب المنظمات المشاركة في الاستجابة العاجلة في دمشق، ولكنها تتفاوت في تنوع مجال عملها المدني، إذ يشير الشكل (15) إلى أنواع القطاعات التي تعمل بها المنظمات، وهناك عدد كبير من المنظمات تعمل في أكثر من قطاع ضمن استجابتها العاجلة، ولكن هناك تفاوت في الكميات الإغاثية المُقدمة وغياب إمكانية تقييم حجمها بسبب عدم وجود تقارير من المنظمات المدنية عن عملهم وعدد المستفيدين وآليات اختيارهم، في مؤشر واضح لغياب معيار الشفافية.

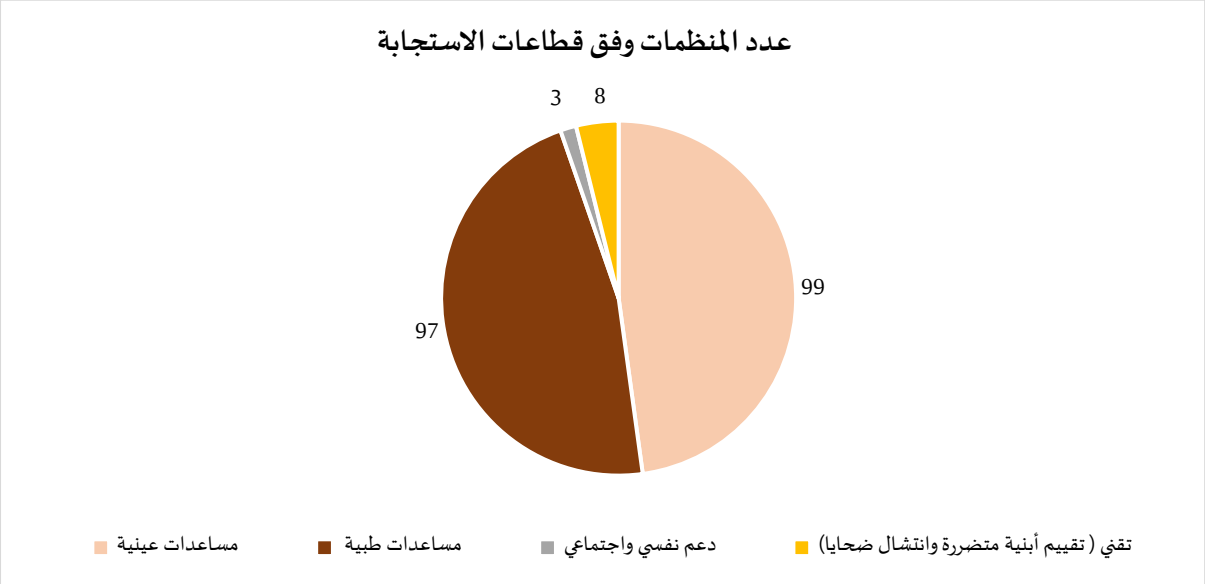

الشكل رقم (15): عدد المنظمات وفق قطاعات الاستجابة

سعى نظام الأسد إلى تنشيط صورة المجتمع المدني في مناطقه، في محاولة لمنع صناعة أدوات بديلة عن مؤسساته الرسمية التي فُرضت عقوبات عليها، أو على بعض الشركات الممولة لها، وبدأ ذلك بشكل واضح بعد انطلاق الثورة السورية، ويُظهر الشكل (16) تواريخ تأسيس المنظمات والمبادرات التي شاركت في الاستجابة العاجلة الأخيرة، إذ نجد أن عدد المنظمات والمبادرات التي أُنشأت بعد 2011 تُعادل ضعفي العدد الذي أُنشِأ منذ استلام البعث للسلطة بعد 1963.

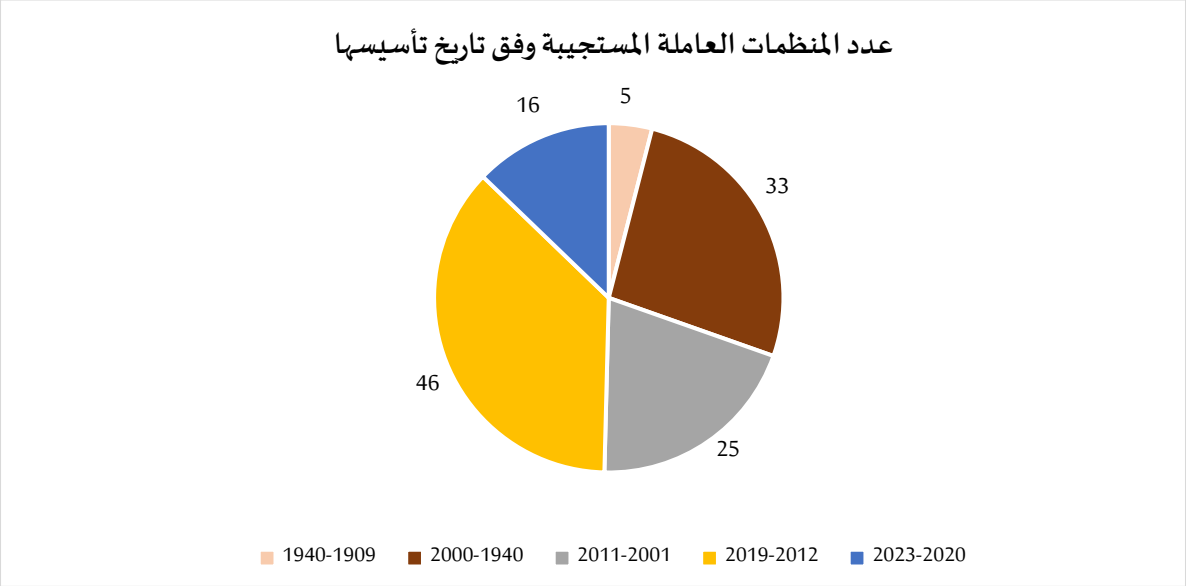

الجدول رقم (16): عدد المنظمات العاملة المستجيبة وفق تاريخ تأسيسها

وعلى الرغم من التوسع الظاهري للمجتمع المدني في مناطق نفوذ الأسد، لكنه بقي مجتمعاً مدنياً غيرُ قادرٍ على إنشاء شراكات عابرةٍ للجغرافيا بشكل كبير، باستثناء الشراكات القليلة التي قامت بها الأمانة السورية للتنمية، ويعود سبب ذلك لأمور عدة، منها ما هو مرتبط بخلل ممنهج بالقوانين الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، ومنها ما هو متعلق بالفلسفة الأمنية للنظام التي تحد وتراقب عمل العديد من هذه المنظمات، والتي يراد لها التناغم مع "الأمانة السورية".

بيّنت أدوات الرصد والمتابعة ظهور عدد مهم من فاعلي القطاع المدني (السوري وغير السوري) في عملية الاستجابة المدنية للزلزال في مناطق النظام، دون وجود أية إحصائيات دقيقة سواء عن حجم العمل والتمويل أو نتائج الأعمال أو الصعوبات، إذ لم تظهر معظم معرفات تلك المنظمات ذلك، وهو أمر جعل "السيولة" و"التضخيم الاعلامي" عملية دعائية وشكلانية.

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه تقليل أهمية التفاعل المدني في الاستجابة للكارثة الإنسانية، إلا أن الخلل الممنهج في البنية القانونية الناظمة للعمل المدني، وربطه المستمر بفلسفة النظام الأمنية، سيجعل أي عمل مدني محل تقييم مستمر، فغياب آليات الرقابة الشعبية أو الحكومية، وعدم وضوح منهجية التنسيق والتكامل، وغياب الشفافية، سيعزز من مقاربة النظام وذراعه التنموي "الأمانة السورية"، والمتمثلة بأن كل الأدوات قابلة للاستثمار السياسي. وضمن هذا الإطار يمكن فهم الصورة التي يحاول إعلام النظام تصديرها عن منظمات القطاع المدني في مناطقه، وفعاليتها التي تؤهلها لاستقبال الدعم الغربي أو الأممي، وبالرغم من ذلك لم تسجل أي عملية دعم غربي أو دولي لتلك المنظمات والمبادرات.

ثامناً: قراءة في استجابة "الإدارة الذاتية" لزلزال شمال سورية

في صبيحة اليوم الأول من الزلزال أصدرت "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية" بياناً إلى الرأي العام[36]، أعربت فيه عن تعازيها للضحايا، واستعدادها لتقديم كل ما يلزم لتجاوز ما خلفه الزلزال، ومساعدة المناطق المتضررة، كما وجهت مؤسساتها لرفع الجاهزية ووضع إمكانياتها كافة للمساهمة في مجال الصحة والمستشفيات والرعاية واستقبال المتضررين من خارج مناطقها، وطالبت بفتح جميع المعابر الدولية والداخلية لإيصال المساعدات للمناطق المتضررة. وفي محاولة لتأطير قنوات جمع التبرعات ضمن المؤسسات الرسمية التابعة لها وجهت الإدارة الذاتية بتقديم الدعم إلى مؤسسة الهلال الأحمر الكردي كمؤسسة رسمية تُعنى بجمع التبرعات وتتولى إيصالها للمناطق المنكوبة والأهالي المحتاجين[37]، وقامت المؤسسة بنشر روابط للتبرع عن طريقها في دول عدة، منها دول أوروبا واليابان والعراق، إضافة إلى إمكانية التبرع المباشر في مقر الهلال الأحمر الكردي في مدينة القامشلي[38].

وفي 9 شباط أطلق مجلس الإدارة الذاتية في الجزيرة ومجلس مقاطعة الحسكة ومقاطعة كوباني حملة لجمع التبرعات والمساعدات للسوريين المتضررين بالزلزال، ضمن حملة "معاً لأجل الإنسانية"، قامت من خلالها بجمع المساعدات سواء مبالغ مالية أو موادَ إغاثية، أو ألبسة ومؤناً[39]. كما قامت المؤسسات الرسمية التابعة للإدارة بنصب الخيم في الحدائق والساحات العامة في مدن عدة، استعداداً لاستقبال نازحين من المناطق المنكوبة، ونشرت قوات الأمن الداخلي أرقام هواتف مخصصة من قبل مراكز العمليات للأهالي في حال وقوع أي طارئ لتوجيه الدوريات للمكان بالسرعة القصوى[40]. ومن جهة أخرى، قامت الإدارة بتشكيل لجان فنية في إقليم الفرات وحيي الأشرفية والشيخ مقصود لتقييم الأضرار التي لحقت بالمباني السكنية والبنية التحتية، وتفادي وقوع مزيد من الإصابات البشرية بين الأهالي.

أظهرت الاستجابة العاجلة لأجسام الإدارة الذاتية تماسكاً حوكمياً لهياكل الإدارة، ورغبة في توحيد قنوات الدعم وجمع التبرعات وتأطيرها ضمن المؤسسات الرسمية التابعة لها، ليسهل مراقبتها والإشراف عليها والتحكم بآليات ووجهات صرفها. كما سعت للاستثمار السياسي، من خلال تصدير الإدارة الذاتية لدى المجتمع الدولي كجهة منضبطة ومستعدة لتقلي المساعدات الدولية، في حال إعادة فتح معبر اليعربية على الحدود العراقية، ومن جهة أخرى، حرصت الإدارة أن تبدو للرأي العام السوري والدولي كطرف مرن سياسياً ومبادر للتعاون مع الأطراف السورية المختلفة، من خلال إحراج النظام والمعارضة السورية في قضية قوافل الوقود التي لم مُنعت من الدخول إلى المناطق المتضررة من الزلزال.

بعد يومين من الزلزال أعلنت الإدارة الذاتية أنها، وضمن الاستجابة العاجلة، قد أرسلت قافلتين من المساعدات إلى المناطق المتضررة شمال غرب سورية، وأوضحت أن القافلة الأولى تضم 30 صهريجاً محملاً بالوقود، يقف على معبر جلود

---

[36] بيان إلى الرأي العام، الموقع الرسمي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، 6/02/2023، https://2u.pw/yheVai

[37] المرجع نفسه.

[38] المرجع نفسه.

[39] لإغاثة منكوبي الزلزال.. مجلس مقاطعة الحسكة ينصب خيمتين لجمع المساعدات، الموقع الرسمي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، 13/02/2023، على الرابط: https://2u.pw/sv6GBE

[40] استنفار عام لقوى الأمن الداخلي لتأمين الأهالي في حال حدوث أي طارئ، الموقع الرسمي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، 8/02/2023، https://2u.pw/RpgJsZ

الواصل مع مناطق سيطرة المعارضة، والأخرى تضم 100 صهريج وقود، إضافة إلى مساعدات إغاثية وطبية إنسانية، ويرافقها وفد من الهلال الأحمر الكردي، متوقفة على معبر التايهة الذي يربط مناطقها بمناطق سيطرة قوات الأسد[41]. لاحقاً وبتاريخ 11 /02 2023 أعلنت معرفات الإدارة الذاتية أن القافلتين ما تزالان واقفتين عند المعبرين، وأنه لم يتم الموافقة على دخولهما من الجهات المسيطرة على الجانب الآخر من المعبرين، وبعد 7 أيام من الانتظار على معبر أم جلود أعلنت الإدارة الذاتية في بيان رسمي للرأي العام من أمام المعبر سحب القافلة، بسبب تعذر دخولها للمناطق المنكوبة في شمال غرب سورية[42]. رافق مسيرة القافلتين الكثير من الجدل حول الجهة المسؤولة عن عدم إيصال المساعدات لمستحقيها، إذ حمّلت الإدارة الذاتية كلاً من تركيا ونظام الأسد مسؤولية منع دخول المساعدات الإنسانية، وأكدت أن قرار المنع "جاء نتيجة التقارب السوري- التركي، ولتضييق الخناق على الإدارة الذاتية حتى في الجانب الإنساني وليس فقط في الجانب السياسي والأمني والعسكري"[43]. من جهته، رفض رئيس الحكومة المؤقتة عبد الرحمن مصطفى دخول القافلة، واتهم الإدارة الذاتية بمحاولة توظيف آلام السوريين لغايات سياسية[44]. لا تخلو طريقة تعامل الإدارة الذاتية مع أزمة القافلة من الاستثمار السياسي، الذي ظهر من خلال إصرارها رفع شعارات ورموز الإدارة على الصهاريج، ودعوة وسائل الإعلام لتغطية المؤتمر الصحفي لإحراج المعارضة الرسمية شعبياً ودولياً، كما تتحمل أجسام المعارضة الرسمية أيضاً مسؤولية عدم وصول القافلة إلى المناطق المتضررة بصيغة كان يمكن التوافق عليها بين مختلف الأطراف. وفيما يتعلق بالقافلة المتجهة إلى مناطق سيطرة النظام في حلب، أكد العديد من الناشطين أن القافلة عبرت معبر التايهة، بعيداً عن الإعلام، بعد موافقة الإدارة الذاتية على تسليم 70 شاحنة لنظام الأسد وإدخال 30 شاحنة إلى مناطق سيطرة وحدات حماية الشعب في أحياء الشيخ مقصود والأشرفية والشهباء.

من جهة أخرى، نفت الإدارة الذاتية فرض شروط من طرفها لإدخال المساعدات، واتهمت نظام الأسد وتركيا وحكومة إقليم كردستان باستغلال الكارثة لمصالحهم السياسية[45]، فقد استلمت الإدارة الذاتية 25 شاحنة من المساعدات من السليمانية في كردستان العراق عبر معبر اليعربية "تل كوجر" الرسمي[46] لإيصالهم إلى حيي الشيخ مقصود والأشرفية في حلب، وتجدر الإشارة إلى أن معبر اليعربية مع العراق مغلق منذ الثامن من حزيران/يونيو عام 2020 بفيتو (روسي- صيني)، في حين وصلت قوافل المساعدات الإنسانية المقدمة من مؤسسة البارزاني الخيرية وجمعيات خيرية أخرى من أربيل إلى مناطق شمال غرب سورية عبر معبر السلامة الحدودي مع تركيا.

وفيما يرتبط باستجابة المجتمع المدني، فبعد يومين من الزلزال أعلن تحالف منظمات المجتمع المدني في شمال شرق سورية إطلاق حملة "هنا سورية" لجمع المساعدات والتبرعات العينية والمادية لإغاثة المتضررين من الزلزال، إذ حددت

---

[41] ألبسة ومواد غذائية بانتظار موافقة إدخالها إلى حلب، الموقع الرسمي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، 12/02/2023، https://2u.pw/D92h0u

[42] بيان للرأي العام بخصوص سحب قوافل المساعدات من معبر أم جلود بعد انتظار أكثر من سبعة أيام للدخول، الموقع الرسمي للإدارة الذاتية، 16/02/2023، https://2u.pw/34z6fF

[43] شيخموس أحمد.. رفض دخول المساعدات الإنسانية جاء نتيجة التقارب السوري التركي، الموقع الرسمي للإدارة الذاتية، 6/03/2023، https://2u.pw/scjqAu

[44] الحساب الرسمي لرئيس الحكومة الموقتة على تويتر، 9/02/2023، https://2u.pw/Upw1U6

[45] أمينة أوسي: نحن سوريون ومساعدتنا هي للسوريين وليس لدينا أي شرط وطلب لتقديم المساعدات، الموقع الرسمي للإدارة الذاتية، 12/02/2023، https://2u.pw/4iEruR

[46] الشؤون الاجتماعية والعمل تستمر باستلام المساعدات من معبر اليعربية لإرسالها لمتضرري الزلزال، 07/03/2023، https://2u.pw/Gpupsr

نقاط تجميع في مدن شمال شرق سورية الرئيسية[47]. وضمن الدفعة الأولى تمكنت الحملة بتاريخ 13 شباط/ فبراير من إدخال 82 شاحنة محملة بالمساعدات إلى المدن المتضررة في إدلب وشمال حلب، فقد حرصت إدارة تحالف المنظمات على تأكيد مدنية واستقلالية الحملة بعيداً عن كل التجاذبات السياسية وأطراف النزاع على الأراضي السورية[48]. كما وصلت ثمانُ شاحنات أخرى ضمن الدفعة الثانية من الحملة، ووصلت إلى شمال غرب سورية عبر معبر عون الدادات[49]. كما بدا لافتاً خلال هذه الفترة حرص الأهالي في مختلف مدن شمال شرق سورية على المشاركة في حملات ومبادرات أهلية لجمع التبرعات وإغاثة المنكوبين، ومنها حملتا "العشائر" و"أهل الفرات" اللتان نظمتهما عشائر دير الزور، وحملة "الفزعة الرقاوية" التي نظمتها المبادرات الخيرية الأهلية بالرقة، وفزعة أهل الجزيرة، وحملة "فزعة الفرات" نظمتهما منظمة "ماري"، وحملات في الطبقة ومنبج وجميع النواحي والقرى بشمال شرقي سورية[50]، إضافة إلى "مبادرة أهالي قامشلو" التي ضمت توزيع أموال على المنكوبين في بلدات شمال حلب المتضررة[51]، وبلغ مجموع هذه الحملات أكثر من 120 سيارة وشاحنة ومساعدات مالية.

تاسعاً: الاستجابة الدولية الإنسانية لكارثة الزلزال في شمال غرب سورية

مع انقضاء كارثة الزلزال الذي ألمَّ بشمال غرب سورية في السادس من شهر شباط المنصرم، وما خلفه من تداعيات كارثية على جميع المستويات، تطرح قضية تفاعل المجتمع الدولي نفسها مع هذه الكارثة في ضوء مؤشرات تعكس عطالة دولية واضحة في الاستجابة الإنسانية لهذه الكارثة. وفي البحث عن الأسباب المفسرة لهذه العطالة يبرز الشأن السياسي للملف السوري كأحد أبرز هذه الأسباب، في ظل عطالة هذا الملف دولياً ومحاولة تحقيق انفراجة فيه، بغض النظر عن الأداة المستخدمة لتحقيق ذلك. وكذلك تبرز في هذا السياق معضلة الاعتراف الدولي بهذه المناطق فارضة نفسها على نموذج الاستجابة الإنسانية الموجه لها، والذي عانى خلال الأعوام الماضية من قصور واضح ومعوقات لتلبية الاحتياجات الإنسانية لما يربو عن أربعة ملايين شخص بين نازح ومقيم.

يحاول التحليل أدناه تقييم واقع الاستجابة الدولية لتداعيات الزلزال في شمال غرب سورية، من خلال العمل على تشخيص واقع الاستجابة الإنسانية في فترة ما قبل الزلزال واصطدامها بمعضلة الاعتراف الدولي والإقليمي بها، ومن ثم محاولة رصد واقع أبرز مؤشرات الحركية الدولية في الاستجابة الإنسانية للزلزال، ثم التعريج على دلالات هذه الحركية ومحاولة تفسيرها وبيان تبعاتها المستقبلية على واقع هذه المناطق.

أولاً: شمال غرب سورية بين معضلة الاعتراف الدولي والاستجابة الإنسانية

منذ خروجها عن سيطرة نظام الأسد ما تزال هذه المناطق تواجه جملة من التحديات السياسية والحوكمية، فقد انعكست تبعات عدم التوصل إلى حل سياسي دولي للقضية السورية على واقع هذه المناطق على الصعد كافة، وبقيت حتى الوقت

[47] إعلان حملة هنا سورية، الحساب الرسمي لتحالف المنظمات على الفيسبوك، 08/02/2023، https://2u.pw/rq92BP

[48] بيان بخصوص حملة هنا سورية، الحساب الرسمي لتحالف المنظمات على الفيسبوك 14/02/2023، https://2u.pw/jPOukQ

[49] إطلاق القافلة الثانية من المساعدات الإنسانية، الحساب الرسمي لتحالف المنظمات على الفيسبوك، 08/03/2023، https://2u.pw/41KOJq

[50] "فزعة العشائر" لمتضرري الزلزال تتجاوز حدود سلطات الأمر الواقع، عنب بلدي، 19/02/2023، https://2u.pw/R0vowt

[51] مبادرة أهالي قامشلو لإغاثة متضرري الزلزال، الحساب الرسمي لمؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية على الفيسبوك، 23/02/2023، https://2u.pw/2ySQfK

الحاضر أسيرة لتجاذبات الفاعلين في الملف السوري وتوافقاتهم[52]. وانعكس ذلك بشكل واضح على غياب مقاربة تركية واضحة المعالم لإدارتها، وشيوع سياسات العلاج المؤقت لمختلف الملفات الخاصة بها، علها تسهم ولو جزئياً بتعافي اقتصادها المحلي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، غير أن سياساتها هذه خلال الأعوام الماضية بدت دون المستوى المقبول والمؤمل على مختلف المستويات والقطاعات. وبالتوازي مع ذلك جسدت الخطوة الأمريكية في شهر أيار/مايو من عام 2022، والمتعلقة بالرفع الجزئي للعقوبات الدولية عن بعض هذه المناطق باستثناء عفرين وإدلب، نظرة الحكومة الأمريكية الحذرة للتعامل مع هاتين المنطقتين، على الرغم من تركز الكتلة الأكبر من النازحين ضمنهما، والتحديات المعيشية المتفاقمة لسكانهما[53]. في حين ما يزال التكتل الأوروبي بمنظماته ودوله يرفض منح هذه المناطق وضعاً خاصاً يتجاوز فيه سيادة الدولة السورية، بما يمكنها من تجاوز تبعات النزاع والتخفيف من وطأته. أما على المستوى الإقليمي والعربي فتفاوت مستوى الاعتراف بهذه المناطق ولكنه بقي دون المستوى المأمول، نظراً للدور المحدود عربياً كلاعب بارز في الملف السوري أسوة بالفواعل الأخرى.

في هذه البقعة الجغرافية يقيم ما لا يقل عن 4.7 مليون نسمة ما بين نازح ومقيم، وبمستوى كثافة سكانية مرتفع وبيئة ما تزال تفتقد أدنى مقومات الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي، ناهيك عن معدلات الفقر والبطالة المرتفعة التي تجاوزت حاجز 80%، وما خلفته من تداعيات سلبية على المجتمعات المحلية، وبنية تحتية متهالكة ومتأثرة بتبعات النزاع منذ عام 2012، وقد أبقت حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة الكتلة الأكبر من السكان حتى الوقت الحاضر أسرى المساعدات الإغاثية المقدمة من المجتمع الدولي.

وفقاً لآخر الإحصاءات الأممية ما يزال 4.1 مليون نسمة يعتمدون على المساعدات، أي أكثر من 90% تقريباً من السكان[54]، وتتضمن المساعدات الاحتياجات الإنسانية الأساسية، كالماء والغذاء والصرف الصحي والمأوى، وتشرف الأمم المتحدة بمنظماتها على تنسيق الجهود الخاصة بها بالتعاون مع شركائها المحليين من المنظمات الإغاثية، لكنها بقيت خلال الأعوام الماضية وحتى الوقت الحاضر دون المستوى المطلوب لتلبية الاحتياج الفعلي لسكان هذه المناطق. في حين بدا واضحاً كذلك تناقص الدعم الدولي المخصص لشمال غرب سورية مؤخراً مقارنة بأعوام خلت في ظل التبعات التي خلفتها جائحة Covid-19 وتراجع الاهتمام بالملف السوري دولياً بشكل عام. أضف إلى ذلك غياب جهة محلية معترف بها دولياً للتنسيق معها بخصوص الاستجابة الإنسانية في إدلب، أو معترف بها بشكل محدود كما في مناطق النفوذ التركي، أسهم بشكل كبير في تقليص حجم هذه المساعدات.

في عام 2022 بدا العجز واضحاً في تغطية الاحتياج المطلوب لسورية بشكل عام، والذي بلغت نسبته 51% فقط من حجم هذا الاحتياج في خطة الاستجابة السنوية، إذ لم يتجاوز حجم المساعدات في القطاعات الحيوية كالصحة حاجز 27% من

---

[52] تمثل تركيا إلى جانب كل من روسيا وإيران أحد الدول الضامنة في مسار أستانة، وما يزال هذا المسار حتى الوقت الحاضر ينطوي على تباينات وتوافقات بين هذه الدول المؤسِّسة له. انظر في ذلك: علي باكير، مسار أستانة: الدول الضامنة ومسارات التسوية السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، 2019-08-01: https://rb.gy/4ktfkv

[53] أصدرت الخزانة الأمريكية في 12 أيار لعام 2022، بياناً جاء فيه أنها سمحت ببعض الاستثمارات الأجنبية في المناطق الواقعة شمالي سورية والخارجة عن سيطرة حكومة النظام، وأكد الجانب الأمريكي أن قراره المتعلّق باستثناء المناطق الواقعة شمال غربي وشرقي سورية من العقوبات الأميركية ليس خطوة سياسية ولا يدعم أي استقلال ذاتي لتلك المناطق بل هو خطوة اقتصادية. تهدف إلى إرساء الاستقرار في هذه المناطق وترغيب السكان بالعودة إلى منازلهم، ومعالجة الصعوبات المعيشية.

[54] شمال غرب سورية: حياة ورفاهية 4.1 مليون شخص تعتمد على مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2022-06-16: https://rb.gy/fje0ni

الاحتياج المطلوب، بينما لم تتجاوز تغطية احتياجات المياه والصرف الصحي نسبة 34%، في حين سُجّل عجز بما يقارب 37% في قطاع الأمن الغذائي، ولم تتجاوز نسبة التغطية للمأوى نسبة 21%، في دلالة واضحة على العجز المسجل في تغطية الاحتياجات[55].

في جزئية المساعدات الإغاثية المقدمة لهذه المناطق ومدى الاعتراف بها دولياً قبل تعرضها لكارثة الزلزال، برزت قضية المعابر الحدودية والتحديات التي تكتنف إدخال المساعدات الإنسانية إليها كأحد أبرز مظاهر التسييس الدولي التي استعملته موسكو كورقة مساومة سياسية، لتعويم نظام الأسد وحرمان هذه المناطق من المساعدات، والتي تقلصت مؤخراً، مما فاقم من أزمة الاحتياجات، بعد أن تم حصر دخول المساعدات بمعبر حدودي واحد في جنوب تركيا وهو معبر باب الهوى[56]، في ظاهرة ما تزال تثير الجدل حول سلطة أعضاء مجلس الأمن بتفويض دخول هذه المساعدات لمناطق شمال غرب سورية، مع وجود تأكيد من قبل مجموعة من الخبراء القانونين حول العالم بعدم الحاجة لتفويض مجلس الأمن أو أي جهة أخرى لمرور المساعدات[57].

وعموماً يمكن القول إن نموذج الاستجابة الإنسانية الحالي في هذه المناطق من النماذج الأكثر تعقيداً على المستوى العالمي، إذ تغطى الاستجابة في جانبها التنظيمي من تركيا، بينما يتم التنفيذ من قبل المنظمات المحلية بسبب مشكلة الاعتراف بهذه المناطق دولياً، وبالتالي وكما أسلفنا بدا واضحاً تناقص الدعم الإنساني المقدم لهذه المناطق مؤخراً قبل حلول كارثة الزلزال، إلا أن ثمة إشكاليات ثلاث لعبت دوراً كبيراً في تدني مستوى الاستجابة الإنسانية للكارثة أولها: انخفاض مخزون المساعدات في مستودعات شركاء الوكالات الأممية منذ بضعة أشهر في هذه المناطق، وثانيها: قيام الوكالات الأممية بإيقاف إحدى آليات جمع المعلومات في المنطقة منذ بداية عام 2023، بينما تجسدت الثالثة في شغور منصب نائب المدير الإقليمي للأمم المتحدة، الذي يتخذ من عنتاب مقراً له منذ ما قبل شهرين وحتى 13 شباط/فبراير الحالي[58]. لكن ما سبق لا ينفي حقيقة العطالة الدولية في الاستجابة لهذه الكارثة، وثمة مؤشرات توثق ذلك بعيد وقوع الزلزال نعرضها فيما يلي:

ثانياً: مؤشرات العطالة الدولية تجاه تداعيات الزلزال

منذ أن ضرب الزلزال مناطق شمال غرب سورية بتاريخ 6 شباط/فبراير، بدا واضحاً بمرور الساعات والأيام التي تلت الكارثة أن هناك قصوراً ملموساً في الاستجابة على المستوى الإقليمي والدولي لها، فحجم الكارثة وما خلفته من آثار تجاوز القدرات والإمكانات المحدودة للمنظمات والمؤسسات المحلية على الاستجابة الإنسانية لها، وبالتي تطرح الحركية الدولية والإقليمية في الاستجابة لهذه الكارثة نفسها وتضع العديد من إشارات الاستفهام عن أسباب التقاعس عن التحرك الفوري لنجدة هذه المناطق، وإلى أي مدى ارتبطت هذه الحركية بالتسييس في الملف الإنساني بالتوازي مع هذه الكارثة.

[55] Financial Tracking Service, OCHA, UN: https://rb.gy/uj05g9

[56] رهف اللحام، المساعدات الإنسانية عبر الحدود .. بين القرارات الدولية وهوامش الحركة المتاحة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 18-11-2022.

[57] سارة الكيالي، زلزال سورية يكشف عن آلة مساعدات معطوبة، مبادرة الإصلاح العربي، 14-02-2023: https://rb.gy/sjniii

[58] محمد كتوب، الزلزال الذي عبر الحدود، مجلة الجمهورية نت، 17-02-2023: https://rb.gy/mdguvx

بداية وبوصفها المسؤول الأول عن الاستجابة الإنسانية على المستوى الدولي في حالة الكوارث الطبيعية، لم يكن تحرك الأمم المتحدة بمنظماتها ذات الصلة إزاء هذه الكارثة بمستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها، وبدا واضحاً تثاقل خطواتها وفشلها عبر الآليات الخمس المتاحة لها في الاستجابة لتداعيات الزلزال المدمر في هذه المناطق، وما خلفه من ضحايا كان من الممكن إنقاذهم وتقليل أعدادهم. وتتمثل هذه الآليات بفرق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق (UNDAC)، والمجموعة الاستشارية للبحث والإنقاذ (INSARAG) اللتين لم تفعّلا حتى الوقت الحاضر، وصندوق الأمم المتحدة المركزي لحالات الطوارئ لحاجيات شمال غربي سورية، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) التي عُدَ تدخلها محدوداً ولا يتناسب مع الاحتياجات المطلوبة، وكذلك منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة (ERC) Martin Griffiths الذي لم يقدم إجابات عن سبب تأخر المساعدات الإنسانية أو تقديمه تعهداً بتعويض الضحايا الذين تسبب تأخير الاستجابة بوفاتهم تحت الأنقاض، ليقر بعد ذلك بتاريخ 12 شباط بأن الأمم المتحدة خذلت حتى الآن الناس في شمال غرب سورية[59]، ففي حين تم تأخير تفعيل بعض هذه الآليات لمواجهة الكوارث لم تفعّل آليات أخرى كما أشرنا، وهذا فاقم من عدد القتلى[60].

أضف إلى ذلك قيام الأمم المتحدة في أول أيام الكارثة بالتذرع عبر أحد مسؤوليها للشؤون الإنسانية بتصريح مقتضب بالأضرار التي أصابت الطرق وعرقلت إمكانية الاعتماد عليها لتدفق المساعدات، إلى جانب المشكلات اللوجستية الأخرى التي سببها الزلزال في مناطق الجنوب التركي كنقص الوقود والعوامل الجوية القاسية[61]، وعدم تقديمها كذلك لصورة واضحة عن أي خطط بديلة للاستجابة للكارثة. لكن اللافت للانتباه قيام القائم بأعمال المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في سورية المصطفى بن المليح بالدعوة إلى تقديم مساعدات عاجلة إلى الضحايا والمتضررين من كارثة الزلزال المدمر في هذا البلد، متجاهلاً بشكل كامل حجم الكارثة وتداعياتها في شمال غربي سورية. مما اعُتبِرَ تجاهلاً متعمداً للمنطقة الأكثر تضرراً من الزلزال[62].

في السياق ذاته فإن اعتماد الدول المانحة على آليات الأمم المتحدة بشكل شبه كامل رغم ما يعتري هذه الآليات من بطء وبيروقراطية يحمّل هذه الدول هي الأخرى مسؤولية تأخر الاستجابة الإنسانية لهذه المناطق، مع غياب منصة دولية أخرى يتم من خلالها تنظيم وتنسيق عمليات الدعم الدولية. أضف إلى ذلك أن الحركية الدولية للاستجابة للزلزال، شاملة المنظمات الدولية والمساعدات من بعض الدول المرسلة إلى مناطق الحكومة السورية، شهدت تمييزاً واضحاً من قبل الأخيرة من خلال استثناء مناطق شمال غرب سورية من هذه المساعدات؛ الأمر الذي دفع بمنظمة العفو الدولية في 7 شباط، لمطالبة النظام السوري بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى متضرري كارثة الزلزال في هذه المناطق من دون قيود[63]. لكن في الوقت ذاته أثارت هذه المسألة سجالاً بين الأمم المتحدة التي اتهمت هيئة تحرير الشام بعرقلة دخول

---

[59] خذلان" و"استثمار سياسي".. كيف تدخل المساعدات إلى شمال سورية؟، موقع التلفزيون العربي، 21-02-2023: https://rb.gy/w2lb6h

[60] الشبكة السورية: 5 آليات للأمم المتحدة لم تستجب لضحايا الزلزال شمال غربي سورية، موقع تلفزيون سورية، 15-02-2023: https://rb.gy/worssc

[61] سجال في مجلس الأمن.. كيف خنقت معابر شمال غربي سورية العالقين تحت ركام الزلزال؟، موقع تلفزيون سورية، 14-02-2023: https://rb.gy/5fef6f

[62] حوار خاص- مسؤول الأمم المتحدة في سورية: الزلزال تسبب في أزمة مزدوجة ونبذل قصارى جهدنا لمساعدة المتضررين، موقع أخبار الأمم المتحدة، 07-02-2023: https://rb.gy/jzleop

[63] العفو الدولية: على النظام السوري السماح بوصول المساعدات إلى شمالي سورية دون قيود، موقع تلفزيون سورية، 07-02-2023: https://rb.gy/mr6znd

المساعدات وبين من يقول بأن النظام هو من يعرقل دخولها[64]. وحتى الوقت الحاضر ما تزال المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة ضئيلة ولا تنسجم مع حجمها قبل الزلزال، فقد بلغ عدد الشاحنات المرسلة (295) حتى تاريخ 27 شباط المنصرم[65]، مع معدل 145 شاحنة أسبوعياً في 2022[66].

على الصعيد الدولي برزت قضية العقوبات الدولية المفروضة على نظام الأسد كأحد الأسباب الرئيسة في تأخر وصول المساعدات الدولية لهذه المناطق، من حيث عرقلتها لتدفق التبرعات المالية وتأمين المساعدات اللازمة، على الرغم من أن هذه العقوبات تستثني في موادها المساعدات الإنسانية لسورية، إلا أن بعض الدول اتخذتها ذريعة في محاولة منها لرفع العقوبات عن نظام الأسد[67]. واستجابةً للضغوط الدولية، وتخفيف موجة الانتقاد الكبيرة التي رافقت العطالة الدولية في تقديم المساعدات، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية إعفاءً عاماً على المساعدات والتحويلات المالية كافة، المرتبطة بالزلزال خلال الستة أشهر المقبلة، لتسمح بإجراء المعاملات المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية[68]. لكن في الوقت ذاته أكدت واشنطن أنها لن تتواصل مع النظام السوري، ولن تقدم المساعدات من خلال حكومته بل ستعتمد على المنظمات غير الحكومية العاملة على الأرض[69]، في وقت دعت فيه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى فتح الحدود بين تركيا وسورية لتأمين تدفُّق المساعدات في ظل الكارثة الإنسانية التي تشهدها مناطق شمال غرب سورية، وأعلنت الوكالة تقديم مساعدة بقيمة 85 مليون دولار لتركيا وسورية، يسدد لشركاء على الأرض، بهدف تقديم المساعدة الطارئة الضرورية وتأمين مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي لمنع تفشي الأوبئة[70]، وأعلنت كذلك عن تخصيصها مبلغ 5 مليون دولار أمريكي لدعم الدفاع المدني السوري للمساعدة في تأمين معدات الإنقاذ والوقود لعمليات إنقاذ الأرواح، والدعم الحاسم لشبكات الإسعاف لربط الناس في مناطق الكوارث بخدمات الرعاية الصحية الطارئة[71]، تلاها لقاء وزير الخارجية الأمريكي مع ممثلين من منظمة الدفاع المدني السوري في تركيا[72]، ولتبقى خطوات واشنطن في هذا الصدد دون المستوى المأمول مع حجم الكارثة وتداعياتها.

على الجانب الأوروبي بدت استجابة دوله محدودة للكارثة في شمال غرب سورية، واقتصرت على تقديم حد أدنى من المساعدة من خلال البرامج الإنسانية الحالية. ويتعاون الاتحاد مع شركائه في المجال الإنساني لإيصال مساعداته، مثل المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الغذاء العالمي، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر، وجمعيات الهلال الأحمر، واتحاد الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية. في حين سُجل قيام المملكة المتحدة بتقديم تمويل إضافي لمنظمة

---

[64] سجال في مجلس الأمن.. كيف خنقت معابر شمال غربي سورية العالقين تحت ركام الزلزال؟، مرجع سابق.

[65] تم تجميع هذه الإحصائية من قبل الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة.

[66] خذلان" و"استثمار سياسي".. كيف تدخل المساعدات إلى شمال سورية؟، مرجع سابق.

[67] هل تحرم العقوبات سورية من المساعدات الإنسانية؟، موقع تلفزيون سورية، 08-02-2023: https://rb.gy/9qqpyv

[68] Treasury issues Syria general license 23 to aid in earthquake disaster relief efforts, U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY, 09-02-2023: https://rb.gy/fgenfg

[69] "الوصاية على المساعدات".. تنافس يحرم شمال غربي سورية في ذروة الكارثة، جريدة عنب بلدي، 09-02-2023: https://rb.gy/v6wsbw

[70] الولايات المتحدة تجمّد مؤقتاً عقوبات على سورية بسبب الزلزال، موقع عربي 21، 10-02-2023: https://rb.gy/o3l3jt

[71] الوكالة الأمريكية للتنمية تعلن تقديم 5 ملايين دولار لدعم "الخوذ البيضاء" بعد كارثة الزلزال، شبكة شام الإخبارية، 17-02-2023: https://rb.gy/s0tfnc

[72] بلينكن يتعهد بمساندة الشمال السوري بعد لقائه "الخوذ البيضاء"، جريدة عنب بلدي، 20-02-2023: https://rb.gy/khjrsi

الدفاع المدني السوري بقيمة 800 ألف جنيه استرليني لدعم عمليات الاستجابة الطارئة في هذه المناطق، وتعهدت المملكة المتحدة بتقديم المساعدة داخل سورية عبر الهيئة الطبية الدولية ومنظمة إنقاذ الطفولة ووكالات الأمم المتحدة المختلفة[73]، وتعهدت ألمانيا بتقديم دعم مادي بمبلغ 29.867.190 مليون دولار لصندوق إغاثة تابعين للأمم المتحدة، وتعهدت فرنسا بتقديم 13 مليون دولار كمساعدات طارئة لشمال غرب سورية[74]. إلى جانب ذلك أعلنت مفوضية الاتحاد الأوروبي عن عقد مؤتمر أوروبي للمانحين في بروكسل لصالح ضحايا زلزال تركيا وسورية في شهر مارس/آذار[75]، يضاف إلى ما سبق قيام الاتحاد بتخفيف العقوبات المفروضة على سورية لمدة ستة أشهر من أجل تسهيل إيصال المساعدات إلى المتضررين، في خطوة حذا فيها الاتحاد حذو أمريكا[76].

في السياق ذاته، ونظراً لكبر حجم الكارثة وتداعياتها في تركيا، بدا واضحاً صعوبة تقديم الاستجابة المباشرة من قبلها لمناطق شمال غرب سورية، وتركيزها على الاستجابة الفورية في الولايات العشرة المتضررة من الزلزال، في حالة بدت فيها المنظومة الإغاثية التركية نفسها بحاجة للدعم والمؤازرة من المجتمع الدولي ومد يد العون لها لتدارك تبعات الكارثة. ومن جانب آخر كان من الملاحظ عدم تهاون الجانب التركي بضبط الحالة الأمنية على حدوده الجنوبية خوفاً من استغلال هذه الحادثة من قبل بعض الجهات، الأمر الذي بدا للبعض معرقلاً لسرعة الاستجابة الأهلية.

عربياً، شرعت كل من قطر والسعودية والكويت بمد يد العون والاستجابة لتداعيات الزلزال، وسُجل دخول أول قافلة مساعدات سعودية لشمال غرب سورية بتاريخ 11 شباط لعام 2023، في حين بلغ حجم التعهد المادي المقدم من السعودية من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية 49 مليون دولار. كذلك بلغ حجم التبرع من خلال منصة "ساهم" الحكومية السعودية المسؤولة عن "الحملة الشعبية لإغاثة متضرري الزلزال بسورية وتركيا" مبلغ 97.686.493 مليون دولار أمريكي، إلى جانب قيام المملكة بتدشين جسر جوي لإغاثة المنكوبين في سورية وتركيا يشمل مساعدات طبية وإنسانية بصورة عاجلة، في خطوة لاقت ترحيباً من المجتمع الدولي[77]، لكنها تبقى غير كافية في ظل تفاقم الاحتياجات المطلوبة في هذه المناطق.

ثالثاً: دلالات الاستجابة الدولية لتداعيات الزلزال وتبعاتها المستقبلية

يعكس أسلوب التعاطي الدولي مع كارثة الزلزال في شمال غرب سورية مجموعة من الدلالات في سياق الملف السوري بشكل عام، ومستقبل هذه المناطق بشكل خاص، فمن ناحية أظهر التلكؤ المتعمد للمنظمة الأممية في استخدام الآليات المتاحة لها لتحقيق الاستجابة الإنسانية المطلوبة قصوراً واضحاً في طبيعة العمل الإنساني المناط بها، من حيث سرعة الاستجابة والاستخفاف بأرواح الضحايا المدنيين، في منطقة تعوزها الإمكانات اللازمة لعمليات الإنقاذ مع كبر حجم الضرر الحاصل في الأبنية السكنية والبنية التحتية. ومن ناحية أخرى أثار هذا التلكؤ العديد من إشارات الاستفهام حول مدى نزاهة

---

[73] مساعدات دولية مستمرة لإنقاذ ضحايا الزلازل في تركيا وسورية، موقع العربي الجديد، 08-02-2023: https://rb.gy/airxri

[74] France pledges $13 mln in Syria quake aid, Al-Arabiya news, 07-02-2023: https://rb.gy/3jvrah

[75] الاتحاد الأوروبي يعلن عن مؤتمر مانحين لدعم تركيا وسورية، موقع تلفزيون الشرق، 08-02-2023: https://rb.gy/ds2uxq

[76] الاتحاد الأوروبي يخفف عقوباته على سورية لتسهيل مساعدة ضحايا الزلزال، جريدة الشرق الأوسط، 23-02-2023: https://rb.gy/5n8zci

[77] فصل جديد من الإغاثة السعودية يسجّل في تركيا وسورية، جريدة الشرق الأوسط، 08-02-2023: https://rb.gy/4hhbxn

المنظمة الأممية في القيام بواجبها الإنساني بغض النظر عن الجهة المحتاجة للاستجابة، وهي وإن تذرعت بالعوامل اللوجستية وتضرر خطوط النقل إلا أن تعاملها كمنظمة أممية ذات إمكانات كبيرة لم يبرز للعلن لا من الناحية الإعلامية ولا من حيث الاهتمام الكبير لتنفيذ الاستجابة العاجلة بشتى الطرق الممكنة، واتخاذ الخطوات البديلة لتدارك نكبة الزلزال المدمر على المدنيين، وهو ما عرضها للاتهام المباشر بالتخاذل المتعمد لنجدة المنكوبين، وتسييس استجابتها في هذا الظرف الحرج بطلبها موافقة نظام الأسد على السماح بفتح المزيد من المعابر أمام المساعدات الأممية، الأمر الذي بدا محاولة منها لإكسابه استعادة القرار، وكخطوة لإعادة تثبيت شرعيته على هذه المناطق، رغم وجود سند قانوني يمنحها صلاحية تنفيذ عمليات عبر الحدود دون احتياجها لأي تفويض من الدول أو من مجلس الأمن.

بمعزل عن المنظمة الأممية ووكالاتها المختلفة ذات الصلة بهذه الكارثة، بدت العطالة الدولية واضحة عبر خطوات الاستجابة لبعض الدول، كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وغيرها من الدول، والتي لم ترقَ لما هو مؤمل في الاستجابة الإنسانية لهذه الكارثة الكبيرة، من حيث الدعم المادي المقدم أو التدخلات المباشرة عبر فرق الإنقاذ ورفع الأنقاض وتقديم الخدمات اللوجستية على الأرض، في شكل بدت فيه الاستجابة الدولية ممزوجة بالعطالة السياسية التي تسم السلوك الدولي نحو الملف السوري مؤخراً، وحالة التجاذب بين الفواعل في هذا الملف، ناهيك عن قيام بعض الدول كالصين والعراق وكازاخستان وغيرها من الدول باستغلال الكارثة لتحقيق اختراق ما فيما يتعلق بإعادة تعويم نظام الأسد، ملبسة تقربها منه لبوس الجانب الإنساني والتعاطف مع الضحايا المدنيين والتهافت لعرض المساعدة، لكن دافعها الإنساني لنجدة المنكوبين السوريين أظهر تميزاً واضحاً من حيث جغرافية المساعدة والإنقاذ، في ظل تركز جل الضحايا المدنيين في شمال غرب سورية.

وفيما يرتبط بالضامن التركي لهذه المناطق، يبدو أن حجم الكارثة في تركيا وتداعياتها الكبيرة على اقتصادها وعلى مجتمعاتها المحلية في الجنوب لم يمكنها من تقديم الاستجابة الانسانية المطلوبة، بل وقد يترتب على هذه الكارثة طرح مقاربة جديدة لأنقرة إزاء هذه المناطق، في وقت يشهد فيه الداخل التركي هو الآخر قدوم انتخابات رئاسية مفصلية في مستقبل هذا البلد، وعليه قد يدفع ما سبق إلى محاولة القيادة التركية التنسيق على المستويين الإقليمي والدولي للوصول لحل سياسي عاجل يخلصها من عبء الإشراف والرقابة على مناطق الشمال السوري، وضمان عودة السوريين من تركيا إلى بلدهم في ظل الاستقطاب السياسي الحاد لملف السوريين في هذه الانتخابات.

في حين كانت الحركية العربية في استجابتها الإنسانية لنجدة المنكوبين مدفوعة بالهبّة الشعبية الداخلية في دولها، وضرورة مواكبتها بما تمليه عليها روابط الأخوة والدين، ومحاولة إبراز نفسها كقوة فاعلة في الجانب الإنساني على المستوى الإقليمي والدولي، بما هو متاح لها من إمكانات مادية كبيرة، وبما سيتيح لها ذلك من قبول أكبر إقليمياً ودولياً. لكن ما سبق لا ينفي حقيقة تسييس المساعدة المقدمة لشمال غرب سورية واقتصارها على كل من السعودية وقطر والكويت، في حين وجهت الدولة العربية الأخرى مساعدتها لمناطق نظام الأسد.

في جانبها الإنساني بدا واضحاً في شكل الاستجابة الدولية وحجمها مدى تدني مستوى الاهتمام بالتبعات المستقبلية لهذه الكارثة، في منطقة تفتقد لأدنى مقومات العيش، ويعتمد أكثر من 90% من سكانها على المساعدات الإنسانية كما أشرنا

سابقاً، ناهيك عن تدهور جزء كبير من بنيتها التحتية جراء أعوام النزاع، الذي ما تزال عرضة للاستهداف حتى الوقت الحاضر، وبالتالي ستسهم هذه الكارثة في مفاقمة الاحتياجات وارتفاع مستوى الهشاشة والفقر والبطالة لنسبة أكبر من السكان، في ظل فقدان المأوى، وخسارة سبل العيش، وتضرر الشبكات الاجتماعية.

في جانب التداعيات الصحية للكارثة بدا جلياً هشاشة القطاع الصحي في مواجهة هول الكارثة، وهو القطاع الذي شهد تراجعاً في حجم الدعم المقدم له دولياً قبل وقوع الزلزال، ناهيك عن فقدانه جزءاً كبيراً من منظومته الصحية جراء عمليات القصف على مدار الأعوام الماضية، وتضرر قسم منها في أعقاب الزلزال واكتظاظها بالعدد الكبير من المصابين[78]، ومحدودية الكوادر الطبية المتخصصة للتعامل مع تداعيات هذه الكارثة الطبيعية، من حيث عمليات الإنقاذ والإسعاف والطبابة ومعالجة الصدمات ومكافحة الأوبئة في حال انتشارها، فقد أشارت العديد من التقارير أن هذه المناطق شهدت قبل وقوع الزلزال تفشي وباء الكوليرا نتيجة تأخر اللقاحات وعجز المنظومة الصحية عن وقفه[79]، في وقت بات فيه من المرجح ارتفاع نسبة التفشي في ظل دمار البنية التحتية وخطوط الصرف الصحي بعد الزلزال[80]، والمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق السلطات المحلية والمنظمات العاملة لوقف التفشي، مع محدودية إمكاناتها وغياب الدعم الدولي اللازم[81]. أضف إلى ذلك ظهور العديد من المبادرات المجتمعية لمد يد العون للقطاع الصحي المتهالك[82].

على المستوى المجتمعي شكلت الاستجابة الدولية صدمة للسوريين من أبناء هذه المناطق، وبدا واضحاً السخط الشعبي ضد المنظمة الأممية ووكالاتها والمجتمع الدولي عامة، بعد أن تركهم لمصيرهم في مواجهات تداعيات الزلزال في ظل العجز الكبير الذي تعانيه هذه المناطق، وقد تمظهر هذا السخط بخطوات رمزية أظهرت خذلان المنظمة للشعب السوري في هذه المناطق وتسييسه في إيصال الإغاثة الإنسانية، التي تمثل أحد مقاصد الأمم المتحدة التي نص عليها ميثاقها، وتقديمها معلومات مضللة على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن المساعدات الإنسانية المقدمة لهم[83]، بل وفي تهديدها كذلك للمنظمات الإنسانية السورية ومطالبتها بتحديد دورها في ظل انزعاجها من اتهامها بالتقصير في الاستجابة للكارثة[84]، إلى جانب عدم سعيها الجاد لتزويد فرق الإنقاذ بأي معدات أو مستلزمات تساعد على إجلاء المصابين وإنقاذهم، رغم كل النداءات التي وجهت لها، وتدخلها المحدود غير المؤثر بعد مرور أيام على الكارثة في ظل الحاجة الماسة لها[85]. ويأتي ما سبق في ظل محدودية قدرات الدفاع المدني الذي بذل كل جهوده مع المؤازرة الشعبية الكبيرة له، وإخفاقه في كثير من الحالات في رفع الأنقاض وإنقاذ العالقين تحتها، والتي ستبقى صورها ماثلة في ذاكرة الأهالي لأعوام عدة، مستذكرين فيها التخاذل

---

[78] اتهامات بالتقاعس.. أيّ فعالية للاستجابة الأممية للزلزال في سورية؟، موقع تلفزيون العربي، 25-02-2023: https://rb.gy/plgvaf

[79] تأخر اللقاحات يفاقم وضع الكوليرا شمالي سورية، وكالة الأناضول للأنباء، 15-01-2023: https://rb.gy/3tsmsi

[80] الزلزال يزيد أعداد إصابات "الكوليرا" في الشمال السوري، جريدة عنب بلدي، 21-02-2023: https://rb.gy/iu7pjm

[81] "مساعدات طبية شحيحة".. القطاع الصحي مُستنزف في إدلب، موقع تلفزيون سورية، 14-02-2023: https://rb.gy/fkgsgd

[82] تبرعات شعبية لشرائها.. ندرة الأجهزة الطبية شمالي سورية تضاعف معاناة المنكوبين، موقع الجزيرة نت، 17-02-2023: https://rb.gy/fs4sd2

[83] تنكيس علم الأمم المتحدة على أبنية دمّرها الزلزال.. كيف خذلت المنظمة الدولية الشعب السوري؟، موقع الجزيرة نت، 12-02-2023: https://rb.gy/j7vekp

[84] رائد الصالح يكشف ..."الأمم المتحدة" تهدد المنظمات السورية، وكالة شام الإخبارية، 16-02-2023: https://rb.gy/ctwltj

[85] وسط اتهامات للأمم المتحدة والصليب الأحمر.. الدفاع المدني السوري يعلن الانتهاء من مرحلة البحث والإنقاذ، موقع قناة الجزيرة مباشر، 11-02-2023: https://rb.gy/sv7uhx

الدولي لنجدتهم، ناهيك عن تشرد العديد من العائلات التي بقيت دون مأوى لأيام عدة، مفتقدين فيها مقومات الحياة من الطعام والشراب واللباس الشتوي، في ظل ظروف جوية قاسية رافقت الكارثة وزادت من مآسي سكان هذه المناطق[86].

يمكن القول والاستنتاج: لقد شكل الزلزال حدثاً فارقاً في مسيرة الاستجابة الإنسانية لشمال غرب سورية على مدار الأعوام الماضية، نظراً لهول الكارثة وكبر حجم تداعياتها على هذه البقعة الجغرافية، وليرسم فصلاً جديداً من فصول المأساة الإنسانية المستمرة منذ عام 2012. لكن ما ميز هذا الفصل عن غيره من فصول المأساة الأخرى هو التخاذل المتعمد من المجتمع الدولي والوكالات الأممية في مد يد العون لإغاثة المنكوبين، وكشف بالتالي مستوى التسييس الممارس في الاستجابة الإنسانية واستخدامها أداة لفرض إرادة المجتمع الدولي على سكان هذه المناطق بقبول نظام الأسد كسلطة رسمية مقبولة دولياً لتمرير المساعدات لهم.

وبالتالي مثل الزلزال فرصة استراتيجية للنظام وحلفائه لاستثمار الجانب الإنساني بغية تحقيق مكاسب متنوعة، وتحقيق انفراجة سياسية لإعادة قبوله دولياً، وهو ما تجسد في الرفع الجزئي والمؤقت للعقوبات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفي استحصال موافقته لفتح المزيد من المعابر الحدودية مع تركيا، إلى جانب التهافت الواضح من الوكالات الأممية ومن دول عدة لتقديم المساعدات الإنسانية له استجابة للكارثة. من جانب آخر تطرح قضية تقصير الوكالات الأممية عن نجدة هذه المناطق نفسها، وهي وإن اعترفت بتقصيرها لاحقاً في الاستجابة للكارثة والقيام بالدور المنوط بها في مثل هذه الحالات، لكن هذا التقصير يوجب المساءلة لها واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها، وفتح تحقيق اتجاه السلوك الذي مارسته كوادرها في تأخير المساعدات للمنكوبين دون وجود أي مبرر، نظراً للتبعات الإنسانية الكارثية التي سببها هذا التأخر في فقدان أرواح الكثير من العالقين تحت الأنقاض، ومضاعفة آلام الجرحى والمشردين والمرضى والفئات الهشة من أبناء هذه المناطق.

إلى جانب ذلك أظهر الزلزال أن ثمة حاجة ماسة لإعادة النظر في آلية الاستجابة الإنسانية لهذه المناطق، ووضع مقاربة أممية جديدة تراعى فيها الخصوصية التي تميز هذه المناطق، في ضوء عدم وجود أفق واضح لتسوية سياسية للملف السوري على المستوى الدولي، وتدارك القصور الذي رافق هذه الكارثة. أضف إلى ذلك أن حالة الهشاشة التي تسم النسبة الأكبر من سكان هذه المناطق سيكون لها منعكساتها السلبية في مستقبلها، وستفاقم تبعات أي كارثة جديدة يمكن أن تتعرض لها، وبالتالي ضرورة التفكير باستجابة إنسانية مستدامة تهدف لتمكين الأفراد اقتصادياً ومجتمعياً، يتم فيها تجاوز إشكاليات هياكل الحكم الحالية المرتبطة بالحل السياسي، وتذليل جميع العقبات التي تحول دون ذلك، ليكون الهدف الأسمى لهذه الاستجابة إغاثة الإنسان وحمايته وتمكينه فوق أي اعتبار آخر، فالخسائر التي سببها الزلزال كبيرة في جانبيها الاقتصادي والاجتماعي وفوق قدرة هذه المناطق على تحملها، والتي قد تحتاج لسنوات حتى تتمكن من تجاوزها واستعادة عافيتها، وبالتالي فإن ذلك يوجب على المجتمع الدولي ومنظماته تجاوز فكرة الإغاثة الطارئة والتفكير بنموذج الاستجابة الإنسانية المستدامة.

[86] معاناة الشمال السوري.. الزلزال وتداعياته يفاقمان أزمة ممتدة منذ سنوات، صحيفة الخليج الجديد، 09-02-2023: https://rb.gy/kcjjlp

عاشراً: دبلوماسية الكوارث: سياسات التطبيع مع النظام في سورية

عقب الزلزال، شهدت المنطقة حراكاً دبلوماسياً عربياً حثيثاً تجاه النظام في سورية، ضمن إطار دبلوماسية الكوارث وسياسة التطبيع الإقليمي الذي بدأ تبلوره في 2021 من خلال الانفتاح الإماراتي، وذلك إلى جانب استثناء مؤقت وجزئي لبعض القيود الاقتصادية المفروضة على النظام دولياً. يسعى التحليل أدناه للكشف عن مستقبل سياسات التطبيع مع النظام، من خلال تناول: العوامل المؤثرة في الإجراءات المتخذة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بخصوص سياسات العقوبات المفروضة على النظام ودلالات ذلك، ديناميات سياسات التطبيع ودوافع الدول العربية وتركيا بخصوص التطبيع مع النظام كل على حدة، تفاعل الديناميات الإقليمية والدولية المحددة لمسار التطبيع.

الفواعل الدولية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي):

لم يكن إيجاد حل للملف السوري على قائمة أولويات إدارة بايدن، وإنَّما كانت مقاربة إدارة الملف تقتصر على تجميد الصراع العسكري والإبقاء على خارطة النفوذ الحالية، بهدف منع عودة تنظيم الدولة لنشاطه السابق في المنطقة، والحول دون زيادة نفوذ الفواعل الإقليمية والمحلية الأخرى في الساحة السورية[87]. بالإضافة إلى الإبقاء على آليات العقوبات وعلى رأسها قانون قيصر وإقرار قانون مكافحة الكبتاجون كأداة ضاغطة على النظام، وعقبة أمام إعادة تأهيله دولياً.

بعد ثلاثة أيام على الزلزال، قام مكتب مراقبة الأصول الخارجية في الخزانة الأمريكية بالسماح بالتحويلات المالية المرتبطة بجهود الإغاثة عقب الزلزال - والتي كانت ستكون محظورة بسبب العقوبات - لمدة ستة أشهر فقط[88]، بالتوازي مع تجديد الخارجية الأمريكية رفضها التطبيع مع النظام أو رفع مستوى العلاقة معه، وقيام مجلس النواب الأمريكي بإدانة محاولات النظام لاستغلال الكارثة لتجنب الضغط والمحاسبة الدولية، والتأكيد على أهمية آلية العقوبات (قانون قيصر) لحماية المدنيين[89]. ناهيك عن قيام وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بلقاء ممثلين عن منظمة الدفاع المدني السوري "الخوذ البيضاء" في تركيا[90].

تعكس جُملة هذه الخطوات صعوبة وجود دلالات سياسية واضحة للتخفيض المؤقت والجزئي للعقوبات حالياً، أو تغيُّر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية والنظام على مستوى الأولويات والمقاربة، لا سيما وأنه سبق للخزانة الأمريكية أن أصدرت قراراً بالسماح لبعض التحويلات المصرفية المحظورة تحت طائلة العقوبات خلال وباء كوفيد-19 لكل من سورية وإيران وفنزويلا، من غير وجود دلالات سياسية لذلك، بهدف تسهيل العمل الإغاثي والصحي[91] .

---

[87] فاضل خانجي، الملف السوري في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" الأمريكية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الرابط: https://cutt.us/CC3ZZ

[88] Treasury Issues Syria General License 23 To Aid In Earthquake Disaster Relief Efforts, U.S. Department of the Treasury, 09 February 2023, Link: https://cutt.us/Ar4ho

[89] H.Res.132 - Responding to the earthquakes in Türkiye and Syria on February 6, 2023., Congress.gov, 17 Feb 2023, Link: https://cutt.us/QhrsZ

[90] بلينكن يلتقي ممثلين عن "الخوذ البيضاء" السورية في تركيا، العربي الجديد، 19 شباط/فبراير 2023، الرابط: https://cutt.us/fPE73

[91] Treasury Issues Additional COVID-19-related Sanctions Authorizations and Guidance, U.S. Department of the Treasury, 17 June 2021, Link: https://cutt.us/8bIDQ

بشكل مشابه، كان موقف الاتحاد الأوروبي واضحاً بخصوص رفض التطبيع مع النظام في سورية، أو رفع العقوبات عنه، أو البدء بإعادة الإعمار، من غير انخراط النظام بعملية سياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254[92]، وذلك على الرغم من سعي حكومات أوروبية عدة، كاليونان وقبرص وإيطاليا وهنغاريا والنمسا وبولندا للدفع باتجاه سياسات تصب في صالح النظام، أو السعي للبحث عن آليات جديدة لتجاوز ضوابط الاتحاد الأوروبي لزيادة مساحات الفعل في سورية، ناهيك عن قيام بعض هذه الدول - هنغاريا وبلغاريا واليونان وقبرص - باستعادتها لمستويات مختلفة من العلاقات الدبلوماسية، لم ترقَ لمستوى التطبيع الكامل بعد، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بصعود سياسة اليمين الشعبوية، وفرضية قدرة النظام على تأمين الاستقرار ومنع تدفق اللاجئين[93]، لا سيما مع ارتفاع عدد طالبي اللجوء في دول الاتحاد بنسبة 50% في العام 2022، ليصل إلى ما يقارب المليون، الرقم الأعلى منذ 2016، في حين أن عدد السوريين منهم نحو الـ130.000[94].

على إثر الزلزال وفي 17 شباط/فبراير، قدَّم ثمانية أعضاء في البرلمان الأوروبي مقترح قرار لـ"رفع العقوبات عن سورية[النظام] لغايات إنسانية"، معتبرين أن "العقوبات لم تحقق الأثر المرجو"، وأن "عواقبها أدّت لضرر بالغ على الشعب السوري"[95]، علماً أن البرلمانيين الثمانية ينتمون لمجموعات سياسية متنوعة يمينية ويسارية، كـ"حزب البديل لأجل ألمانيا" اليميني المتطرف، وحزب "مستقلون من أجل التغيير" اليساري في إيرلندا، على سبيل المثال لا الحصر. وعلى الرغم من اختلاف دوافع اليمينيين التي تكمن بمسألة اللجوء ومنع تدفق المزيد من اللاجئين، واليساريين الذين هم معنيون أكثر بالجانب الإنساني، وتقليص نطاق استعمال القوة للاتحاد في الخارج، إلا أن غايتهم التقت في مسار رفع العقوبات، مستغلين حالة الكارثة للدفع أكثر اتجاه إحداث تغيير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه سورية والنظام.

في 23 شباط/فبراير أعلن الاتحاد الأوروبي عن تخفيف العقوبات المفروضة على النظام لمدة مؤقتة، من خلال قرار مجلس الاتحاد الأوروبي بتبني "تعديل إنساني إضافي"، بهدف إحداث تسهيل أكبر بسرعة وصول المساعدات الإنسانية لسورية بعد الزلزال، يتضمن القرار رفع حاجة المنظمات الإنسانية للحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة في الدول الأعضاء "لإجراء تحويلات أو توفير سلع وخدمات مخصصة للأغراض الإنسانية"، للأشخاص والكيانات المدرجة في قائمة العقوبات لمدة ستة أشهر فقط، علماً أن العقوبات الأوروبية لا تشمل الغذاء أو المواد الطبية أو النظام الصحي في سورية[96].

يأتي القرار الأوروبي في إطار ثلاثة عوامل رئيسة لعبت دوراً بالغ الأهمية في صياغته: (1) حجم الكارثة الإنسانية وضعف الآليات الدولية في الاستجابة، (2) الديناميات الأوروبية الداخلية التي تكمن بالضغوط الداخلية لتغيير سياسة الاتحاد

[92]EU reiterates refusal to normalize ties with Syrian regime, Asharq al-Awsat, 05 February 2023, Link: https://cutt.us/eDjxH

[93]Charles Lister, Is the EU starting to wobble on freezing out Assad?, Foreign Policy, 27 October 2022, https://cutt.us/WfoNy

[94]Almost 1 million asylum applications in the EU+ in 2022, European union agency for asylum, 22 February 2023, Link: https://cutt.us/Tg3x9

[95]Motion for a resolution - B9-0155/2023, European Parliament, 17 February 2023, Link: https://cutt.us/kRZbW

[96] Earthquake in Türkiye and Syria: EU amends restrictive measures in place regarding Syria to facilitate the speedy delivery of humanitarian aid, Council of the EU, 23 February 2023, Link: https://cutt.us/zcu9p

الأوروبي تجاه سورية والنظام، وهو ما تجلَّى بمقترح القرار من البرلمانيين الثمانية لرفع العقوبات عن النظام، (3) قرار الخزانة الأمريكية بمنح الإذن للتحويلات المتعلقة بمساعدات الزلزال في سورية لمدة ستة أشهر.

الفواعل الإقليمية (الدول العربية وتركيا):

كانت كل من الإمارات وسلطنة عُمان والجزائر والأردن الدول الأبرز التي سعت لإعادة تأهيل النظام عربياً، وذلك لدوافع وأسباب مختلفة، فضمن سعيها للعب دور إقليمي بارز على المستوى السياسي، ودافعها الاقتصادي المرتبط بملف إعادة الإعمار في سورية، قادت الإمارات جهود التطبيع مع النظام منذ بدايتها، إذ كانت الدولة الأولى التي طبَّعت العلاقات مع النظام وافتتحت سفارتها في دمشق عام 2018[97]، ومن ثمَّ رفع مستوى العلاقة لتشمل الاتصال المباشر بين رئيس النظام بشار الأسد ومحمد بن زايد[98]، وتبادل الزيارات على مستوى وزارتي الخارجية[99] والاقتصاد[100] في الربع الأخير من عام 2021، قبل قيام بشار الأسد بزيارة دولة الإمارات كأول دولة عربية يزورها منذ 2011 وذلك في آذار/مارس 2022[101].

في الوقت ذاته وبدوافع مختلفة، دخلت العلاقات الأردنية مع النظام مسار التطبيع رسمياً على مستوى التواصل المباشر بين الملك عبدالله الثاني وبشار الأسد[102]، والتنسيق على مستوى وزارات الدفاع[103]، وتطور العلاقات التجارية عقب فتح الحدود السورية – الأردنية، ما انعكس بزيادة الصادرات من سورية إلى الأردن، والصادرات السورية عبر الأردن كبلد عبور إلى السعودية[104]، وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الأردن واستضافته عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين، ناهيك عن مسألة أمن الحدود كأولوية أردنية مرتبطة بالمخدرات والنفوذ الإيراني، ساعياً لتحقيق مكاسب جزئية، أمنية واقتصادية، في ظل استمرار الاستعصاء السياسي.

على المستوى الإقليمي العربي، سعت الجزائر - التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية بالنظام، والتي تمتلك علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة مع روسيا [105]- لإعادة النظام للجامعة العربية في القمة العربية التي عُقدت في العاصمة الجزائرية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022[106]، إلا أن الانقسام العربي بشأن المسألة، وثبات موقف قطر والسعودية المناهض للتطبيع، التي أعلنت حينها عن "ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن" بما يخص الشأن السوري قبيل القمة

---

[97] الإمارات تعيد فتح سفارتها في دمشق، البيان، 28 كانون الأول/ديسمبر 2018، الرابط: https://cutt.us/lGruZ

[98] صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد يتلقى اتصالاً هاتفياً من الرئيس السوري، وزارة الخارجية والتعاون الدولي للإمارات، 21 أيلول/سبتمبر 2021، الرابط: https://cutt.us/Nfstp

[99] بشار الأسد يستقبل سمو الشيخ عبدالله بن زايد في دمشق"، وزارة الخارجية والتعاون الدولي للإمارات، 09 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الرابط: https://cutt.us/MtGFA

[100] الإمارات وسوريا تبحثان تطوير العلاقات الاقتصادية وتوسيع الشراكة، العين الإخبارية، 06 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الرابط: https://cutt.us/rhoMS

[101] صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد يستقبل الرئيس بشار الأسد، وزارة الخارجية والتعاون الدولي للإمارات، 19 آذار/مارس 2022، الرابط: https://cutt.us/WyBBi

[102] الملك يتلقى اتصالاً هاتفياً من الرئيس السوري، وكالة الأنباء الأردنية، 04 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الرابط: https://cutt.us/jID9q

[103] رئيس هيئة الأركان يستقبل نظيره السوري، وكالة الأنباء الأردنية، 19 أيلول/سبتمبر 2021، الرابط: https://cutt.us/KFt7F

[104] ARMENAK TOKMAJYAN, Jordan Edges Toward Syria, Carnegie Middle East Center, 29 March 2022, Link: https://cutt.us/WPGDx

[105] سياسة الجزائر الخارجية على مفترق طرق، منتدى فكرة، 09 آب/أغسطس 2022، الرابط: https://cutt.us/kkUnV

[106] القمة العربية: بدء اجتماع الزعماء العرب في الجزائر وغياب قادة السعودية والإمارات والكويت والمغرب، بي بي سي العربية، 01 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الرابط: https://cutt.us/zFAVr

العربية؛ حال دون ذلك[107]. بالمقابل، كانت سلطنة عُمان الدولة الخليجية الوحيدة التي حافظت على علاقاتها الدبلوماسية مع النظام، والدولة الخليجية الأولى التي تقوم بتعيين سفير لها في دمشق، منذ تعليق دول مجلس التعاون الخليجي العمل الرسمي بسفاراتها في سورية عام 2011[108]، الأمر الذي يرجع لتقاليد السياسة الخارجية العمانية، والتي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة في العالم منذ وصول السلطان قابوس إلى العرش في عام 1970[109].

لهذا، لم يكن من المفاجئ زيارة بشار الأسد إلى العاصمة مسقط كثاني عاصمة عربية يزورها بعد أبو ظبي[110]، والتي توازت مع زيارة وزراء خارجية الإمارات والأردن لدمشق، ووفد برلماني من عدد من الدول العربية، بالإضافة للاتصالات التي جرت بين بشار الأسد والرئيس الجزائري، والرئيس الموريتاني، وملك البحرين، وكذلك قيام الرئيس التونسي قيس سعيد برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع النظام[111]، إذ لا يوجد تطور حقيقي أو تغيُّر في مواقف هذه الدول تجاه النظام باعتبار أنها تمتلك علاقات دبلوماسية جيدة مع النظام، إلَّا أنها تفتقد قدرتها على لعب دور وساطي - كالإمارات أو عُمان - في إعادة تأهيل النظام عربياً.

أما مصر، وعلى الرغم من الأهمية الجيوسياسية الكبيرة لها، فلا يُعتبر التواصل الرسمي المصري مع النظام على المستوى الرئاسي وزيارة وزير الخارجية المصري لدمشق[112] ذلك التغيُّر اللافت، فقد حافظت مصر على حياد إيجابي تجاه النظام من خلال إعادة التمثيل الدبلوماسي في دمشق عام 2013[113]، بالتوازي مع عدم قطع صلاتها بالمعارضة عبر استضافتها لـ"تيار الغد السوري" المعارض بقيادة أحمد الجربا منذ 2016، ويأتي الحراك الدبلوماسي المصري الأخير في سياق مواكبتها للحراك الدبلوماسي للدول العربية المطبِّعة، بانتظار وضوح مواقف الدول الأخرى وعلى رأسها السعودية، إذ لا تلعب مصر حالياً دوراً ريادياً في السياسة العربية تجاه سورية، لا سيما مع وجود ملفات خارجية أكثر أهميةً لها، كالملف الليبي وأمن المياه في سياق العلاقات مع إثيوبية.

بالمقابل، ومع ثبات الموقف القطري[114] والكويتي[115] المناهض للتطبيع مع النظام، يتضِّح أن الموقف السعودي في طور التبلور، مع وجود رغبة سعودية واضحة في إعادة تفعيل الدور العربي في سورية، بما يشمل الحوار مع النظام، ما تجلَّى برؤية وزارة خارجيتها بخصوص عدم جدوى سياسة عزل النظام، وعن بدء "تشكل نهج آخر لمعالجة مسألة اللاجئين

---

(107) الخطاب الملكي السنوي لأعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، جريدة أم القرى، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الرابط: https://cutt.us/Pri9n

(108) سفير سلطنة عُمان يسلم أوراق اعتماده لوزير الخارجية السوري، سي إن إن عربي، 04 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الرابط: https://cutt.us/uL3an

(109) بريت سودتيك وجورجيو كافييرو، الخطوات الدبلوماسية لسلطنة عمان في سورية، منصة صدى - مركز كارينغي، 03 شباط/فبراير 2021، الرابط: https://cutt.us/lit1I

(110) جلالةُ السُّلطان المعظم يستقبل الرئيس السُّوري الذي قام بزيارة عمل إلى سلطنة عُمان، وزارة خارجية عُمان، 20 شباط/فبراير 2023، الرابط: https://cutt.us/vaLOF

(111) قراءة تحليلية في مدى تغير مواقف الدول من نظام الأسد؛ مجرد ضوضاء أم زلزال سياسي؟، مركز الحوار السوري، 02 آذار/مارس 2023: https://cutt.us/o29pW

(112) بشار الأسد يعرب عن تقديره البالغ لمبادرة الرئيس السيسي بالاتصال هاتفياً عقب الزلزال، وكالة أنباء الشرق الأوسط، 27 شباط/فبراير 2023: https://cutt.us/tdN9z

(113) حسن صعب، العلاقات المصرية. السورية 2014-2021، المعهد المصري للدراسات، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الرابط: https://cutt.us/Crsjv

(114) وسط موجة تطبيع عربي.. قطر تجدد رفضها التقارب مع نظام الأسد، الخليج أونلاين، 01 آذار/مارس 2023، الرابط: https://cutt.us/YpLcR

(115) خارجية الكويت: ليس لدينا خطط للتواصل مع "الأسد"، الخليج أونلاين، 19 شباط/فبراير 2023، الرابط: https://cutt.us/GXg3p

السوريين في دول الجوار ومعاناة المدنيين" في ظل الاستعصاء السياسي[116]، وقيام المملكة بإرسال مساعدات إنسانية لمناطق سيطرة المعارضة والنظام كل على حدة، في إطار دبلوماسية الكارثة/الزلزال[117]، ناهيك عن اللقاءات الأمنية الاستخباراتية قبل الزلزال بين السعودية والنظام. وعلى الرغم من وضوح تغيُّر المقاربة السعودية بخصوص النظام، إلا أن الموقف السعودي ما زال بطيء التبلور، إذ إنه من غير المتوقع التطبيع السعودي السريع أو الكامل مع النظام من غير وضوح صفقة تقنية، لا سيما بما يخص النفوذ الإيراني، ضمن إطار مبادرة عربية لتسوية جزئية، قد تحدث تغييراً في مسار الاستعصاء الراهن.

أما بالنسبة لتركيا، فقد كانت الرغبة التركية واضحة في إعادة النظر في طبيعة العلاقة مع النظام في سورية، وهو ما تجلَّى في عقد اجتماع بين وزراء الدفاع ورؤساء الاستخبارات لتركيا وروسيا والنظام في موسكو في كانون الأول/ديسمبر 2022[118]. وعلى الرغم من وجود اجتماع مرتقب سابقاً بين تركيا وروسيا والنظام على مستوى وزراء الخارجية في شباط/فبراير الماضي[119]، إلا أن الاجتماع تأجل نظراً لظروف الزلزال، ومن المتوقع عقده خلال شهر آذار/مارس الحالي[120]، إذ لم تسهم دبلوماسية الكوارث في زيادة وتيرة مسار التطبيع على المستوى السياسي بين تركيا والنظام، مقارنةً بأثرها في رفع مستوى العلاقات التركية - المصرية التي تجلَّت بالزيارة الأولى لوزير خارجية مصري لتركيا منذ عشر سنوات[121].

لهذا، وبالأخذ بعين الاعتبار الفجوة الكبيرة بين الجانبين، تركيا والنظام، تبقى إمكانية أن يحقق مسار التطبيع بين تركيا والنظام تقدماً ملموساً على المدى المنظور منخفضة، نظراً للانشغال الداخلي التركي بكارثة الزلزال والانتخابات المقبلة، إلَّا أن ذلك لا يغيِّر من واقع حضورها كملف انتخابي، وأهمية التطبيع في السياسة الخارجية التركية على المدى المتوسط، لاعتبارات أمنية، ولاعتبارات سياسية داخلية تتعلق بملف اللاجئين، ورؤية أغلب الأحزاب السياسة لتطبيع العلاقات مع النظام كعامل مساهم في ملف العودة.

مستقبل التطبيع وتفاعل الديناميات الدولية والإقليمية

دولياً، سيبقى النظام في حالة من العزلة الدولية في ظل استمرارية العقوبات الأمريكية والأوروبية، والتي تأتي استثناءاتها الأخيرة المؤقتة ضمن ملف إدارة الشأن الإغاثي والإنساني، من غير وجود مؤشرات عن دلالات سياسية لذلك، ومن غير المرجَّح أن يكون لكارثة الزلزال أثرٌ في إعادة تأهيل النظام دولياً، أو حدوث تغيُّر على المستوى الكلّي في السياسة الأمريكية أو الأوروبية تجاه النظام، لا سيما مع استمرار حالة الاستقطاب الغربي - الروسي منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، وعلى الرغم

---

(116) فيصل بن فرحان: الحوار مع سورية مطلوب.. لا جدوى من عزلها، جريدة عكاظ، 19 شباط/فبراير 2023، الرابط: https://cutt.us/XPp29

(117) مركز الملك سلمان للإغاثة.. أول الواصلين إلى سورية، جريدة عكاظ، 13 شباط/فبراير 2023، الرابط: https://cutt.us/QONbO
وصول الطائرة الإغاثية السعودية الثامنة إلى حلب لمساعدة ضحايا الزلزال، جريدة عكاظ، 14 شباط/فبراير 2023، الرابط: https://cutt.us/32UQh

(118) موسكو تحتضن اجتماعاً لوزراء دفاع تركيا وروسيا وسورية، وكالة الأناضول، 29 كانون الأول/ديسمبر 2022، الرابط: https://cutt.us/EKq51

(119) أنقرة: اجتماع مرتقب لوزراء خارجية تركيا وروسيا وسورية مطلع فبراير، ديلي صباح، 12 كانون الثاني/يناير 2023، الرابط: https://cutt.us/3jM42

(120) تشاووش أوغلو: اجتماع رباعي في موسكو لمناقشة الملف السوري، وكالة الأناضول، 08 آذار/مارس 2023، الرابط: https://cutt.us/ChUVp

(121) الرقم: 59، التاريخ: 26 فبراير/ شباط 2023، بيان صحفي حول زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى تركيا، وزارة الخارجية التركية، 26 شباط/فبراير 2023، الرابط: https://cutt.us/nRozH

من عدم وجود موقف غربي لمواجهة روسيا على الساحة السورية، كذلك الموجود في أوكرانيا، إلا أن الموقف الغربي ما زال ممانعاً لإعادة تأهيل الأسد أو منح روسيا نصراً في سورية.

إقليمياً، لا يبدو أن العقوبات الأمريكية والأوروبية بشكلها الحالي عائقٌ أمام تطبيع العلاقات بين النظام ودول الإقليم، إلا أنها ستبقى محدِّدة لمستوى وشكل هذا التطبيع، إذ لم يكن للرفض الدبلوماسي الغربي أثرٌ في منع تطوُّر هذا المسار الذي بدأ يتبلور منذ 2021، وفي ظل غياب بوادر حل سياسي دولي في المدى المنظور، سيستمر مسار التطبيع السياسي الثنائي بين النظام ودول الإقليم، مع شمله لتفاهمات أمنية واقتصادية محدودة مراعية للعقوبات الدولية، بيد أن عودة النظام للجامعة العربية ما يزال مستعبداً حالياً، مع عدم وجود موقف عربي موحد ومبادرة عربية رسمية للحل على المستويات الأمنية والسياسية، وصعوبة تقديم ذلك دولياً في الوقت الراهن، وارتباط ذلك أيضاً بمدى تجاوب سلوك النظام مع الخطوات العربية في كل من ملفات: تهريب المخدرات، وطبيعة العلاقة مع إيران، وعودة اللاجئين.

بالنسبة للنظام، فإن امتلاكه – فرضياً – الرغبة في إنجاز تفاهمات بخصوص الملفات الثلاثة لا يعني امتلاكه القدرة على ذلك، على الأقل فيما يخص العلاقة مع إيران التي غدت متجذرة في سورية عسكرياً وأمنياً واقتصادياً، فهو يجد هذه المبادرات كمساحة مناورة سياسية بين مبادرتين: العربية والروسية - التركية، وفرصة لإعادة تأهيله إقليمياً عبر تفاهمات ثنائية، من غير الدخول في مسار حل سياسي شامل، ناهيك عن كونها فرصة اقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها، والاستنزاف الذي يشهده حليفه الروسي في أوكرانيا، والاضطرابات التي تواجهها إيران داخلياً، بيد أن ذلك لا يُغيِّر من حقيقة أن إخراج إيران من سورية لم يعد أقل صعوبةً من إخراجها من لبنان أو العراق، ومن غير الواقعي الظن بأن الدبلوماسية هي الأداة المثلى لذلك.

تأكيدٌ ختامي: التضامن كفرصة لاسترداد البعد الوطني

كثيرة هي الأسئلة والنقاشات حول الهوية السورية، ماهيتها مقوماتها ووجودها، وهي حاضرة في كل الطروحات الأكاديمية منها والشعبية، تخبو تارة وتعود إلى الواجهة تارة أخرى. بعضهم ينكر وجودها بصيغتها الجامعة لانتفاء مقوماتها، وبعض آخر يناقش عمقها الضارب في التاريخ، وآخرون يثبتون قصورها عما تعنيه الهوية الوطنية بمفاهيمها المعاصرة طالما أن إشكالياتها أكثر من دعائمها، فجذورها لم تتطابق مع حدود الجغرافيا السورية المفروضة، إضافة إلى عدم إتاحة الفرصة لممارستها بشكل يسهم بترسيخها في ظل احتلالات متتالية وانقلابات عديدة، ثم وجود نظام استبدادي تمييزي لا يعترف بحقوق أو واجبات أو مواطنة، ولا يطبق دستوراً ولا قانوناً إلا في حيز ما يتيح له -وله فقط-البقاء أياً كان ثمن ذلك.

قد يبدو الحديث عن الهوية والعقد الاجتماعي رفاهية في ظل كارثة طبيعية ضخمة لم تنته ارتداداتها بعد، إلا أن زلزال السادس من شباط 2023 لم يكتف بتفجير موجة من التساؤلات التقنية حول هول الكارثة الطبيعية الحاصلة وأبعادها الإنسانية وتحليل أسباب فداحة مستوى أضرارها المادية والمعنوية فحسب، بل تجاوز ذلك إلى أسئلة سياسية وإنسانية وثقافية وفلسفية وجودية كما يحدث خلال الأزمات الكبرى دوماً، لكن على نطاق أوسع هذه المرة.

لم يكن لدى السوريين وقت فائض للبحث عن إجابات شافية عن تلك الأسئلة المُعقّدة، فكانت استجابتهم لمنكوبي الكارثة في سورية وتركيا سريعة ولافتة، بل كانت أسرع من الاستجابة الدولية بكثير، فلم ينتظروا الاستجابة الأممية ولا حتى تبرير تأخيرها المتعلق ببيروقراطية مؤسسات الأمم المتحدة وزوال "العوائق اللوجستية والسياسية"، ربما ليقينهم أنهم كالعادة سيُتركون وحدهم في مواجهة مصيرهم، وأن لا دولة خلفهم تعوضهم أو تتحمل مسؤولياتها تجاههم، بل وعلى العكس ستكون أول من يتاجر بمأساتهم ويسرق مساعداتهم ويسيس معاناتهم وحتى يقصفهم أثناء فاجعتهم، ولن يغير من بؤس واقعهم تصريح ولا اعتذار متأخر ولا موقف لن يأتي، لتترك أرواحهم تزهق بأسباب وأشكال متعددة؛ سواء جراء كارثة طبيعية أو قصفاً أو برداً أو جوعاً أو قهراً أو كل ذلك معاً، دونما اكتراث ولا محاسبة ولا إجراء يحد من الاستهتار بحيواتهم.

لم تمض ساعات على الكارثة حتى أخذ السوريون ينظمون أنفسهم، أينما كانوا وكل حسب استطاعته، في مبادرات تطوعية فردية وجماعية باتجاهات ومجالات شتى، تبدأ بجمع الأموال والحرص على إيصالها لمستحقيها ولا تنتهي بالإنقاذ دون معدات ولا حتى تدريب، فولدت فرق ومجموعات تطوعية للمرة الأولى، ودُعِمَت أخرى قائمة مسبقاً وعاملة في الشأن الإنساني، ولأول مرة منذ عقد من الزمن، كان الفعل سورياً خالصاً، سورياً لأجل السوريين أياً كانت أماكن وجودهم وانتماءاتهم، وسورياً من حيث اكتمال دائرة الفعل من التخطيط إلى التمويل فالتنفيذ، بعيداً عن الأجندات والبيروقراطيات وأولويات "الداعمين"، بل وصل حتى إلى تحدي بعض سلطات الأمر الواقع لإرغامها على فصل مواقفها السياسية عن إيصال المساعدات.

ورغم أن الاستجابات المحلية مهما بلغت لا يمكنها أن تعوض المساعدات الدولية؛ إلا أنها ساهمت بالتخفيف إلى حد ما من وطأة تأخر الاستجابة الدولية، وفي الوقت نفسه؛ أعادت طرح أسئلة الهوية السورية مجدداً، فقد اعتبر بعضهم تلك الاستجابات، خاصة العابرة لبعض مناطق سلطات الأمر الواقع، دليلاً على فعل جمعي تضامني نابع عن هوية سورية مشتركة، في حين اعتبر آخرون أن طبيعة تلك الاستجابات وعدم قدرتها على تجاوز مناطق نفوذ أخرى، ترسيخ للانقسام القائم، بينما قرأها بعضهم كاستجابة بشرية طبيعية متعلقة بمركزية الإنسان في حالات ما بعد الكوارث الطبيعية، ومن اعتبرها مؤشراً على كمون الرغبة السورية بتجاوز واقعها المقسّم في انتظار لحظة وطنية تعيد تشكيل وبناء ملامح هذه الهوية وتؤسس لعقد اجتماعي سوري جديد.

ولعلَّ من الصعوبة بمكان خلق معايير علمية وعملية لقياس مدى الارتباط بالهوية عموماً والهوية الوطنية خصوصاً، نظراً لعدم وجود تعريف موحد لها ولتداخل مفاهيم مُركّبة فيها، ناهيك عن اختلاطها بالأبعاد العرقية أو الدينية أو المناطقية في كثير من الأحيان، واختلاف تصوراتها السابقة المبنية على مفهوم "الأمة" عن تصوراتها الحديثة المرتبطة بالمواطنة إلى تطورات ما بعد الحداثة وانعكاسها على الهوية، إضافة إلى صعوبة وضع الحد الفاصل بين الجزء الشعوري والانعكاس السلوكي (الفردي والجماعي) والسياق التعاقدي السياسي والإطار القانوني الضامن له، فالانتماء عاطفة إنسانية فردية من الصعب قياسه وإحصاؤه وإخضاعه لمعايير جامدة، إذ لا يُكتفى بالارتباط المفروض نسباً أو بالقوة، في حين توجد هوامش اختيار يمكن للفرد الانتماء إليها أكثر من هويات مفروضة عليه، فضلاً عن كونه متغيراً يتأثر بعوامل عديدة

(كالفترة الزمنية المدروسة، الحروب والنزاعات، وجود الأعداء، التجييش، مستويات العنف، الأحداث السياسية والأوضاع الاقتصادية والظروف العامة، مدى الاستقرار، المظلوميات، اليأس/الأمل...إلخ) فيزداد حيناً وينقص حيناً آخر.

من ناحية أخرى، يتعلق الشق العملي للهوية بالممارسة، وقد يلتبس على المراقب الخارجي التفريق بين الممارسة الحرة وتلك المفروضة سواء من السلطات السياسية أو الاجتماعية، كما يشوب الأمر الكثير من التعقيد عند الحديث عن الهوية الوطنية وممارستها، إذ تكمن الصعوبة في الفصل بين المنظور الوطني الحقيقي و"الشعاراتية" التي جعلت استخدام المصطلح ممجوجاً لكثرة استعماله في غير محله، وتعريفه من وجهة نظر النظام الحاكم وقصره على رموزه وعلى شخصية الحاكم، إضافة لاقتصار استخدامه على من يتبنى رؤى النظام، وكذلك في سياق التجييش على ما يخالف مصلحة حكم الأسد وإن كان الشعب نفسه.

وبتطبيق ذلك على الاستجابة السورية لكارثة الزلزال (رغم صعوبة التفريق بين الاستجابة الإنسانية العامة وبين الدافع الوطني كمحرك لهذه الاستجابة)، نلاحظ أن الأيام الأولى لما بعد الزلزال أعادت لشريحة واسعة من السوريين نوعاً ما شعور بدايات ثورة 2011، إذ ظهرت رغبة عارمة بألا تطغى الحدود وتقسيمات مناطق السيطرة على المساعدات الإنسانية، وهو ما اتضح من تضامن تجاوز مناطق النفوذ ومحاولات إرسال مساعدات عابرة لها، بعضها اصطدم بعوائق من السلطات المسيطرة خاصة بين مناطق النظام وتلك الخارجة عن سيطرته، وبعضها الآخر أظهر إمكانية تحدي الإرادة الشعبية لهيمنة الجهات المسيطرة كما في قافلة فزعة عشائر دير الزور.

بالمقابل، لا يمكن اعتبار ذلك التضامن أو النشاط الإغاثي كافياً للدلالة على تجاوز معوقات الهوية الوطنية السورية، بما يتجاوز الأزمات المُركَّبة السابقة لها، وما أضيف إليها من تعقيدات خلال السنوات العشرة الماضية، ويعود ذلك إلى نواحٍ عدة لا بد من أخذها بعين الاعتبار:

أولاً: استجابة الناس في مواجهة الكارثة الطبيعية تختلف عن استجابتهم -وحتى تضامنهم- في مواجهة الكوارث ذات البعد البشري (كالقصف مثلاً)، رغم أن كليهما قد يوصلان إلى نتائج متقاربة من حيث المبدأ لا الكم، من خسائر في الأرواح والممتلكات والبنى التحتية ناهيك عن الفزع والرعب والحالة النفسية. وقد يعزى السبب فيما سبق، إلى كون الكارثة الطبيعية وتبعاتها أعلى تهديداً ويمكن أن تطال الجميع دون تمييز، الأمر الذي يُشعر الناس بأنهم تحت التهديد ذاته في أي وقت، ويشتركون بالعجز والضعف ذاته في مواجهة كوارث الطبيعة، أما الأفعال الإنسانية، بما فيها الجرائم واسعة النطاق والمستنكرة إنسانياً، فقد توحي بأن الأمر محصور بفئة ما: المجرم والضحايا وذووهم، وكلما ابتعد مكان الجريمة عن متلقيّ الخبر - جغرافياً أو انتماءً (سياسياً/دينياً/عرقياً/طبقياً) - قل تأثرهم بها وبالتالي استجابتهم تجاهها، فهم أو أهلهم أقل عرضة لاحتمال التعرض لهكذا أمر، مع استثناء التعاطف الإنساني غير المؤدي إلى فعل بالضرورة.

ثانياً: يعتبر عاملا "الأدلجة" و"التسييس" عاملين مهمين لا يمكن تجاوزهما، حتى في سياق الاستجابة للكوارث، ففي حين أن التعاطف الإنساني يكون في ذروته؛ تستطيع الحكومات ووسائل الإعلام تجيير تلك اللحظات الانفعالية لدى الشعوب لتمرير أجندات تخدمها، وقد بدا ذلك جلياً على النطاق السوري في سلوك النظام الذي استخدم الزلزال كفرصة ليستغل عاطفة الناس في الدفع بحملة شبه مُنظمة للمطالبة برفع العقوبات عنه رغم عدم تعارضها مع المساعدات الإنسانية.

ومن جهة أخرى، تترسخ تلك الأفكار لدى الشعوب ذاتها فتصبح "انتقائية التعاطف"، فتتعاطف أو تستجيب لأولئك الذين يشبهونها - في الموقف الظاهر على الأقل - دون الذين يتبنون مواقف مغايرة، ويتضح ذلك من خلال السلوك المعلن أثناء جمع التبرعات الجماعية المحكوم بمناطق النفوذ، إذ كانت الحملات والمبادرات آليات تضامن ذات اتجاه سياسي واحد.

فليس النظام وحده من تجاهل الكارثة الواقعة في شمال غرب سورية لدرجة عدم إحصاء ضحاياها ضمن عدد السوريين المتضررين إلا بما يخدم تسويق نفسه سياسياً، بل كان ذلك سلوكاً واضحاً لدى المنظمات والمبادرات والمؤثرين الداعمين له، الذين لم يأتوا على ذكر المناطق الخارجة عن سيطرته أو إيصال مساعدات إليها رغم شدة تضررها، ويعود ذلك إلى العوائق الأمنية الحاكمة وصعوبة كسر هيمنة النظام في مناطقه والتي تتجاوز الرغبة في الاستجابة للمتضررين من الأطراف الأخرى.

ضمن الإطار ذاته، يمكن تصنيف بعض المساعدات المحلية والدولية والتي كانت مبنية على أسس ظاهرها إنساني وحقيقتها دعم الاتجاهات السياسية أو الإيديولوجية، كما في مساعدات العراق ولبنان، التي عكست مساعدتها لمناطق النفوذ المختلفة، حسب الجهة المرسِلة، الاتجاه السياسي الذي تدعمه والقائم على أسس طائفية أو عرقية أو سياسية.

على الجهة المقابلة، ظهرت استجابة مبنية على "وحدة القضية"، والتي دفعت السوريين المقيمين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وكثير من الجاليات السورية في الخارج - بمن فيهم كثيرون ممن أخرجوا أنفسهم عن المشهد السوري خلال السنوات الأخيرة الماضية - إلى التعاضد مع السوريين الذين يحملون قضيتهم ذاتها في التغيير، أكثر مما استجابوا لأماكن سيطرة النظام، مدفوعين إلى ذلك بسبب عدم وجود هامش حركة لدى مناطق الأخير - باستثناء التحويلات الفردية - وعدم ثقتهم بتوزيعه للمساعدات، والسبب الأهم أن الدعم الدولي استثنى مناطق شمال غرب سورية رغم كونها الأكثر تضرراً واتجه نحو الأسد، مما عمّق مظلومية جديدة لدى السوريين لن يكون تجاوزها سهلاً.

ثالثاً: تختلف الأيام الأولى دوماً عما بعدها، فالشعور بالكارثة والتهديد يجمع ويؤلف ويوحد، لكن التجربة الإنسانية أثبتت القدرة على الاختلاف على التفاصيل مع مرور الوقت بما قد يعيق العمل المشترك، ويقلل بالتالي من فرص الالتحام الوطني، ناهيك عن تأثير الوقت على عاملي الاستجابة والتعاطف رغم استمرار الكارثة أو وجود الحاجة، ويتضح ذلك من تجليات أزمة الثقة والتشكيك والتي تقود إلى الاعتماد على الجهود الفردية وعدم التنسيق، مما يعني حكماً تكرار الأنشطة وحتى الأخطاء وضياع الجهود وعدم القدرة على تنظيم المساعدات المقدمة، وبالتالي العودة للدوران في الحلقة المفرغة ذاتها، الأمر الذي يتعارض مع ما يتطلبه ترسيخ الهوية من عمل تراكمي طويل المدى لا تحققه الاستجابات الآنية ما لم يتم تحويلها إلى عمل مستمر ذي منظور وطني استراتيجي.

لا شك أن الاستجابة السورية كانت ملفتة، وقد أثبت السوريون خلالها قدرتهم على الوقوف إلى جانب بعضهم، وقدرتهم على التجاوب السريع، واستثمار الخبرات في تنظيم الحملات ومواجهة الكوارث الصعبة، بما يفوق سرعة الاستجابة الدولية، إلا أن هذه المرونة والعملياتية في مواجهة المأساة ليست بالضرورة اللحظة الفارقة التي تثبت استعداد السوريين لإنهاء ما خلفته عقود من الاستبداد والتفرقة والتهميش، إذ لطالما كانت المعاناة السورية العابرة للهويات الضيقة العامل المشترك الأبرز بين السوريين.

كما أن الاستجابة الإنسانية لكارثة طبيعية لا تعبر عن هوية وطنية، بقدر ما تعبر عن إنسانية لم تمت، وفي الحالة السورية تعبر عن معنى الفقد على المستوى الشخصي، وغياب الدولة على المستوى العام، وإدراك لمعنى التخلي الذي طالما اختبره السوريون، والذي رسخته أكثر طريقة التعاطي الدولية في تأخير إيصال المساعدات وتسييسها بطريقة قد تعزز الانقسام أكثر، كما سبق أن عززه الدم، واستعصاء الحل السياسي العادل الذي حوّل التضامن إلى نوع من تكريس الانقسام السياسي.

تحتاج الهوية الوطنية اليوم، فضلاً عن أبعادها الثقافية واللغوية والتاريخية والجغرافية، إلى مجموعة عوامل تبدأ بوجود إرادة شعبية قادرة على فرض نفسها، وهو ما يقتضي زوال النظام المعتاش على تعزيز التفرقة، وكذلك سلطات الأمر الواقع الهشة التي ترى أي مؤشر على اتفاق وطني عابر لمناطق النفوذ تهديداً لوجودها حتى ضمن نطاق الاستجابة لكارثة طبيعية، إضافة لاستقرار نسبي يسمح بممارسة هذه الهوية، لترسيخها في بيئة آمنة تضمن حقوق الأفراد، وتعكس رؤاهم في عقد اجتماعي يمثل تطلعاتهم، ودستور وطني نافذ يرغم السلطات على تحقيق مصالح المواطنين، لا يصنفهم بناء على مدى خضوعهم لإرادته، الأمر الذي يتطلب استعادة الدولة ومؤسساتها المستلبة، وإعادة هيكلتها وإصلاحها بشكل يسهم في عملية بناء تلك الهوية وحمايتها.

تتطلب الكوارث الطبيعة استجابة سريعة وواسعة لمواجهتها، غالباً ما يطغى عليها الشعور التضامني العاطفي، إلا أن الهوية تحتاج ظروفاً موضوعية وذاتية لبنائها، ولفعل واعٍ وتراكمي لرسم ملامحها، ينطلق من التعاقد على مبادئ واضحة والبناء على قواسم مشتركة، وسيكتشف السوريون على اختلافاتهم وتنوعهم، عاجلاً أم آجلاً، بأن أول وأدق تلك القواسم أنهم جميعاً ضحايا لهذا النظام الذي ما يزال كارثتهم السياسية التي فاقت آثارها كوارثهم الأخرى.